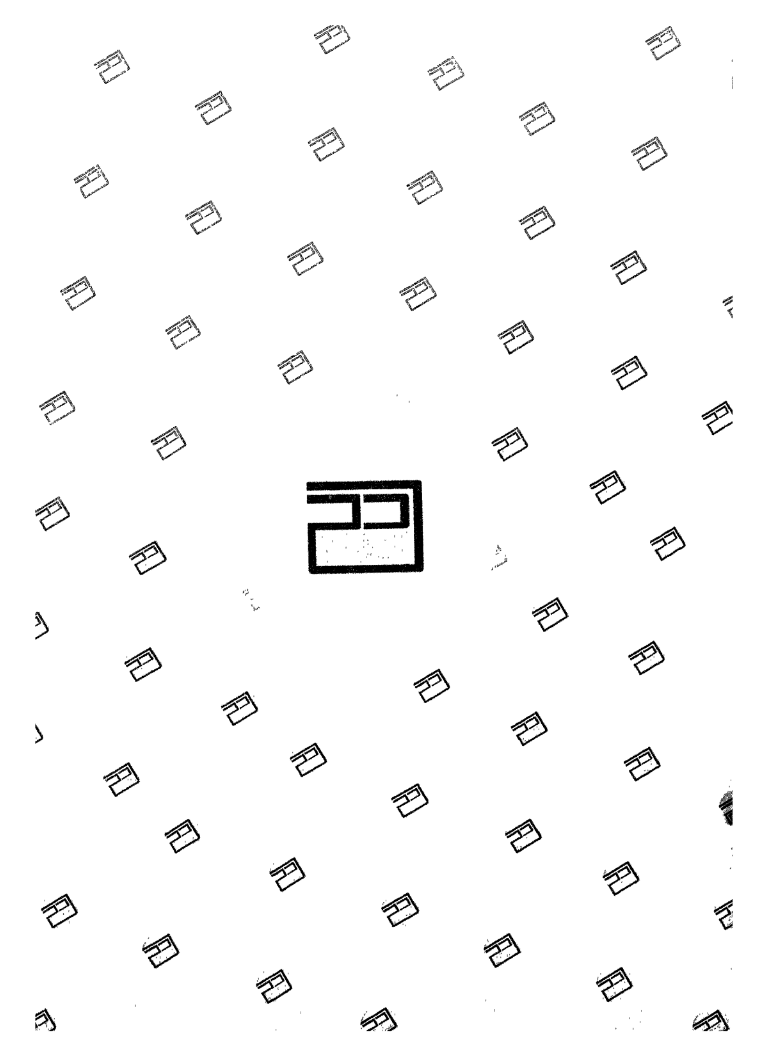
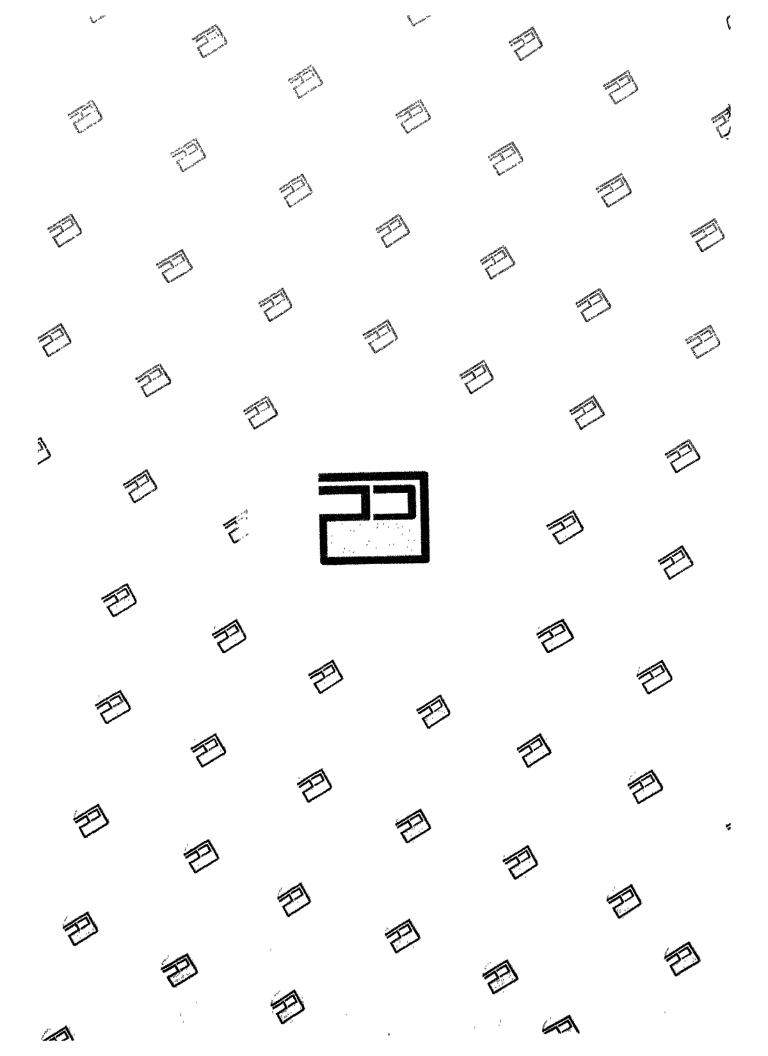
المتغيرات الأقتصادية وأثرها على السلوك الجرمي والانحراف

الدكتـور
عمر عبدالله المبارك الزواهرة









المتغيرات الاقتصادية وأثرها على

السلوك الجرمي والانحراف

المتغيرات الأقتصادية وأثرها على السلوك الجرمي والانحراف

الدكتور
عمر عبدالله المبارك الزواهرة





رقـــم التصنيـــــــف : 364.22

المؤلف ومن هـــو في حكمه : عمر عبد الله الزواهرة

عنـــوان الكتـــــاب : المتغيرات الاقتصادية وأثرها على السلوك الجرمي والانحراف

رقـــم الإيـــــداع : 2012/7/2581

الواصفــــــــات : /الجريمة//انتشار الجريمة

بيـــانــــات الناشــــر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32- 537-4

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2013-1434هـ



الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 6 962+ فاكس : 5235594 6 962+

ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

الإهـــــــداء

أهـدي ثمـرة هـذا الجهـد إلـى والـديّ العزيـزين، اللذان لم يبخلا عليّ يوماً بشيء أمد الله في عمريهما ، وأعانني على رد الجميل لهما .

وإلى زوجتي الفاضلة التي عانت الكثير معي ، فكانت خير سند.

وإلـى اعزّ مـا أملك ، ابنـي " محمد، الباسل "، وبنـاتي " روجين ، لليانـا ، جينـا " وإلـى أخـواني وأخواتي.

أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

عمر عبدالله المبارك الزواهرة

المحتويات

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة:

الجريمة ظاهره اجتماعيه لازمت البشرية منذ وجودها، إلا أنها كانت ترتكب بوسائل تقليديه في المجتمعات البدائية، ثم تطورت مع تطور العصر وتقدمه، لتظهر بأشكال أكثر تنوعاً وتعقيداً جعلت منها محطاً لكثير من أوقات المفكرين والعلماء، سواء من ذوي الاختصاص الاجتماعي أو النفسي أو القانوني، لما تخلفه من دمار في المجتمعات البشرية ومن زعزعة للأمن وتفكيك للعلاقات الاجتماعية، وهدر للطاقات ونزف للأموال، والقضاء على حركة التنموية.

وتتنوع الجريمة تبعا" لاختلاف الزمان والمكان، والدوافع والعوامل والظروف المؤدية إليها فهناك جرائم ضد الأشخاص كالقتل والضرب وجرائم ضد الممتلكات كالسرقة والحريق المتعمد وجرائم ضد النظام كالممارسات الرامية إلى المساس بأمن الدولة، وهناك جرائم متمثله في الإخلال بالعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم الدينية ومكارم الأخلاق، أطلق عليها الجرائم الاخلاقيه (نشأت، 2004).

ولقد شهد العالم في العصر الحديث ثورة هائلة في التقدم والرقي بالمجتمعات إلى قمة الحضارة، الأمر الذي جعل الحياة الاجتماعية أكثر تعقيداً بعد تدشين التكنولوجيا إلى أعمده البنية التحتية للحياة الإنسانية، لتلعب دوراً مهماً فيه مما سهل للظاهرة لإجرامية تطورها بأشكال مختلفة في الوسط الاجتماعي، لا سيما في الجرائم الاقتصادية منها، هذه الجرائم التي زادت بدرجه ملحوظة مع اتجاه المجتمعات إلى التصنيع واستمرت في الزيادة مع كل خطوه

خطتها هذه المجتمعات في طريق التحضير، إلى أن بلغت الحد المخيف الذي بلغته الآن في أكثر هذه المجتمعات تطوراً وثراء وترفاً (المجذوب، 1993).

ويرى (الحاج، 2002) أن الجريمة اتخذت أشكالاً مختلفة تتماشى مع البنى الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت ترتكب بأشكال جديدة مختلفة عما كانت عليه في السابق.

في حين يرى (البداينة، 2002) أنه لن تكون الجرائم مقتصرة على دولة ما بعينها، وإنما سيكون العالم كله مسرحاً لها، حيث يمكن للفرد أن يرتكب السلوك الجرمي من أي مكان في العالم وفي أي مكان، فلا وجود للحدود العالمية في بعض الجرائم خاصة مع وجود الانترنت، وشبكات الاتصال العالمية، وتزداد الخطورة من أن قادة الجريمة يمكنهم من توظيف طاقات إبداعية في هذه المجالات وتحت نشاطات مقبولة اجتماعياً ولكن بقصد توظيف واستثمار أموال الجريمة عامة، وتطوير قدراتهم التقنية الجرمية.

ويميز (حبوش، 1999) بين الجرائم التقليدية والمستحدثة والمستجدة، فيرى أن الجرائم التقليدية هي الجرائم المحددة بنصوص قانونية، أما الجرائم المستحدثة فهي: كل فعل يشكل خطر على المصالح الأساسية للجماعة والتي يتوجب على المشرع حمايتها بنصوص عقابية، ناشئة عن التطورات التقنية والعلمية وما يرافق ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية، والجرائم المستحدثة هنا غير مشمولة بنص قانوني، أما الجرائم المستجدة فمردها إلى التطور والنماء الاجتماعي في بنية المجتمعات، وانتقالها من نمط ثقافي واقتصادي واجتماعي لآخر، كالتحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي مثلاً، وبالتالي فالجرائم الاقتصادية صورة من صور الجرائم المستحدثة، ولكنها مرتبطة بالتطور العام للمجتمع، وان الجرائم المستجدة يستخدم في ارتكابها تقنيات حديثة، أما الجرائم المستحدثة فتشمل الجرائم، المستجدة والأنماط الأخرى الناجمة عن التطورات التقنية عامة.

إن التغير الذي يحدث في ظاهره لا بد وان يؤثر فيما عداها من الظواهر الأخرى نظراً لترابط نظم المجتمع وتداخلها، فهي متكاملة بنائياً ووظيفياً ويؤثر كل منهما في الأخرى، فالعوامل التي تؤدي أو قد تؤدي إلى حدوث التغير في الحياة الاجتماعية كثيرة ومتعددة كأثر الأفكار والأيدلوجيات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية على الجوانب العديدة للحياة الاجتماعية، ومنها العادات والتقاليد والمعايير والقيم (عبدالمتعال، 1980) وبصفه عامه كانت وما زالت تمثل ظاهرة اجتماعيه، وصوره من صور الشر، ومصدرا" للضرر عانت منها وما زالت تعاني كافة المجتمعات في العالم إنها تمثل واقعا" اجتماعيا" ثابتا ومشتركا في كل فترات الزمان ومواقع المكان وهذه الحقيقة لا يمكن أن تنفى أو ينقص من تأكيد وجودها رغم وجود خلاف بين الجماعات في شكل الإجرام وأساليبه، أو في حجمه الذي يتأثر بظروف كل مجتمع (Pinatel, 1970).

ومنذ بداية البحث في أسباب الجريمة على أساس علمي في النصف الثاني من القرن الماضي توالت النظريات التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي، حيث ذهب بعض العلماء إلى التركيز على النواحي البيولوجية والبعض الآخر إلى التركيز على الظروف الاجتماعية والعوامل البيئية والاقتصادية والوراثية (الشاذلي، 1991) كما حاول علماء الجريمة تقسيم العوامل المفسرة لظاهرة السلوك الإجرامي إلى عوامل داخلية مثل (الوراثة، السلالة، التكوين البدني والنفسي، السن، الجنس، الذكاء، المرض تعاطي المخدرات والمسكرات) وأخرى خارجية مثل (عوامل البيئة الطبيعية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية العامة والخاصة، والعوامل الثقافية والتقدم العلمي).

ورغم التسليم بأهمية هذه التفسيرات المتنوعة في فهم ظاهرة الأجرام التقليدي (الضرب السرقة، القتل) فان الصور الحديثة للإجرام والتي تمثلت في وجود أنماط جديدة من الجرائم بصفة عامه، ومن الجرائم الاقتصادية المستحدثة بصفه خاصة، يمكن تفسيرها بعوامل متنوعة من أهمها: تطور النظم والظروف

الاقتصادية من ناحية، والتقدم التقني المذهل من ناحية أخرى، فمنذ الثورة الصناعية وما رافقها وتلاها من تنوع وازدياد مضطرد في حجم الأنشطة العلمية والتكنولوجية، وما نجم عنها في القرن الحالي من تطورات اقتصاديه واجتماعيه وانعكاسات ثقافيه وحضارية، بدأت المعلومات المنتجة والمتداولة تتزايد بمتوالية هندسيه واسعة القفزات (الصعيدي، 1996)، كما تطورات وسائل نقل المعرفة تطوراً مشهوداً، إلا أن ذلك التطور الايجابي قد صاحبه تطور سلبي آخر تمثل في تطور وسائل الإجرام وبروز ظاهرة الجرائم الاقتصادية المستحدثة وتنوع أنماطها.

ولقد أثبتت الدراسات التي اجريت في مجال علم الجريمة إن الارتفاع المتسارع في أعداد الجريمة وتعدد أنماطها في مختلف دول العالم يعزى إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية السريعة التي تحل فيها، إذ إن هذه التغيرات السريعة والمتلاحقة تؤدي إلى خلق حاجات، وتحديات وطموحات جديدة، لدى الكثير من الأفراد، وعندما لا يتمكن بعضهم من إشباع أو تحقيق تلك الحاجات أو الأهداف، فقد يؤدي ببعضهم إلى إشباعها بالطرق غير المشروعة، أي الانحراف.

وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في السلوك الإنساني، حيث يرى (الحسن، 2008) أن طبيعة المستوى المعاشي الذي يتمتع به أبناء المجتمع يعتمد على العلاقة الكمية والنوعية بين الموارد الاقتصادية وحجم السكان، فإذا كانت الموارد الاقتصادية مساوية لحجم السكان فإن المستوى المعاشي يكون عالياً، وهنا يتمتع السكان بالرفاهية المادية والاجتماعية، أما إذا اختل التوازن بين نسبة الموارد الاقتصادية وحجم السكان أو الموارد البشرية، فإن المستوى المعاشي ينخفض إلى مستويات تحددها درجة الاختلال في التوازن بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية، وأن سوء الموارد الاقتصادية ونقصها يؤدي إلى استهلاك المعطيات المادية للبيئة، وهنا تتحول البيئة إلى مكان غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار. وبالتالي ارتفاع نسبة الجرائم.

ويرى كوهين (Cohen, 1955) أن سبب الجريمة هو الإحباط في المكانة الاجتماعية لأبناء الطبقات الفقيرة حيث أن ذلك يقود إلى الجريمة والانحراف ويرى أن كل الناس يبحثون عن مكانه اجتماعية وأن الصغار لا يستطيعوا المنافسة من اجل المكانة وخاصة أبناء الطبقات الفقيرة والذين يفتقرون إلى الحوافز المادية والمعنوية وأن المشكلة الأولية التي يعاني منها أبناء الطبقات الفقيرة غالباً ما تكون في المدارس والتي تمثل قيم الطبقات الوسطى والطبقات العليا في المجتمع. حيث يرى أن سبب الجريمة يحدث عندما يقابل أبناء الطبقات الفقيرة بالرفض والقبول وعدم المعاملة الجيدة ويرجع سبب السلوك الجرمي إلى نقص في البناء الاجتماعي كالفقر.

أما ميلر (Miller, 1958) فقام بدراسة الأحياء الفقيرة في مدينة بوسطن حيث يرى أن قيم أبناء الطبقات الفقيرة تقود إلى الانحراف وذلك من خلال معايير الطبقة الوسطى وأن معظم أبناء الطبقات الفقيرة نشأوا في بيوت تفتقر إلى وجود الرجل، وبالتالي فإن تعلم سلوك الرجال واتجاهاتهم فرض مشاكل خاصة.

ويرى (Fisher, 1972) أن هناك علاقة بين الحضرية والجريمة والانحراف وأن هناك علاقة بين حجم المكان وحجم القاطنين في المكان (عددهم) واتساع المكان وهذه العلاقة مباشرة فكلما اتسع المكان زادت الجريمة (موثق في الوريكات، 2004).

أما العالم ميلز (Mills, 1959) يرى أن البناء الاجتماعي يساهم بشكل غير مباشر في الجريمة من خلال البطالة والفقر وانخفاض المستوى التعليمي.

فيما يرى دور كايم أن المجتمعات تتطور من البسيط غير المتخصص بحيث يتشابه الأفراد ويضعف تقسيم العمل أو يتقدم في المجتمع الميكانيكي وأن المجتمع عندما يتقدم ويتطور يتعقد العمل ويزداد التخصص ويزداد العلاقات الاجتماعية تشابكاً وتفاعلاً فيظهر ما يسمى بالأهداف الفردية Individual Goals ويرى أن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى الانتحار (Durkhiem, 1938).

ويرى تشامبلس وسيدمان (Chambliss & Seidman, 1977) أن الجريمة والانحراف سببها الظروف المعيشية الفردية تؤثر على معايير الشخص وقيمه وأن المجتمعات المتقدمة تتألف من جماعات ذات معايير متصارعة وأنه كلما ارتفعت المكانة الاقتصادية لجماعة ما كلما ارتفعت إمكانية أن تعكس القوانين قيمهم وذلك نظراً لارتباط قيم الجماعات بالمكانة الاقتصادية والاجتماعية.

أما جوردن (Gordon, 1971) يرى أن الفرص غير الموزعة بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع في الأنظمة الرأسمالية وأن الجريمة هي رد فعل عقلاني على النظام الاقتصادي، وقد فسر جرائم (لغيتو) على أن هؤلاء الناس يعانون من الفقر والبطالة وتدني الأجور، ويرى أن الجريمة حل جذاب لهذه المشاكل الاقتصادية المزمنة.

ويرى بلات (Platt, 1974) أن الغش في ضريبة الدخل والتلاعب بالأسعار وغش المستهلك هو سبب الجريمة ويرى أنه لا بد من القضاء على الاستغلال الاقتصادي داخل المجتمعات.

ويرى سبتزر (Spitzer, 1975) أن أنماط الاستهلاك والتوزيع في المجتمع الرأسمالي تقود إلى الجريمة والانحراف وتحدث عن مشكلة السكان إذ هم الذين يهددون علاقات الإنتاج.

أما مايكلو وسيكي وبولاندر (Michalowski and Bolaner , 1976) يروا أن سبب الجريمة هو قيام الفقراء بتنازلات ليست من صالحهم ولا تخدم منافعهم وأن القوانين والتعريفات القانونية للجريمة والانحراف هي ملكية خاصة للطبقة الحاكمة.

ويرى كرسبرغ (Krisberg, 1975) أن سبب جرائم جميع الطبقات يعكس التوزيع غير العادل للقوة والامتيازات التي تنمو في ظل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الرأسمالي.

ويرى كويني (Quinney, 1977) أنه مع تزايد أرقام البطالة يصبح دور الدولة أكثر تعقيداً نتيجة لظهور طبقة فرعية أخرى داخل المجتمع، ويرى أن الاقتصاد السياسي للنظام الرأسمالي هو سبب الجريمة من خلال جرائم السيطرة الاقتصادية.

أما ريكلس (Reckless) يرى أن الجريمة تحدث بسبب ضغوط داخلية مثل التوتر، والثورة والصراع وضغوط خارجية تشمل الشروط الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان والبطالة والفرص المحدودة، موثق في (الوريكات، 2004).

ويرى جونز (Jones) أن الجريمه كمشكله واقعيه تبدو أنها أكثر تعقيداً، وإنها ناتجة عن عدد من العوامل، ومع ذلك لا يمكن التخلي عن تحليل تلك العملية المعقدة، وعلى الرغم من أن عمليه توضيحها وشرحها قد يستغرق وقتا" طويلاً، وانه إذا ما تمت المحاولة الإلمام بكل أسبابها وعواملها قد يطول الانتظار (عوض، 2001).

وأظهر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2008 تصاعداً في معدلات الجريمة في معظم دول العالم، وتضمن التقرير فقرات توضح نسبة الجريمة إلى السكان في(177) دولة شملها التقرير ونسبة نزلاء السجون إلى السكان، ونسبة جرائم المخدرات والأحداث والاغتصاب الجنسي والقتل، حيث أعطى هذا التقرير صورة واضحة لخارطة الجريمة في العالم. مما يعزي القول أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الخاضعة لها قد أحدثت تناقضات بنائية انعكست على معدلات الجريمة.(الأمم المتحدة الانمائي، 2007).

وشهد العالم تغيرات ديمغرافيه واجتماعيه واقتصاديه في فتره أوائل القرن الماضي مما أدى إلى ارتفاع في معدلات الجريمة وظهور أنماط جديدة ومختلفة من الجرائم أطلق عليها الجرائم المستخدمة أن جاز التعبير، إلا أن نسبه هذه الجرائم تختلف من مجتمع لأخر وذلك بسبب الأنظمة المعمول بها في تلك المجتمعات.

والأردن كغيره من باقي المجتمعات فقد شهد تحولات ديموغرافية واجتماعيه واقتصاديه وسياسيه مما أدى إلى أحداث تغيرات كبير في البنية التحتية والخدماتية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ومنها العامل الاقتصادي، الذي يعد من أهم العوامل المؤثرة في سلوك الإنسان، حيث شهد المجتمع الأردني تغيرا" جذريا" في النظام الاقتصادي من حيث الأوضاع المعشية الصعبة من حيث تدني دخل الفرد الأردني وتدني مستوى الأجور والتضخم والكساد والخصخصة (خصخصة الشركات والمؤسسات والمشاريع الحكومية)، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الخاصة كالفقر والبطالة في المجتمع الأردني وما لها من أثار واضحة على المستوى المعاشي وبالتالي قد تكون دافعاً لارتكاب السلوك الجرمي وتعدد أنماط تلك الجرائم من سرقه ونشل ورشوه وقتل وسلب وجرائم أخلاقية، وغيرها من الجرائم ذات العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية سعيا" للحصول على المال وكذلك ألازمه ألاقتصاديه التي يعاني منها المجتمع الأردني وخاصة ظهور بما يسمى شركات البورصة العالمية والتي قامت أموال ضخمة من المواطنين بنية تشغيلها في السوق المالي بعد أن تم جمع مبالغ طائلة من كافة شرائح المجتمع الأردني وما نتج من تدهور لتلك الشركات مما انعكس على الأوضاع المالية والمادية للمواطنين وبالتالي التأثير على سلوك الناس وتصرفاتهم مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة بالمجتمع الأردني، نظراً للحاجة والعوز المادي بسبب الخسائر الفادحة وتراكم الديون في ذمة العديد من أفراد المجتمع الأردني.

والجريمة في المجتمع الأردني لم تعد تقتصر على نوع معين من الجرائم مثل القتل والسرقة بل ظهرت أنواع متعددة للجرائم مثل إصدار شيكات بدون رصيد، الاختلاس، الرشوة، التزوير، المخدرات، الجرائم الاقتصادية، والجرائم الأخلاقية، وكذلك الحال فإن هذه الجرائم في المجتمع الأردني لم تعد مقتصرة على الرجال بل على النساء كذلك، وهذا نتيجة لظهور المرأة الأردنية في ميادين

العمل طلباً للمال ومساواتها مع الرجل وتمتعها بكافة حقوقها العامة، وظهور متغيرات اجتماعية واقتصادية جديدة على المجتمع الأردني انعكس على الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد لوحظ بشكل واضح في السنوات العشر الماضية في المجتمع الأردني بروز مشكلة الجريمة، حيث تشير البيانات من إدارة المعلومات الجنائية أن حجم الجريمة عام (1998) هو ثلاثة أضعاف ما كان عليه (1990) وبمعدل زيادة سنوية مقدارها 11.59(٪). ومن الملاحظ أن معدل النمو أو الزيادة في الجريمة يفوق بأضعاف معدل النمو السكاني مما يدل على وجود عوامل أخرى غير النمو السكاني الطبيعي تتحكم في معدل الجريمة، كالفقر والبطالة والهجرة والاكتظاظ السكاني. ويلاحظ في السنوات الأخيرة بروز أنواع جديدة من الجريمة نتيجة وانعكاساً للتغيرات التي ترافق تطور المجتمع الأردني. (سيناريوهات الأردن (2000،، 2001).

أما معدلات الجريمة في المجتمع الأردن فإنها تتفاوت من منطقة لأخرى من حيث حجم الجريمة ونمط ارتكابها وقد يعود ذلك إلى تفاوت التنمية البشرية وتنوع المشاريع المنفذة بين كل منطقة وأخرى وكذلك التركيبة السكانية والنفوذ الاقتصادي وتفاوت مستوى الدخل ففي عام 1990. كان عدد الجرائم الواقعة على الأموال (21855) جريمة بينما ارتفع عام 2007 إلى (42966) جريمة والجدول التالي يبين إحصائية الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني منذ عام 1990ـ2007م.

جدول (1)

الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني خلال الفترة 1990-2007

التهمة / السنة	السرقة الجنائية	السرقة العادية	حيازة وشراء مسروقات	الشروع بالسرقة	الاحتيال	اساءة الائتمان	الاضرار بمال الغير	سرقة السيارات	تحرير شيك بدون رصيد	مجموع الجرائم التي تقع على الاقليم	مجموع الجرائم التي تقع مستوى المملكه
.1990	1956	4348	184	158	457	152	198	794	- - -	3	825
1991	4.24	4745	9.5	172	519	163	229	977	- - -	12	973
1992	2241	.415	516	179	512	141	389	1142	- - -	22	9292
1993	219	4267	537	.18	418	231	561	8.12	- - -	2	9612
1994	2142	4425	.73	.22	541	89	959	643	- - -	23	9772
1995	1947	3826	113	8.1	762	221	.91	673	- - -	6	8566
1996	6.26	.467	58	161	1532	269	78.1	1482	- - -	8	11864
1997	4.23	4416	551	252	.137	299	1177	1798	- - -	14	12181
1998	2123	5271	3.4	375	1252	312	2796	1854	93	5	14484
1999	.232	.561	.66	395	1474	381	51.3	2627	71	19	8.166
2000	2362	5697	562	452	1739	339	1.32	2437	74	15	16578
2001	2948	6292	591	488	.159	353	3272	3112	158	14	18818
2002	9.28	5575	.68	497	9.16	375	.323	.259	145	14	17524
2003	5.22	4911	.75	463	1433	298	3155	.373	168	11	17124
2004	2199	2.47	657	496	1384	299	3.3	3923	112	8	.1681
2005	2295	4711	648	493	1517	245	32.4	15.3	173	9	17138
2006	4478	4387	59.1	584	1647	281	294.1	.243	185	16	25356
2007	74.5	5117	1187	743	1955	348	959.1	2819	76	8	28286
المجموع	3.466	.8712	395.1	6416	21411	4796	52521	37254	125576	222	267993

1. 2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعد الوضع الاقتصادي لأي مجتمع بشكل عام وللأفراد بشكل خاص عاملا مهما في الأمن الاجتماعي وأمن الفرد واستقراره. ويتمثل أمن الفرد واستقراره في قدرته على تلبية متطلبات الحياة المعيشية من خلال حصوله على الدخل. وترتكز جهود أدبيات اقتصاديات الجريمة في عدم قدرة الأبحاث على تفسير العلاقة الترابطية بين المتغيرات الاقتصادية والجريمة في كثير من الدول. ويعد تزايد معدلات الجريمة من بين المشاكل الرئيسة التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في الأقطار النامية والتي تعد تكثر فيها الجرائم الاقتصادية للأسباب التاريخية والحضارية التي تعيشها، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من الحكومات المتعاقبة، ومن قبل مؤسسات العدالة الجنائية في ضبط هذه المشكلة والتخفيف من حده خطورتها على أمن المواطنين والمجتمع، وعدم توفر الإحصاءات عن حجم هذه الظاهرة، إلا انه بات من الواضح أن الممارسات ذات الصلة بتزايد معدلات الجريمة تكتسب في الوقت الحاضر أهمية خاصة في المجتمع الأردني لما لها من آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على برامج التنمية البشرية. ذلك أنه قد أسهمت عوامل التحديث وظهور متغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع الأردني، كما هو الحال في كثير من المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في فكرة أن هنالك علاقة بين العوامل الاقتصادية ومعدلات الجريمة في الأردن مثل الفقر والبطالة، وتدني مستوى الدخل، وتدني مستوى الأجر وخسائر المواطنين بالبورصة العالمية والتضخم والكساد. ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

ما اثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الامن العام؟

1. 3 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة بشكل عام الى التعرف إلى اثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العامالين في جهاز الأمن العام الأردني، ويتفرع عن من ذلك الأهداف التالية :

1. قياس أثر التضخم، الكساد، البطالة، الفقر، الشركات الوهمية، الخصخصة، وتدني الدخل والأجور على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.
2. تكوين إطار نظري للتعرف على مفاهيم المتغيرات الاقتصادية (كالدخل، الأجور، الفقر، البطالة، التضخم، الكساد، البورصة، الخصخصة) ومعدلات الجريمة، وما يرتبط بها من مفاهيم.
3. توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن المتغيرات الاقتصادية من اجل التخفيف من حدة تزايد معدلات الجريمة.
4. إمكانية التوصل إلى نتائج والقيام بتحليلها ومناقشتها لتقديم توصيات ومقترحات تهدف إلى الوقوف على أثر المتغيرات الاقتصادية ومعدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

1. 4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تستهدف البحث في اثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني، كونها الأولى التي تقوم بدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، وقد يعلّق الأمل على هذه الدراسة من خلال إمكانية الاستفادة من نتائجها وتوصياتها في الوقوف على الانعكاسات الاقتصادية المؤثرة في ارتفاع نسبة الجريمة في الأردن.

كما تستمد الدراسة أهميتها من خلال :

1. محاولة تغطية الفجوة الناجمة عن عدم اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدلات الجريمة في الأردن، في إطار دراسة واحدة -في حدود علم الباحث.
2. قد تخدم هذه الدراسة القائمين على صنع القرار بما يمكن أن تقدمه من معلومات عن تزايد معدلات الجريمة، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في بلورة أسس سليمة للوقوف على الجهود المحلية والدولية لمكافحتها والاستراتيجيات الوقائية وتطوير التشريعات القانونية الوطنية والسياسات الاقتصادية السليمة المبنية على أسس شرعية.
3. قد تشكل الدراسة نقطة انطلاق نحو دراسات أخرى في البيئة الأردنية تتناول أبعاداً ومتغيرات جديدة ومؤشرات أخرى، نظراً لندرة الأبحاث والدراسات الأردنية في مجال دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على زيادة معدلات الجريمة.
4. قد تكون هذه الدراسة مرجعاً هاماً للأكاديميين والباحثين في موضوع أثر المتغيرات الاقتصادية ومعدلات الجريمة في الأردن بشكل خاص وتطوير سياسات واستراتيجيات أمنية شاملة للمواطنين بشكل عام.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

في هذا الفصل تم تناول مفهوم الجريمة والصلة بين العوامل الاقتصادية وظاهرة الجريمة، والعوامل الاقتصادية للجريمة والعوامل الاقتصادية الخاصة بالمجرم والنظام الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية مثل الفقر، البطالة، الخصخصة، والشركات الوهمية والتضخم والكساد، وكذلك النظريات المفسرة للسلوك الجرمي والدراسات العربية والأجنبية السابقة.

الجريمة:

يرى كلينارد (Clinard) بأنها سلوك مؤذ وضار اجتماعياً ويتعرض صاحبه للعقاب من السلطة أو الدولة. (Clinard, 1968, pp 6-8).

ويرى بيبنسكي Pepinsky بأنها فعل آثم يرتكب بقصد جرم وإرادة مذنبة ويقرر له القانون عقوبة لكونه فعلاً يتعارض والمصلحة الاجتماعية .(Pepinsky,1980: 316).

يتفق غالبية علماء الاجتماع والجريمة على أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية لا يخلوا منها أي مجتمع إنساني، رغم أنها تتناقض مع الحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية وتمثل خطراً عليه، ويرى دوركايم (Durkhiem , 1938) إلى أن الجريمة ضرورية ومفيدة لسلامة المجتمع لارتباطها بالمقومات الأساسية للحياة الاجتماعية، وأنها جزء من كل مجتمع سليم، وأن المجتمع كلما ازداد نمواً وتطوراً ازدادت درجة تقسيم العمل فيه، وازداد نظامه تعقيداً، وتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامل، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد من التناقض واللاتجانس بين أعضاء المجتمع، وينقص من قدرتهم على تحقيق التضامن، وعلى خلق اتصالات ايجابية فيما بينهم، ويضعف القوى الاجتماعية ويسلخ عن السلطة

الأخلاقية للعمل الجمعي مغزاها في نفوس الناس، وهي حالة الآنومي (Anomie) أو اللامعيارية التي تتصف عموماً بفقدان المعايير والافتقار إلى القواعد الاجتماعية، وكنتيجة طبيعة لهذه الحالة تنطبق شهوات ورغبات الفرد المتحررة من كل قيد فيرتكب أفعالاً تتقاطع مع النظام العام للمجتمع (Durkhiem, 1938).

ولقد شغلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات وعدم المساواة الاجتماعية اهتمام آخر من العلماء والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين ونسبوا إليها كثيراً من الأمراض والعلل الاجتماعية وفي مقدمتها ممارسة الجريمة وقد اعتقد بعضهم أن الأمراض الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان المتطورة كأمريكا مثلاً هي المسؤولة إلى حد كبير عن الجريمة وعن تزايد معدلاتها.وقد أسهم عدد كبير من علماء الاقتصاد وآخرون غيرهم بمن فيهم علماء الاجتماع بدراسات متعددة لتوضيح اثر العوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة.

وفي إطار هذا الاتجاه فقد أكد "روبرت ودسن .Rwodson " أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة تكون البنية الاقتصادية ضعيفة ويتمثل هذا الضعف في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة والدعم المالي، ويوضح "جيفريJeffrey" أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة بقوله (أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة منعها أو ضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة) (عبد الأمير، 1981).

واختلفت مدارس علم الاجتماع وكذلك علماؤها في تعريف الجريمة، وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعاريف ذات الاتجاه الاجتماعي، ومن أشهرها تعريف (سيلين .Sellin) والمشار له في دراسة(خليل، 2001) "الجريمة هي

انتهاك للمعايير الاجتماعية، وتأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا التعريف أن المعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ولعل ذلك هو ما دفع العالم جاروفالو R) (Garofalo والمشار له في دراسة(جلبي، 1998) إلى تصنيف الجرائم إلى جرائم طبيعية وجرائم مصطنعة، الأمر الذي أظهر تعريف (Sellin) وكأنه تعريف يخص مجتمعا واحدا، فقد قسم جاروفالو الجريمة إلى نوعين: جريمة طبيعية، وجريمة مصطنعة. فالجريمة الطبيعية هي ذلك الفعل الذي لا يختلف شعور الناس تجاهه بأمنه جريمة مهما اختلفت المجتمعات والأزمنة، كالاعتداء المادي أو المعنوي على الأفراد، والاعتداء على الأموال والممتلكات، أما الجريمة المصطنعة فهي الأفعال المنتهكة لمكونات ثقافية مصطنعة، أو ما يسمى بالعواطف غير الثابتة كالديانات والعادات والتقاليد(نشأت، 2004).

وتعرف الجريمة من الناحية السوسيولوجية بأنها " كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن اتجاهات وميول وعقد نفسية وعن التأثر بالبيئة الفاسدة. كما قد تنشأ عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفصالي. وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع لآخر" (عيسوي، 2005: 26).

كما يعرف أميل دور كايم Emile Durkheimالجريمة بأنها جزء متكامل من كل المجتمعات بمعنى أنها لا بد وأن توجد في جميع المجتمعات. وهي فعل يعاقب عليه صاحبه، وأن تخلص أو خلو المجتمع من الجريمة هو أمر مستحيل.و يتغير شكل الجريمة لأن الأفعال التي تحدد على أنها جريمة ليست كذلك في كل مكان، (عيسوي، 2005: 83).

كذلك عرف روسو Rosow الجريمة بأنها كل فعل مباين للإرادة العامة التي تؤكد عليها العقد أو هي كل فعل شأنه وصم العقد الاجتماعي.

أما من الناحية القانونية فتعرف الجريمة بأنها " السلوك المخالف لأوامر ونواهي قانون العقوبات شريطة أن ينص صراحة على تجريم ذلك السلوك" (أبو حسان، 1987: 159).

وبحسب تابان Tappan فالجريمة هي الفعل الذي يرتكب بدون عذر ويحدد الجانب العقابي فيه عن طريق الدولة ويتم تقسيم الأفعال الجرمية إلى جنح (Misdemeanors) وجنايات(Felonies). (الصالح، 2002).

وعرف ميز(mayz) الجريمة بأنها: " أذى وانتهاك ضد المجتمع كما أنها ارتكاب أفعال حرمها القانون". وفرق ميز بين التعريف الأخلاقي والتعريف القانوني فالمجرم من ناحية أخلاقية يوجد في المجتمعات التي يعاقب فيها الناس في ظل قوانين أخلاقية، أما المجرم القانوني فهو شخص انتهك القواعد القانونية للمجتمع إذا ثبت أنه مذنب من خلال المحاكم القانونية، أما نتلر(Nettler) فقد عرفها بأنها أفعال مؤذية تضر بمصلحة المجتمع وهناك إمكانية تنفيذ العقوبة من قبل الدولة موثق في(الصالح، 2002).

وهناك تصنيف للجرائم يقوم على أساس نوعها فتصنف إلى جرائم ضد الأموال وأخرى ضد الأشخاص. إما التصنيف القانوني لها فيقوم على أساس إمكانية تصنيفها إلى صنفين رئيسين هما:

1. **الجرائم الجنائية** : وهي أي فعل عدواني يعتبر خطيرا إلى الحد الذي يستحق معه مرتكبه عقوبة قوية ورادعه، تصل في حدها إلى عقوبة الإعدام ، أما الحد الأدنى فيصل إلى سنة سجن. فالقتل ،و الاغتصاب،و الاعتداء على الأموال أو الأرواح يندرج تحت هذا النوع من الجرائم.

2. **جرائم الجنحة**: وهي جرائم اقل خطورة وتعرف على إنها اعتداءات تستحق عقوبة تقدر بأقل من سنة سجن.و يمكن أن تكون العقوبة غرامة مالية، مثل السكر، والسلوك المشاغب، وسرقة المحلات التجارية، والإخلال بالأمن. وتصنف كل هذه الأنماط السلوكية المنحرفة على أنها جنح. (برهوم، 2004).

وقد صنف تقرير الإحصاءات الجنائية الأردني الجريمة إلى نمطين ؛ الجنايات والجنح وتم استثناء مخالفات السير، واعتمد هذا التصنيف على مدى الخطورة ومدى الأذى الذي تلحقه بالمجتمع من وجهة نظر المشرع كما قسم تقرير الإحصاءات الجنائية جرائم الجنايات إلى ثلاث عشرة جناية وجرائم الجنح إلى ست وأربعين جنحة(مديرية الأمن العام، 1986).

واستند التصنيف السابق للجريمة إلى قانون العقوبات الأردني العام(1960) الذي قسمها إلى ثلاثة أقسام طبقاً للوصف القانوني لها(مادة 57)، وهي إما جناية أو جنحة أو مخالفة حسبما يعاقب عليها القانون بعقوبة (الفكهاني، 1979).

كما تعرف الجريمة بأنها سلوك غير مشروع سواء كان فعلاً أو امتناعاً يمكن إسناده لمرتكبه ويقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً، والسلوك الذي يجرمه المشرع إما أن يكون فعلاً بمعنى أن يأتي الفرد سلوك ينهى المشرع عن إتيانه. وإما أن يكون امتناعاً عن فعل ففي هذه الحالة أيضاً هناك سلوك منهياً عنه (الشاعر، 2003: 116).

ومن هذا المنطلق عرفت الدراسة الجريمة بأنها: كل سلوك مؤذ وضار اجتماعيا، ويتعرض صاحبه للعقاب من الدولة. وهي أيضا: كل فعل انتهك القيم الاجتماعية التي حددتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسد هذه القيم.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة تطور معدلات الجرائم تعتمد على البيانات والإحصاءات الرسمية المتوافرة وعلى الأساليب الإحصائية التي تتيح الوقوف على معدل الزيادة والنقص وعلى مؤشرات الاتجاه العام للجريمة، لكن يثار العديد من التساؤلات المنهجية حول الإحصاءات الجنائية الرسمية وإحصاءات الأمم المتحدة عن الجريمة، فعادة ما يظهر في الإحصاءات الرسمية الجرائم التقليدية التي يعاقب عليها قانون العقوبات في الدول المختلفة.

ومن أهم أسباب ذلك نوعان من العوامل : أولها العوامل الثقافية، حيث أن معايير التجريم القانوني غير ملائمة للقيم والأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع فكلما أهملت التشريعات ومعايير التجريم القانوني هذه الملائمة زادت فرص وجود الجرائم غير الظاهرة؛ لأن الانفصام بين التشريع والواقع لا يجعل الرأي العام في حالة اتفاق تام مع معايير المشرع في التجريم، ومن ثم تزداد فرص تعاطف شرائح من الرأي العام مع مرتكبي أنواع معينة من الجرائم، وتلعب العوامل الثقافية دوراً مهماً في التستر على بعض الجرائم الأخرى.

أما النوع الثاني من العوامل فيتعلق بكفاءة أداة الأجهزة الأمنية، حيث أساليب وتقنيات مكافحة الجريمة والتصدي لها، بالإضافة إلى أن كثيراً من الجهود الأمنية توجه إلى ميادين أخرى، لا تقل أهمية مثل جرائم الإرهاب.

وتحاول الدراسة الاستدلال على تطور حجم الجرائم ومعدلاتها من خلال بعض الدراسات السابقة منها دراسة (البداينة، 1999) والتي خلصت إلى أن المتوسط العام لمعدلات الجريمة في المجتمع العربي تصل إلى 409 لكل مائة ألف من السكان عام 1993، وكان أكثر الأنماط شيوعاً الجرائم ضد الممتلكات يليها جرائم التعدي على الإنسان ثم الجرائم المالية، وتوقعت الدراسة أن يزيد حجم الجريمة في المجتمع العربي عام 20.0بنسبة 34٪ مقارنة بعام 1993.

وخلصت دراسة (شوربجي، 2002) إلى ارتفاع معدل الجريمة بين الأميين، وأصحاب التعليم المتوسط مؤكدة ارتباط السلوك الإجرامي بمستوى التعليم، فالسياسة التعليمية الناجحة تتطلب تخطيطاً للقوى العاملة وحسن استثمار الموارد البشرية وشكلت جرائم العنف والجرائم ضد الممتلكات نسبة تتراوح ما بين 40٪ـ50٪ من حجم الجريمة، وللمستوى التعليمي والثقافي لأولياء الأمور ارتباط قوي في الوقاية من الجريمة إذ خلصت دراسة أخرى إلى أن 59٪ من المتعاطين للمخدرات أبناء لأبوين غير متعلمين 13٪ من أبناء من أنهوا التعليم الابتدائي، 3٪ بين أبناء من أنهوا التعليم الجامعي.

الصلة بين العوامل الاقتصادية وظاهرة الإجرام

اختلف الباحثون في علم الإجرام منذ القدم حو ل تحديد الصلة بين العوامل الاقتصادية والظاهرة الإجرامية، وانقسموا بصدد ذلك إلى ثلاثة اتجاهات:

أولا: الاتجاه المبالغ في تقدير أهمية العوامل الاقتصادية:

يذهب أنصار هذا الاتجاه للقول بأن الجريمة ترجع إلى الظروف الاقتصادية في المجتمع، وقد تطرق بعض مؤيدي هذا الاتجاه إلى الحد الذي نسبوا فيه الجريمة تحديداً إلى النظام الرأسمالي بعينه استناداً إلى أن هذا النظام يؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع مما يترتب عليه وجود فوارق طبقية اجتماعية، مما يثير الشعور بالظلم الاجتماعي لدى الطبقات الكادحة فيدفع البعض منهم تحت وطأة القهر إلى سلوك سبيل الجريمة، ويتبنى هذا النهج أنصار نظرية النظام الرأسمالي التي تقوم على التحليل لظواهر المجتمع وتفسرها بناء على هذا النهج.

إلا أن هذا الاتجاه لم يسلم من النقد الشديد الذي وجه عليه، فهو يرد الجريمة إلى العوامل الاقتصاديه كلية، ويعطي العوامل الأخرى دوراً ثانوياً في تفسير الظاهرة الإجرامية، وهذا ما لا يمكن قبوله لأن إهمال دور العوامل الأخرى – غير الاقتصادية – من شأنه أن يصرف الجهود عن محاولة علاجها مما يحد من أساليب مكافحة الجريمة. (عبدالستار، 1998: 162).

ثانياً: الاتجاه المقلل من أهمية دور العوامل الاقتصادية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية ذات دور محدود في تفسير الظاهرة الإجرامية، وما هذه العوامل إلا مساعدة أو مهيئة للإجرام متى صادفت استعداداً إجرامياً كافياً لدى الفرد، فهي وحدها لا تسبب الجريمة، ولا تؤدي دوراً أساسياً في نشأتها، وإذا ما تعرض لها شخص ليس لديه ميول إجرامي فمن غير المحتمل أن يكون له أثر، وإنما تأثيرها كما سبق القول على من يتوافر لدية

الاستعداد الإجرامي فيتحول هذا الاستعداد من حالة السكون على حالة الحركة في صورة سلوك إجرامي.

ويدلل أنصار هذا الاتجاه على صحة رأيهم بأن كثيراً من الناس يعيشون في بيئة مختلفة، ويعانون من ظروفاً اقتصادية بالغة السوء، ومع ذلك لا يسلكون سبيل الجريمة، بينما كثيراً من الأغنياء ويعيشون في رخاء لا يتورعون عن مقاومة إغراء الجريمة ويرتكبوا السلوك الجرمي.

ويشار في هذا الصدد إلى أن أنصار المدرسة الوضعية هم الذين تزعموا هذا الاتجاه، فالجريمة من وجهة نظرهم ما هي إلا نتاج عوامل بيولوجية ونفسية يعاني المجرم من وطأتها، وما العوامل الاقتصادية إلا ذات اثر محدود أو معدوم في هذا المجال.(الوريكات، 2008).

ثالثاً: الاتجاه المعتدل في تقدير دور العوامل الاقتصادية:

وهذا الاتجاه الذي يتوسط بين الاتجاهين السابقين فلا يهول من شأن العامل الاقتصادي بحيث يحجبون أنفسهم عن رؤية عوامل أخرى لها دور هام في مجال الإجرام، ولا يقللون من أهمية هذا العامل في إحداث السلوك الإجرامي، وإنما يذهبون مذهباً وسطاً لا إفراط فيه ولا تفريط لدور العوامل الاقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الحاسم الذي ينفرد في تفسير السلوك الإجرامي، وإنما يلعب دوراً في المجال الإجرامي يساهم مع الدور الذي تلعبه العوامل الأخرى الداخلية والبيئية في إحداث الجريمة.

وتجدر الإشارة إلى أن نطاق الدور الإجرامي للعوامل الاقتصادية لا ينحصر في إطار جرائم الأموال فحسب كما يتبادر إلى الأذهان لأول وهلة، والتي يكون الدافع إليها فقر المجرم وحاجته، وإنما تمتد الجرائم التي ترجع إلى عوامل

اقتصادية إلى الكثير من أنواع الجرائم ومثالها جرائم العنف والاعتداء على الأشخاص، وجرائم العرض، والجرائم الاقتصادية، ونفصل الحديث بعض الشيء عن كل طائفة من هذه الطوائف المختلفة للجرائم.(عبيد ، 1985 : 140).

أولاً : جرائم الاعتداء على الأموال:

قد يظن البعض أن الفقر والحاجة سبباً في كثير من جرائم الأموال، حيث يفتقر الجاني لإشباع حاجته من المأكل أو الملبس أو المسكن، وتحول ظروفه من إشباعها بطريق مشروع، فيلجأ في سبيل ذلك إلى الوسائل غير المشروعة، فيرتكب جرائم الاعتداء على الأموال وفي مقدمتها جرائم السرقة، إلا أن هذا الظن لا يؤخذ على إطلاقه، لما فيه من مغالطه، بدليل أن العديد من جرائم الاعتداء على الأموال يقترفها أغنياء لتحقيق المزيد من الرخاء والرفاهية، ومثالها جرائم استغلال حاجة الغير كالجرائم التموينية التي ترتكب في الأزمات الاقتصادية وفي فترات الحروب، وجرائم النصب وخيانة الأمانة التي يرتكبها بعض الأفراد تحقيقاً لمزيد من وسائل الترفيه كالسيارة والتلفاز والثلاجة، وما إلى ذلك من هذه الوسائل، وجرائم الرشوة والاختلاس التي يرتكبها موظفون يتقاضون مرتبات عاليه، فمثل هذه الجرائم ليست جرائم حاجة، وإنما جرائم رخاء لرغبة مرتكبيها في أن يحيطوا أنفسهم بمظاهر الثراء ووسائل الترف. (حسني، 1984: 11).

كما أن استغلال حاجة الغير التي لا يدفع إليها عسر الجاني أو عوزه وإنما طمعه وجشعه، والتي تظهر أبان الأزمات الاقتصادية حيث تقل بعض السلع من الأسواق، ويتهافت الناس على شرائها أو لتخزينها تحسباً لفقدها فيعمد البعض إلى بيعها بأسعار فاحشة تزيد عما هو مقرر لها استغلالاً لحاجة الآخرين لها، أو يعمدون إلى تزوير التراخيص الخاصة باستيراد هذه السلع أو رشوة بعض الموظفين للحصول على هذه التراخيص بغير وجه حق، (الوريكات، 2008).

ثانياً: جرائم الاعتداء على الأشخاص:

أن كثير من جرائم الأموال تعود إلى دوافع اقتصادية، وكذلك الحال بالنسبة لبعض جرائم الاعتداء على الأشخاص، فهذه الجرائم ليست منقطعة الصلة بالعوامل الاقتصادية، وتفسير ذلك أن حالة الضنك أو الضيق المالي الذي يعاني منه بعض الأشخاص يترتب عليه توتر نفسي يصيب الفرد وسرعة انفعاله وقلقه من المستقبل، فمثل هذه المشاعر قد تدفعه لارتكاب الجريمة، كأن يعتدي العامل على صاحب العمل أو على زملائه في مجال عمله لإحساسه بالاستغلال دون تعويضه تعويضاً عادلاً أو لرفض زميله إقراضه مبلغ من المال ليشتري لأسرته ما يلزمهم من الحاجات الأساسية، كما قد يعتدي على زوجته بإجهاضها خشية الاملاق، وقد يصل الأمر ابعد من ذلك كأن يقدم بعض الأفراد على الانتحار تخلصاً من حياة بائسة، بلغ اليأس من الأمل بانفراجها كل مبلغ.(الشاذلي,2006: 208).

ثالثاً : جرائم الاعتداء على العرض:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في ارتكاب جرائم العرض، سواء اتخذت هذه العوامل صورة الثراء أو الفقر، ويرى (لمبروزو) Lombroso أن الثروة المكتسبة على عجل وبغير أن تكون مدعمة بخلق سام ومثل عليا دينية وسياسية مصدر للسوء لا للخير إذ ينشأ منها تبجح وإفراط في المتع الجنسية، فالثراء قد يدفع ببعض الأفراد إلى التنقل بين النوادي ودور اللهو، مما يترتب عليه الإفراط في تعاطي المخدرات وتناول المسكرات للبحث عن المزيد من المتعة، ويجدون ضالتهم في ارتكاب جرائم جنسية غير مشروعة كالزنا والاغتصاب وهتك العرض، فالثروة لدى الكثير ممن يسئ استخدامها وخاصة حديثي العهد بها قد تكون عاملاً مهيئاً أو مساعداً للإجرام ولاسيما إذا كانت الثروة بين يدي شخص لديه ميل إجرامي من الأصل، عندها تكون هذه الثروة وسيلة شر

يستخدمها إشباعاً لميله الإجرامي الكامن في نفسه، وتحقيقاً لكل أسباب اللذة والمتعة التي ينشدها.(بنهام، 1996: 339).

وجرائم الاعتداء على العرض ليست حكراً على الأغنياء وأصحاب الثراء فحسب، وإنما قد يرتكب هذا النوع من الجرائم أصحاب الدخل الضئيل أو الذين يمرون في ظروف اقتصادية سيئة، فهم بحكم هذه الظروف لا يستطيعون استئجار مسكن مستقل ولاسيما إذا كانت هناك أزمة سكنية في المجتمع، الأمر الذي يدفعهم إلى اقتسام المسكن مع غيرهم من العائلات وبذلك تتاح الفرصة للاختلاط بين أفراد المسكن الواحد وإقامة العلاقات بينهم، مما يسهل في هذه الحالة ارتكاب بعض جرائم العرض، فضلاً عن أن ضيق الموارد المالية يحمل العديد من الأشخاص لاسيما الشباب منهم الذين لا تمكنهم أحوالهم المادية من الزواج إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم، كما يكون لهذه الظروف دوراً في حمل بعض النسوة أو الفتيات لارتكاب جرائم البغاء والقوادة بحثاً عن مورد مالي لتحسين ظروفهن الاقتصادية.

رابعاً: الجرائم الاقتصادية والمالية:

والجرائم الاقتصادية هي الجرائم التي ترتكب اعتداء على السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وكلما زاد تدخل الدولة في تنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادي كلما تعددت التشريعات الجنائية التي تنظم هذا التدخل من جهة، وتزداد الجرائم الاقتصادية التي ترتكب بالمخالفة لهذه القوانين من جهة أخرى. (الشاذلي، 2006: 209).

ومن أبرز هذه الجرائم جرائم التموين، جرائم التهرب الجمركي، جرائم التعامل بالنقد الأجنبي خارج الإطار الذي تسمح به قوانين النقد، نظراً لأهمية هذا النوع من الجرائم فقد أفرد لها التشريع الأردني قانوناً خاصاً مسايراً بذلك

التشريعات الجنائية الحديثة، وهو قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة (1993).

العوامل الاقتصادية العامة للجريمة:

ويقصد بها التغييرات العامة في الظروف الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة الجريمة، كالتحول الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية، وعلى النحو الآتي:

أولاً: التحول الاقتصادي

ويراد به التغير الذي يطرأ على التنظيم الاقتصادي في الدولة يؤدي في نهاية الأمر إلى نظام اقتصادي مغاير تماماً لما كان عليه من قبل، وحينئذ يثبت هذا النظام ويميل إلى الاستقرار نسبياً، وقد شهد القرن التاسع عشر تطوراً للنظم الاقتصادية في معظم الدول الأوروبية وغيرها، ومن أبرز صور هذا التحول أو التطور الانتقال من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالي، والتحول من النظام الزراعي إلى النظام الصناعي بفضل الثورة الصناعية التي اجتاحت أرجاء أوروبا آنذاك.

وقد ترتب على هذه التطورات آثاراً جذرية وهامة كان لها دور لا يمكن إنكاره على ظاهرة الجريمة على النحو التالي :

1. نشأة التجمعات البشرية الكبيرة:

ترتب على تحول المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية في العديد من الدول، ولاسيما في القرن التاسع عشر حيث كان الاقتصاد الزراعي هو الذي يسود آنذاك، نشوء تجمعات بشرية كبيرة، لأن هذه التجمعات ذات قاعدة إقليميه، إذ تقوم على اجتماع تجمعات بشرية ضخمة في أماكن محددة، يرتبطون بها من حيث مصالحهم الاقتصادية، وتأخذ هذه التجمعات البشرية في ظل الاقتصاد الصناعي صورتين:

الصورة الأولى: نشوء المدن الكبيرة:

إن نشوء هذه المدن يرجع إلى هجرة العمال من الريف إلى المدن طلباً للرزق، حيث أن التطور الذي أصاب الاقتصاد الصناعي، ونتيجة لاتجاه هذا الاقتصاد نحو التصنيع فقد تميز بالمشروعات الصناعية الضخمة، مما يترتب عليه ضخامة أعداد العاملين فيها، فهذه المشروعات اجتذبت كثيراً من سكان الأرياف والبوادي للعمل فيها، فتناقصت أعداد أهل الريف وهجروا زراعتهم وقدموا إلى المدينة سعياً وراء المزيد من الكسب، الأمر الذي ترتب عليه زيادة أعداد الأفراد وتركزهم في المدن حتى ازدحمت مساكنهم وضاقت بهم(الوريكات، 2008).

الصورة الثانية: نشوء المشروعات الصناعية الكبيرة:

إن ظهور المدن الصناعية الكبيرة يترتب عليه نشوء المشروعات الصناعية التي تقام فيها، وتستقطب العمال الزاحفين من ربوع الأرياف إلى المدينة حيث المشروعات الصناعية الكبيرة والتي لا يقوى على الصمود أمامها المشروعات الصناعية الصغيرة لمناقشتها لها، ولا سبيل أمامها إلا الانهيار أو الاندماج في هذه المشروعات الضخمة، كما أن المشروعات الكبيرة وتخفيضاً لحدة المنافسة بينها فإنها تميل إلى التقارب أو الاندماج الاقتصادي فيما بينها.

هذه التجمعات بصورتيها ساهمت في تحقيق ظاهرة الجريمة من عدة وجوه: إن ظاهرة الجريمة في ظل الاقتصاد الصناعي اكتسبت طابع إجرام الحضر، لأن لكل نظام اقتصادي طابعاً خاصاً يتميز إجرامه كما يرى الباحثون في علم الإجرام، فالاقتصاد الزراعي طابعة العنف والقسوة في حين يتسم الاقتصاد الصناعي بالخبث والدهاء، إذ يغلب على إجرامه جرائم النصب وخيانة الأمانة، والرشوة والتهريب والغش والسرقة والتزوير، والإتلاف والحريق العمد.(حسني، 1984 :123).

كما انه ونتيجة لازدياد هجرة العمال من الريف إلى المدن أدى إلى بروز أزمة في المساكن، مما دفع بالعديد منهم إلى اقتسام السكن الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتكاك بينهم وإقامة العلاقات والصلات فيما بين الأسر، وهذا الاختلاط قد يشجع على إقامة علاقات جنسية غير مشروعة كالزنا والاغتصاب وهتك العرض، فضلاً عن جرائم الاعتداء على الأشخاص ولاسيما جرائم الضرب نتيجة هذا الاختلاط وكثرة التعامل فيما بينهم فتتعارض المصالح وتنشأ تبعاً لذلك المنازعات مما يدفع البعض إلى انتهاك السلوك الإجرامي.

ويضاف إلى ذلك أن التباين في القيم والاختلاف في الظروف بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف وما يصاحب ذلك من تبادل الأفكار والمبادئ والمعتقدات انعكس بدوره على سلوك الأفراد وتصرفاتهم مما ساهم بنشوء أفكار وقيم جديدة كان لها من الأثر بحيث توجه سلوك لأفراد نحو الجريمة.

ومما لا شك فيه أن من ابرز نتائج التحولات الاقتصادية وخاصة في ظل الاقتصاد الصناعي ارتفاع مستوى المعيشة بالنسبة لمختلف أفراد المجتمع وهذا انعكس بدوره أيضاً. على ظاهرة الإجرام، فانخفضت جرائم العنف والسرقة من جهة، وازدادت نسبة ارتكاب جرائم العرض من ناحية أخرى وهذا يجد تفسيره في أن تحسن الأوضاع الاقتصادية قد سهل على الكثير من الأفراد ارتياد أماكن اللهو بما تقدمه من عروض مبتذلة لأجساد النساء مما يطلق شهوات مشاهديه دون قيود، فيلجأون إلى إشباعها بطريق غير مشروع، كما أن ارتياد مثل هذه الأماكن يشجع على تناول المسكرات وتعاطي المخدرات، مما يؤثر ليس على متعاطيها فحسب، وإنما يمتد أثره السيئ والمدمر إلى ذرية الشخص أيضاً، وقد أوضحنا من قبل هذه الآثار.(علي وعبد الرحيم، 1999 : 324).

وإذا كان ارتفاع مستوى المعيشة قد أدى إلى ارتفاع ملحوظ في مجال جرائم الاعتداء على العرض، فإنه ساهم في انخفاض نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم السرقة، لأن شعور الأفراد بإشباع معظم احتياجاتهم مال

بأحوالهم النفسية إلى الهدوء، مما كان له أوضح الأثر في انخفاض نسبة هذه الجرائم.

2. التوزيع الطبقي للناس:

وهذه السمة لا تنحصر في المجتمع الصناعي فحسب، وإنما يتسم بها المجتمع الزراعي أيضاً اذ توجد بين ملاك الأراضي الزراعية والعمال الزراعيين، إلا أنها تأخذ بعد أكبر ومجالاً أرحب في المجتمع الصناعي والتجاري، فقد أدى النظام الاقتصادي الذي يستند أساساً على الصناعة إلى ظهور طبقة جديدة في المجتمع هي " طبقة العمال الصناعيين " الذين يتبعون من الوجهة الاقتصادية إلى أصحاب العمل، وهذه التبعية يفسرها أن وجود هذه الطبقة مرتهن بمباشرة أرباب العمل لنشاطهم الاقتصادي.

ويفسر ظهور هذه الطبقة وازدياد أفرادها تقدم الصناعة واتساع نطاقها وحاجتها إلى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وبدأ أفراد هذه الطبقة يشعرون بأهمية الدور الذي يقومون به في مجال الإنتاج، وتفرع عن ذلك ما يسمى " بتنازع المصالح" بين الطبقتين، أي مصالح العمال ومصالح أرباب العمل، وأدرك هؤلاء أن أي تحسن يصيب الوضع الاقتصادي للعمال سواء بارتفاع الأجور التي يتقاضونها أو نقض ساعات العمل التي يشغلونها، يهدد بانخفاض أرباح أرباب العمل، كما أدرك العمال بصورة جلية الوسائل المختلفة التي يمكن اللجوء غليها لإرغام أرباب الأعمال على التسليم ببعض مطالبهم. (الحسيني، 2005: 277).

ومما لا شك فيه أن القوة الاجتماعية لطبقة العمال الصناعيين بسبب كثرتها التعددية أثرت على التنظيم السياسي للمجتمع، أولى مظاهر هذا التأثير تتجلى في ظهور أحزاب سياسية تدافع عن مصالح العمال الاقتصادية، أو تستغل نفوذهم الاجتماعي لتحقيق بعض الأهداف السياسية، كما ظهرت أحزاب أخرى تدافع عن المصالح الاقتصادية لأرباب الأعمال، مما أدى إلى انقسام سياسي

واضح في المجتمع، أدى إلى وجود صراع سلمي أو عنيف بين هذه الأحزاب، ولعل ما حدث في روسيا السوفيتية أوضح دليل على الصراع العنيف الذي انتهى بتحطيم طبقة أرباب الأعمال، والاستيلاء على وسائل وأجهزة الحكم من قبل العمال. (حسني، 1984: 120).

وكثيراً ما يصحب التحول الاقتصادي تدخل الدولة بسن تشريعات مختلفة لتنظيم أوجه النشاط الاقتصادي الجديد وتوجيه الوجه المطلوب، ولكي تضمن الدولة تنفيذ الخطط التي تتعلق بهذا النشاط على أكمل وجه، فإنها تلجأ إلى تقرير الجزاء الجنائي لمن يخالف هذه التشريعات أو يخرق تلك الخطط، وهذا ادى إلى ظهور نوع جديد من الجرائم أطلق عليها الجرائم الاقتصادية، وبلغت أهمية هذه الجرائم، أن أفردت معظم التشريعات الجنائية قوانين خاصة بها، ومن ضمنها التشريع الأردني حيث أفرد لهذه الجرائم قانوناً خاصاً وهو قانون الجرائم الاقتصادية كما أشرنا لذلك من قبل.(الوريكات، 2008).

ثانياً: التقلبات الاقتصادية:

ويقصد بها المتغيرات المفاجئة التي تطرأ على ظاهرة أو أكثر من الظواهر الاقتصادية الجزئية، وتتميز هذه التغيرات بأنها تكون وقتية، وقد تستمر فترة ما حتى تتغير بعد فترة وجيزة، فهي ليست دائمة مستمرة كما هو الحال في التحول الاقتصادي، وإنما تحدث في فترات محددة بحيث يعود النظام الاقتصادي إلى ما كان عليه بانتهاء تلك الفترة، (الحسيني، 2005: 227)، وقد يتكرر حدوثها في ظل ظروف معينة، ومن ثم تنتهي بزوال تلك الظروف، وضمن هذا الإطار تعتبر تقلبات الأسعار، وتقلبات الدخول، وفترة الرخاء والانتعاش الاقتصادي وكذلك فترة الكساد الاقتصادي، من أبرز صور التقلبات الاقتصادية، وبيان مدى تأثير كل منها في الظاهرة الإجرامية، وذلك على النحو الآتي.

1. تقلبات الأسعار وأثرها على الجريمة:

ويقصد بتقلبات الأسعار عدم ثباتها واستقرارها، فهي ترتفع وتنخفض دون ثبات، وهذا التغير له تأثير على الجريمة في الحالتين ارتفاعاً وانخفاضاً.

إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية غالباً ما يصحبه زيادة نسبة ارتكاب بعض الجرائم، وأشارت الإحصائيات الجنائية في العديد من الدول وفي مقدمتها فرنسا وانجلترا وألمانيا إلى أن ارتفاع أسعار المحصولات الأساسية مثل القمح والشعير والقطن يترتب عليه زيادة نسبة الجرائم ولاسيما جرائم السرقة وجرائم الاعتداء على الأشخاص، ومن الدراسات ذات الأهمية في هذا المجال تلك التي قام بها العالم الألماني جورج فون (1841 – 1925م) لأسعار الحبوب في منطقة بافاريا الألمانية ولمعدلات جريمة السرقة خلال الفترة ما بين (1835 – 1861) وخلص من دراسته إلى أن الزيادة في أسعار الحبوب تؤدي إلى زيادة جريمة السرقة، وانخفاض سعر الحبوب يقود إلى تراجع جريمة السرقة.

وكذلك دراسة ستارك (Starck,1884) للتقلبات الاقتصادية في روسيا خلال الفترة ما بين 1854 / 1878، وخلص إلى نتائج هامة أبرزها: أن أسعار المواد الغذائية ذات أثر شديد على الزواج، ونسبة المواليد، وعدد آخر من الظواهر الاجتماعية، مما يساهم في زيادة نسبة الجريمة، فارتفاع أسعار الحبوب في روسيا يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الإجرام، وكشف ستارك Starck عن الصلة الوثيقة بين تقلبات الأسعار والغش، والإفلاس التجاري.(السراج، 1998: 291).

وما ينطبق على ارتفاع أسعار المواد الغذائية ينطبق على ارتفاع أسعار غيرها من المواد والخدمات الضرورية للإنسان، ومثالها أجور السكن، أسعار مواد البناء، ونفقات التعليم والصحة، والزيادة في الضرائب والرسوم سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، فارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجريمة.

كما أن الارتفاع في الأسعار يعرض بعض العاملين للبطالة، لأن ارتفاع أسعار السلع يقلل من الطلب عليها مما يترتب عليه انخفاض أرباح المنتجين لها، مما يدفعهم إلى الإقلال من إنتاجها، وتصريف بعض العمال الذين يتحولون في هذه الحالة، إلى عاطلين عن العمل، فلا تمكنهم ظروفهم من تأمين مستلزماتهم الأساسية والضرورية فيندفعون في سبيل تحقيقها إلى ارتكاب الجرائم وخاصة جرائم السرقة وجرائم الاعتداء على الأشخاص.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا يكون لارتفاع أسعار السلع تأثير على الظاهرة الإجرامية إذا صاحبه ارتفاع أو زيادة في دخل الفرد، لأن القوة الشرائية لدخل الفرد تبقى ثابتة في هذه الحالة، وهذا ما أكدته بعض الإحصائيات في القرن العشرين وتبين منها أن ارتفاع سعر القمح لم يقترن بزيادة جرائم السرقة لأن ما صاحبة من ارتفاع وزيادة في الدخول جرد زيادة سعر القمح من أي تأثير إجرامي. (الشاذلي، 2006: 216).

ويرى (الوريكات، 2008) أن ارتفاع الأسعار يرتبط بصلة وثيقة بارتفاع معدل جرائم السرقة من ناحية لحاجة الفرد إلى شراء المواد الغذائية وسد احتياجاته الضرورية كما يؤدي ارتفاع الأسعار من ناحية ثانية إلى زيادة جرائم الاعتداء على الأشخاص وخاصة ممن يتعرضون إلى البطالة مما يجعلهم أكثر عرضة للإثارة والتشاجر مع الآخرين لما يصيبهم من توتر عصبي واضطراب نفسي. أما انخفاض أسعار السلع يترتب عليه انخفاض في معدل جرائم الموال ولاسيما جرائم السرقة، حيث يستطيع معظم الأفراد سد احتياجاتهم الضرورية وخاصة من المواد الغذائية بالطرق المشروعة، إلا أن الانخفاض في الأسعار وان كان لا يجد تأثيره على جرائم السرقة، فإنه يؤدي إلى زيادة نسبة جرائم الاعتداء على العرض، وهذا يجد تفسيره في أن البعض أمام انخفاض الأسعار ينفق ما يدخره من اموال في سبيل البحث عن المزيد من اللذة والمتعة في تناول المسكرات وتعاطي المخدرات وارتياد أماكن اللهو حيث المجال مفتوحاً أمامهم لإشباع

غرائـزهم الجنـسية بطـريق غـير مـشروع، فيرتكـبون جـرائم الـزنا والاغتـصاب وغيرها من جرائم العرض.

والحقيقة أن ارتفاع الأسعار وانخفاضها لا يحدث أثره في الظاهرة الإجرامية إلا إذا تـضافر مع غيره من الظواهر الاقتصادية ، وما تقلب الدخول إلا إحدى صور تلك الظواهر الاقتصادية.

2. تقلبات الدخول وأثرها على الجريمة:

مما لا شك فيه أن تقلب الدخول الفردية ارتفاعا أو انخفاضا يحدث أثره على الظاهـرة الإجـرامية، خاصة وان الدراسات العديدة التي أجريت بهذا الشأن أثبـتت أن العلاقة بين الدخل الحقيقي للفرد وظاهـرة الإجرام ايجابية وقوية، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لجرائم الأموال.

فانخفـاض الـدخل الحقيقـي للفـرد يـؤدي إلى الـزيادة في ارتكـاب جـرائم الأموال إذ أن العلاقة بين هـذا الـدخل وهـذه الجـرائم علاقة ثابتة ،فإذا انخفضت الدخـول ازدادت نـسبة ارتكـاب جـرائم الأمـوال ولا سـيما جـرائم الـسرقة، لان انخفـاض الـدخل يـشكل حـائلا بـين الفـرد وبـين إشـباع حاجاتـه ومـستلزماته الأساسـية ممـا يدفـع بـه إلى سـلوك طـريق غـير مـشروع لإشـباع هـذه الحاجـات فيرتكب جريمة السرقة (الوريكات، 2008).

ومما هـو جدير بالملاحظـة أن انخفـاض دخل الفـرد لا يقـود إلى الجريمة إلا إذا كانـت الأسـعار في حالـة ثبات لأن انخفـاض الـدخل إذا اقـترن بتدنـي الأسـعار وانخفاضها ،فـان قـوة الـدخل الشرائية تبقـى على حالها دون تغير ،مما يجعل هذا الانخفـاض عـديم الثـر في مجـال جـرائم الأمـوال ،لأن الفـرد يـتمكن مـن إشـباع احتـياجاته بطـريق مـشروع علـى أن لا يـصل انخفـاض الـدخل الى الحـد الـذي لا

يستطيع معه الفرد من تحقيق مطالبة الأساسية ، أما إذا كان الدخل مرتفعا أصلا وانخفض بشكل طفيف بحيث يمكن الفرد من تحقيق مطالبة ، فإن نسبة جرائم المال لا تميل إلى الزيادة وإنما تبقى على حالها دون تغير.

كما أن ارتفاع الدخل الذي لا يصاحبه زيادة في الأسعار – أي أن الأسعار تبقى في حالة ثبات - يمكن الأفراد من شراء ما بزيد عن حاجاتهم أو يفيض عن مطالبهم نتيجة دخلهم المرتفع وقد يدفع البعض إلى إنفاق ما يزيد عن حاجاتهم من المال في إشباع رغباتهم وشهواتهم بما يخالف القانون مثل تناول المسكرات وتعاطي المخدرات ، ولا يخفى ما لهذا السلوك غير المشروع من الظاهرة الإجرامية لا سيما جرائم الاعتداء على العرض.

أما إذا صاحب ارتفاع الدخول ارتفاعاً في الأسعار بما يتناسب معه ويحفظ للقوة الشرائية ثباتها، فإن هذا الارتفاع يكون معدوم الأثر على الظاهرة الإجرامية.(عبدالستار، 1985: 202).

3. فترة الرخاء والانتعاش وأثرها على الجريمة:

تشير بعض الإحصاءات أن معدلات أنواعاً معينة من الجرائم تزداد في فترة الرخاء الاقتصادي، وتنخفض معدلات أنواع أخرى منها، فالجرائم الجنسية تكثر في هذه الفترة نظراً لازدياد مظاهر المتعة والترف وتعاطي المخدرات وتناول المشروبات الروحية وما يؤدي ذلك إلى الانزلاق في جرائم الاعتداء على العرض.

أما جرائم الأموال ولاسيما جرائم السرقة فإنها تنخفض خلال فترة الانتعاش الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع المستوى الثقافي للفرد والذي يرتبط عادة بفترة الرخاء يدفع الفرد للحصول على المال بطرق مشروعة، في حين تنحي جرائم النصب اتجاها مغايراً، فلا تنخفض معدلاتها وقد تسجل ارتفاعاً خاصة بين أفراد الطبقة العاملة، حيث يغتنم بعض ضعاف النفوس الفرصة التي يزدهر فيها العمل خلال فترة الانتعاش الاقتصادي لارتكاب بعض الجرائم

كالنصب تحت غطاء الإعلان عن مشروبات وهمية ولا وجود لها ومصحوبة بطرق احتيالية مما يؤدي بالبعض إلى الوقوع في شباك الحيلة والخديعة.

وهذه النتائج توصل إليها عالم الإجرام " ليون زينوفيتش " من دراساته لأثر التقلبات الاقتصادية على الجريمة في بولونيا خاصة، وعدد من الدول الأوروبية والأمريكية، وأسفرت هذه الدراسات عن وجود صلة واضحة بين معدلات بعض الجرائم وفترات الرخاء الاقتصادي، حيث تبين أن جريمتي الغش وخيانة الأمانة، تزداد في فترة الانتعاش الاقتصادي،كما تكثر في هذه الفترة الجرائم الواقعة على الأشخاص، والجرائم الجنسية ،وجرائم الحريق أم الجرائم الواقعة على الأموال وخاصة جريمة السرقة فقد لوحظ انخفاض معدلاتها خلال فترة الرخاء الاقتصادي.

ويشار إلى أن تنوع وازدياد العلاقات بين الأفراد والتي تستند أساسا إلى المصالح الفردية والمنفعة الشخصية، ترتبط بانتعاش العمل واتساع نطاقه مما يساهم في ارتكاب بعض الجرائم كالاعتداء على الأشخاص، والرشوة، والاختلاس، وقد أثبتت الدراسات العلمية أن جرائم القتل ازدادت في أمريكا بالرغم من الرخاء الذي عم إرجاءها بعد الحرب العالمية الأولى، وتفسير زيادة هذه الجرائم في فترة الازدهار الاقتصادي ان ارتفاع مستوى المعيشة يقود إلى ارتكاب الجرائم الجنسية، فتكثر جرائم القتل التي غالباً يكون الدافع إليها حماية العرض، بالإضافة إلى سهولة الحصول على الأسلحة والأدوات اللازمة لاستعمالها في ارتكاب هذه الجرائم.(علي وعبدالرحيم، 1999: 332).

وفترات الرخاء لا يقتصر تأثيرها على البالغين فحسب، فقد أثبتت بعض الدراسات أنها تلعب دوراً أيضاً في انحراف الأحداث، فوسائل الإعلام المختلفة تساهم في تلقين هؤلاء الأحداث مختلف الوسائل لارتكاب الجريمة وكيفية الفرار من قبضة العدالة، وتثير إعجابهم بالدور البطولي للمجرم.

4. فترة الكساد الاقتصادي وأثرها على الجريمة:

تسجل الدراسات الإحصائية علاقة وثيقة بين فترة الكساد أو الأزمة الاقتصادية وبين حجم الجريمة، فهذه الفترة تتميز بانخفاض أسعار السلع والخدمات نظراً لقلة الطلب عليها، وما يتبع ذلك من الانخفاض في أرباح أرباب الأعمال وانخفاض في أجور الأيدي العاملة أيضاً. وتتوقف المشروعات عن الإنتاج أو تكاد، فيلجأ أرباب الأعمال من أجل استمرار مشروعاتهم في الإنتاج إلى سلوك سبل غير مشروعة كالتهرب الضريبي، والمنافسة غير المشروعة، والنصب والاحتيال وإعطاء شيكات بدون رصيد أو عدم دفع الأجور للعمال تهرباً من سداد الديون، مما يعرض العمال إلى البطالة، وتشكل ظاهرة يترتب عليها آثاراً اجتماعية ضارة.

ومما يزيد من حدة الكساد الاقتصادي تلازمها مع أزمات أخرى مثل الاضطرابات الداخلية أو الحروب الخارجية التي تتعرض لها الدول، مما يقلل من فرصتها في التدخل لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية، وإنما قد يدفعها ذلك بظروف فرصتها في التدخل لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية، وإنما قد يدفعها ذلك بظروف استثنائية لسن قوانين خاصة لمواجهة هذه الأزمة.

وأجرى الباحثون دراسات عديدة لتحديد العلاقة بين فترات الكساد الاقتصادي وازدياد الجرائم، منها ما قام به العلامة " جليتز " حيث أجرى مقارنة الجرائم التي انتشرت في ألمانيا أبان الأزمة الاقتصادية في الفترة الواقعة ما بين 1930 – 1932، والجرائم التي انتشرت في فترة الرخاء السابقة، وخلص إلى أن بعض الجرائم تزداد في حالات الأزمات مثل جرائم القتل والإجهاض، وجرائم النقد والسرقة وجرائم الحريق والمساس بالشرف والاعتبار وجرائم العنف بشكل عام، كما أن بعض الجرائم تقل نسبياً خلال فترات الأزمات مثل الغش في النقل

والاختلاس وجرائم الاعتداء على الأشخاص، في حين لا تتأثر بعض الجرائم كثيراً خلال الأزمات كالجرائم المتعلقة بالأديان وقتل الأطفال حديثي الولادة. (الحسيني، 2005 :228، السراج، 1998: 293).

وهذه النتائج تتعارض مع النتائج التي توصل إليها العالم "ليون راد زينوفيتش" في دراساته التي أجراها لتحديد أثر التقلبات الاقتصادية على الجريمة في بولونيا وعدد من الدول الأوروبية والأمريكية والتي أسفرت عن انخفاض جرائم الاعتداء على الأشخاص خلال فترات الأزمات الاقتصادية، ولعل الباحث قد اقتصر بحثه على فترة محددة ولم يتحقق من صدق هذه الملاحظات خلال فترات أخرى من الانتعاش أو الكساد الاقتصادي، بالإضافة إلى احتمال تدخل عوامل أخرى خلال تلك الفترة التي اعتمد عليها الباحث مما أدى على هذه النتيجة العكسية.(علي وعبدالرحيم، 1999: 233).

وإذا كانت الدراسات التي قام بها الباحثون لتحديد العلاقة بين فترات الكساد الاقتصادي وبين الإجرام كماً ونوعاً لم تؤد في الغالب إلى نتائج متطابقة، فإنما مرد ذلك إلى أن الأزمة الاقتصادية لا ينظر إليها بمعزل عن العوامل الإجرامية الأخرى والتي قد تؤثر فيها زيادةً أو نقصاناً.

العوامل الاقتصادية الخاصة بالمجرم:

يقصد بالعوامل الاقتصادية الخاصة أو كما يطلق عليها البعض البيئة الاقتصادية الخاصة تلك الظروف التي يتعرض لها شخص معين نتيجة اضطراب اقتصادي تبلور من تحول اقتصادي أو تقلبات اقتصادية طرأت على المجتمع، أو نتيجة لظروف خاصة أحاطت به وحده، قد يكون لها أثر على إجرام الفرد، ومن أهم هذه الظروف الاقتصادية الخاصة التي تستحق الدراسة لما لها من أثر في الإجرام، تبرز ظاهرتان أساسيتان هما : الفقر والبطالة.

يرى ديفز (Davis, 1970) أن الجريمة هي كل سلوك ينحرف عن معايير المجتمع السياسي ويقصد به ذلك المجتمع الذي تحكمه القوانين الذي تشرف على صياغتها وتقود عملية تنفيذها سلطة منظمة معترف بها اجتماعياً ورسمياً وبالتالي هي كل جريمة يعاقب عليها القانون.

الاتجاه الثالث: النظام الاقتصادي :

وبقصد به الكيفية التي يحاول بها المجتمع مواجهه مشكلة الاختيار بصفه عامه، ومواجهة المشكلة الاقتصادية بصفه خاصة، أي تلك الكيفية التي يحاول بها المجتمع التغلب على مشكلة الندرة النسبية للموارد المتاحة بقصد الحصول على أقصى إشباع ممكن للحاجات من خلال أفضل استغلال ممكن لهذه الموارد، وقد يقصد بالنظام الاقتصادي :" تلك المجموعة المتناسقة من المؤسسات القانونية والاجتماعية التي يمكنها أن تضمن تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال بعض الرسائل الفنية المنظمة على أساس بعض الأهداف الحاكمة أو المسيطرة. (الصعيدي ,1996)

ولما كان التحول من نظام اقتصادي إلى أخر يتحقق عبر فترة زمنية لا يمكن خلالها وضع حد فاصل بين النظام القديم والحديث، فانه وحتى بعد اكتمال أسس النظام الحديث فان بعض ملامح النظام القديم تظل باقية، ويرجع ذلك إلى أن السياسات والتحولات لا يتم إجراؤها وتعديلها بقرار سياسي، لأنها تعبر عن النشاط المجتمعي وعن قدرة الأفراد والوعي بها وممارستها في إطار السياق والحدث الاجتماعي كما أن إتباع أسلوب القرارات وإصدار القوانين في فترات الانتقال التي تتجسد فيها التناقضات بين القديم والجديد ويؤدي إلى تشويه البعد الاقتصادي والاجتماعي والى إفراز أنماط جديدة من الجريمة والفساد، ويعني ذلك أن التغيرات التي تطرأ على خريطة الجريمة الاقتصادية كظاهرة

اجتماعية تتحدد أنماطها وبواعثها بالسياق والحدث الاجتماعي والإطار الثقافي والقيمي، ما هي إلا حصاد لسياسات وإجراءات اقتصادية. (الصعيدي ، 1996).

وقد ذهب البعض في معرض حديثه عن التغيرات وانتشار الفساد والانحراف الاقتصادي في المجتمعات النامية إلى انه حيثما يكون تنظيم الحياة الاجتماعية يعاني مخاض التحول من حالة الاندماج والتجاوز إلى حالة من الانعطاف والتحول، فان الفساد غالبا" ما يكون ملازما لهذه الحالة من التحول، وذلك عندما يدخل التباين والتنوع الاقتصادي بالياته المتكاملة في تحقيق مزيد من الثروة والإرباح مع تغيرات طبيعة إلا سواق في المجتمعات النامية (الشاذلي ، 1991: 80 -84).

ويؤدي التحول الاقتصادي أيضا" إلى تغيير ملموس في منظومة القيم السائدة والحاكمة للسلوك فمع الانتقال من النظام الاقتصادي الموجه إلى النظام الاقتصادي الحر– وخصوصا" في الدول النامية – تتراجع قيم العمل المنتج أمام قيم الكسب السريع، كما تتراجع قيمة العلم والثقافة أمام دوافع الربح والثروة.

كما يتضح تأثير تحول النظام الاقتصادي أيضا" في أحداث تعديلات هامة في السياسة التشريعية المتعلقة بظاهرة التجريم، حيث تصبح بعض الأفعال المجرمة في ظل نظام اقتصادي معين أفعالا" مباحة في ظل اقتصادي آخر فمثلا" (تجارة العملة الأجنبية اعتبرت في مرحلة معينة جريمة في مصر بينما أصبحت الآن فيها مسألة طبيعية).

ومن ناحية أخرى، يمكن لهيكل الجرائم الاقتصادية الواقعة في ظل مجتمع يطبق النظام الاشتراكي أن يختلف عن ذات الهيكل السائد في ظل مجتمع يأخذ بفكرة الاقتصاد الحر أو النظام الرأسمالي، وفي هذا الصدد يمكن أن يثار النقاش حول مجموعه الاتفاق غير المشروع على تقييد التجارة، جريمة المضاربة غير المشروعة، كما يمكن لجريمة اقتصاديه مثل " الغش التجاري" أن يتسع حجمها ونطاق ارتكابها في ظل اقتصاد السوق الحر عنه في ظل الاقتصاد الموجه.

ويلاحظ أيضا" أن طبيعية الهيكل الاقتصادي في المجتمع تشكل عنصرا" هاما" من العناصر المشجعة لوجود نوع من الجرائم الاقتصادية دون غيرها، ففي بعض الدول النامية " كمصر مثلا" وجدت جريمة الاعتداء على الأراضي الزراعية في صور متنوعة، بينما لا توجد هذه الجر يمه في بعض الدول الأخرى الدول الخليجية (الصعيدي، 1996).

أما العوامل الاقتصادية الأخرى التي توثر في ظاهرة الإجرام، فهي تكون عوامل اقتصادية عامه (تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية) أو تكون عوامل اقتصادية خاصة (تتعلق بالظروف الاقتصادية المحيطة بكل فرد على حدة): -

ومن العوامل الاقتصادية العامة يمكن الإشارة إلى زيادة حجم التداول التجاري بين الدول نتيجة انتقال المجتمعات من مرحلة المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، وارتباط ذلك بزيادة عدد المشروعات الكبرى وما صاحبه من نشأة جرائم إساءة استغلال الثقة مثل : خيانة الأمانة، والاعتداء على أموال عامه، وانتهاك قواعد ضمان حرية المنافسة وجرائم التزوير، وجرائم النصب على شركات التامين ومؤسسات الائتمان وجرائم تهريب العملة وتزييفها، وجرائم الغش التجاري للمنتجات، وجرائم تحرير الشيكات بدون رصيد...الخ وإذا كان ارتفاع المستوى العام للمعيشة - كنتيجة للتقدم الاقتصادي – قد أدى إلى تحقيق مزيد من الرفاهية في الدول المتقدمة والغنية، فانه قد أدى أيضا" إلى انخفاض معدل بعض أنواع الجرائم المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص (القتل، والمساس بسلامه الجسم) ولكنه - أي هذا التقدم – قد ارتبط من ناحية أخرى بارتفاع نسبة الجرائم الأخرى مثل : - الاعتداء على الإعراض، وتعاطي المسكرات، والاتجار بالمسكرات (الصعيدي،1996) كما تعتبر التقلبات الاقتصادية (الأزمات الاقتصادية) من أهم العوامل الاقتصادية العامة لظاهرة الإجرام. ومن أهم هذه التقلبات التي شهدها العالم منذ منتصف القرن الماضي وما زالت تعاني منها كثير من المجتمعات حتى الآن: التضخم والكساد.

أمـا التـضخم: (أي الارتفـاع المـستمر في المستوى العـام للأسـعار) يـرتب انخفاض القـوة الشرائية للنقود وتدهـور معدلات نمـو الادخار المحلي والاستثمار الإنتاجـي وتدهـور مـستوى العدالـة في توزيـع الـدخل القومـي وإضـعاف الحافـز الإنتاجي، ويرتبط كل ذلك بتعميق ظاهـرة الاقتصاد الخفي حيث تتزايد الأنشطة غير المشروعة والبعيدة عـن رقابـة الدولـة مثل: - تجارة المخدرات والاتجار غير المشروع في العملة والمنتجات، ووجود السوق السوداء والتهريب الضريبي..... الخ).

أمـا الكساد: والـذي يتمثل في التناقض القـائم بين زيادة العرض للمنتجات ونقص الطلب عليها بسبب انخفاض الدخول، فانه يترتب انخفاض الإنتاج وتناقص الأرباح وارتفـاع معـدلات البطالة (خلال الفترة من 1945م ولغاية 1973م والـتي عانى خلالها المجتمع الأمريكي - مثلا" - من حالة الكساد، ارتفعت معدلات جرائم السرقة مـن المحلات التجارية بحيث وصل معدل السرقة في عام 1958 م إلى ما قيمته 250 مليون دولار من البضائع سنويا" (الشاذلي، 2006).

وفـيما يـتعلق بالعـوامل الاقتـصادية الخاصـة، فـان مـن أهمهـا علـى وجـه الإطـلاق: ظاهـرة الفقر. وهـذه الظاهـرة لها طبيعة اقتصادية واجتماعية تنتج عنها آثـار نفـسية قـد تدفـع الفقـير– في معظـم الأحـوال وللـتغلب علـى عجـز مـوارده المتاحة - إلى الانحـراف بسلوكه نحو ارتكـاب الجرائم المالية والاقتصادية بغية إشباع حاجاته. ومن الناحية الاقتصادية يتمثل الفقر اجتماعيا" في الفئة أو الطبقة الـتي لا تحـصل إلا علـى دخولها مادية ضعيفة تجعلها تحـتل في كل مجتمع أسفل السلم في الترابط الاجتماعي (الزغل، 1986).

وغالباً مـا تؤدي البطالة إلى الفقر - والذي يؤدي بدوره إلى ارتكاب الجرائم وقد أجريت دراسة إحصائية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976م شملت الفترة من (1940 -1973م) بهدف إيضاح مدى تأثير البطالة على الجريمة،

تبين منها أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1٪ قد اقترن بزيادة معدل الانتحار بنسبة 4،1٪ وارتفاع نسبة المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بمعدل 4٪ وزيادة جرائم القتل بنسبة 5،7٪ (الصعيدي ، 1996).

الفقر:

وأول من أهتم بدراسة الفقر وتوزيع الدخل في الأردن، الجمعية العلمية الملكية الأردنية التي نفذت خلال عام (1974 -1975) مسحًا شمل (15201) أسرة - توزعت بين (3278)أسرة في الريف، و(11923)أسرة في الحضر، إلا أن تلك الجهات لم تعمل على تقدير مؤشرات الفقر مباشرة(المملكة الأردنية الهاشمية، 1998) وفي تقرير للبنك الدولي (1994) عن تقييم الفقر في الأردن، توصل إلى وجود علاقة قوية بين الفقر وتدني مستوى الأجور، حيث أن (62.2٪) من دخل الفقراء يأتي عن طريق الأجور. كما توصل إلى وجود علاقة طردية بين الفقر مع معدل حجم الأسرة ومعدلات الإنجاب .واستنتج التقرير أنه لا توجد علاقة قوية بين الفقر والبطالة، حيث بلغ عدد الفقراء الذين لا يعملون(21٪)، إلا أنه توصل إلى أن مستوى الفقر لدى العاملين في القطاع الخاص أكبر منه في القطاع العام، حيث أن (23.9%) من الفقراء يعملون في القطاع الخاص مقابل(10.8٪) يعملون في القطاع العام.

ومن المظاهر الإيجابية في الأردن أن نسبة الفقر البشري (Human Poverty) أقل من نسبة فقر الدخل أو الإنفاق، على عكس كثير من المجتمعات العربية أو النامية التي يزيد فيها الفقر البشري على فقر الدخل. ويعاني (7.4٪) من سكان الأردن من الفقر البشري حسب إحصاءات عام (2002). ويمكن إرجاع انخفاض نسبة الفقر البشري في الأردن إلى الإنجازات التنموية التي تم تحقيقها في المجالات التعليمية والصحية. وتشير بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام (2002/ 2003)، إلى أن نسبة الأفراد الذين يقل معدل إنفاقهم عن خط الفقر المطلق تُقدر

بـ (14.2٪) من السكان في عام (2004). وقد قُدرت نسبة أفراد الأسر المعرضين للوقوع في ضائقة الفقر بحوالي (1.8٪)، ويشكل الفقراء الذين يرزحون تحت نير الفقر المزمن (4٪) من السكان. وتشير دراسات الفقر والبطالة إلى وجود ارتباط واضح بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والفقر، حيث تنخفض المستويات التعليمية لأرباب الأسر التي يقع إنفاقها ودخلها تحت خط الفقر، كما أن نسبة الأمية بينهم أعلى بكثير منها بين غير الفقراء إلى مجموع السكان. كما أن الفقر يضعف نمو مئات الآلاف من الأطفال الأردنيون كأفراد ومشاركين في المجتمع، حيث يفوق عدد ونسبة حدوث الفقر قدرات المؤسسات الاجتماعية في الأردن، كما ويعمل على خلق تحديات كبيرة أمام المجتمع الأردني المستقبلي، وحالياً يقدم صندوق المعونة الوطنية مساعدات لـ (54572) طفل وذلك بنسبة (6٪) من الأطفال الفقراء (وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التخطيط، دراسة الفقر في الأردن، 2002 -2003).

لقد حظيت دراسات وبرامج مكافحة الفقر في الأردن باهتمام كبير نسبيًا مذ تأسيس إمارة شرق الأردن سنة (1921) على المستوى المحلي والدولي كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتم اعتماد معظم هذه المؤشرات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لوضع بعض السياسات كالمتعلقة بدعم الأسعار وتقديم الإعانات للأسر الفقيرة والجمعيات الخيرية والاجتماعية، وطلب المعونة الخارجية، ومعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية (الصقور وآخرون، 1989)

وأول من أهتم بدراسة الفقر وتوزيع الدخل في الأردن، الجمعية العلمية الملكية الأردنية التي نفذت خلال عام (1974 -1975) مسحًا شمل (15201) أسرة - توزعت بين (3278)أسرة في الريف، و(11923)أسرة في الحضر، إلا أن تلك الجهات لم تعمل على تقدير مؤشرات الفقر مباشر ة (المملكة الأردنية الهاشمية، 1998) وفي تقرير للبنك الدولي (1994) عن تقييم الفقر في الأردن، توصل إلى

وجود علاقة قوية بين الفقر وتدني مستوى الأجور، حيث أن (62.2٪) من دخل الفقراء يأتي عن طريق الأجور. كما توصل إلى وجود علاقة طردية بين الفقر مع معدل حجم الأسرة ومعدلات الإنجاب .واستنتج التقرير أنه لا توجد علاقة قوية بين الفقر والبطالة، حيث بلغ عدد الفقراء الذين لا يعملون(21٪)، إلا أنه توصل إلى أن مستوى الفقر لدى العاملين في القطاع الخاص أكبر منه في القطاع العام، حيث أن (23.9%) من الفقراء يعملون في القطاع الخاص مقابل(10.8٪) يعملون في القطاع العام.

الوضع الحالي للفقر في الأردن

لم تكن مشكلة الفقر في الأردن ضمن أولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بدأ الاهتمام الحكومي بمشكلة الفقر منذ عام (1987)، من خلال تأسيس صندوق للمعونة الوطنية وآخر للتنمية والتشغيل وصندوق ثالث للزكاة، حيث بدأ الاهتمام يزداد من المؤسسات الرسمية والأهلية بموضوع الفقر في وضع البرامج الملائمة من قبل تلك المؤسسات للحد من هذه الظاهرة، فأصبح ينظر إليها باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية تستوجب الدراسة للوقوف على مؤشراتها وإيجاد الحلول الناجعة للحد منها (الصقور، 1998: 27).

إن الانخفاض في عدد الفقراء بين عامي (1980 – 1987) يعود لنمو الاقتصادي الذي شهده الأردن، والتحول المهم في توزيع الدخل لصالح الفقراء، فمن خلال نتائج دراسة شعبان (1987) والتي اعتمد فيها على نتائج دراسة نفقات الأسرة عام 1987، والتي قامت بها دائرة الإحصاءات العامة فان خط الفقر المطلق والذي تم حسابه قدر بإنفاق (88) دينار للفرد سنويا، وقد أشار الباحث في الدراسة إلى أن(17 ٪) و(22 ٪)من اسر وأفراد عينة دراسة نفقات الأسرة للعام (1987) على التوالي يعيشون تحت خط الفقر المطلق ، وبلغت نسبة الفقر المطلق من الأسر المعيشية الأردنية (18,7٪) عام (1987) (الصقور : 29:1989).

وفي العام (1988) واثر انخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني وارتفاع الأسعار، والارتفاع الشديد في معدلات البطالة، وانخفاض المساعدات العربية، وتفاقم مشكلة المديونية، وانخفاض حجم الطلب على القوى العاملة الأردنية في الخارج، تفاقمت مشكلة الفقر في الأردن وارتفعت إلى ما نسبته (21,2٪) عام (1990) وفي عام (1992) بقي ما يزيد عن خمس الأسر الأردنية (21,3٪) يعانون من الفقر المطلق، حيث ساهمت كل هذه العوامل وغيرها في رفع نسبة الفقر المطلق للعام 1992 (الصقور، 1993: 27) وفي العام نفسه قدرت نسبة السكان الفقراء (24٪) (باقر ، 1996 :55)، وفي العام (1996) قدرت نسبة الفقر المطلق (21٪) (ماريان والتكريتي، 1997: 6)، وفي العام (1997) بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر المعيشية في الأردن (20٪) (يحيى وآخرون ، 2001 : 31) ويرجع تفاوت النسب في خطوط الفقر إلى اختلاف المنهجيات العلمية التي تتبعها هذه الدراسات في قياسها للفقر في الأردن.

وأظهرت الدراسات التي أجريت حول متغير الفقر، أن نسبة السكان تحت خط الفقر تتراوح ما بين (15٪) (البنك الدولي، 1992) إلى (1،33 ٪) (نمو موازنة غذائية للحد من الفقر، 1992)، أما في تقديرات البنك الدولي عن الفقر في الأردن قدر بحوالي (15٪ - 23٪) في عام (1992)، ويتضح من خلال الدراسات التي أجريت حول متغير الفقر، بان هناك اهتمام كبير بهذه الظاهرة لما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية إذا ما علمنا أن نسبة الفقر تقترب من (25 ٪) من السكان، لذا فهي تشكل قضية ذات أولوية نظرا لأبعادها الإنسانية تستلزم ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة ومدروسة وسريعة للسيطرة عليها والحد منها (وزارة التنمية الاجتماعية، 1998: 114).

الأسباب والعوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات الفقر في الأردن وأهمها:

1- ارتفاع نسبة النمو السكاني والذي يقدر بحوالي (6، 3) سنويا (دائرة الإحصاءات العامة، 1996).

2- سوء توزيع الدخل، وانخفاض معدل الدخل الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والارتفاع الحاد في الأسعار دون أن يقابلها زيادة في دخول الأفراد. حيث يلاحظ بان هنالك تفاوتا في توزيع الدخول في الأردن نظرا لان أعلى (10٪) من السكان من ذوي الدخل المرتفع تستحوذ على (32,6٪) من مجموع الدخول في الأردن (دائرة الإحصاءات العامة، 1996).

3- ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لتنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي والاستغناء عن خدمات مجموعة من العاملين وتقليص فرص العمل في المؤسسات الحكومية وانخفاض الأجور (دائرة الاحصاءات العامة، 1996).

4- ضعف مساهمة دور القطاع الخاص في محاربة الفقر إذ لا تتعدى نسبة مساهمته (5 ٪) من موازنة العمل الاجتماعي المقدر بنحو (221) مليون دينار لسنة (1999) مقابل (70٪) وهي نسبة مساهمة المؤسسات والهيئات الرسمية و(25 ٪) للهيئات الوطنية الأهلية.

5- تعدد الجهات العاملة في المجال نفسه وكثرة برامجها في ظل غياب قاعدة للمعلومات التفصيلية والجهود التنسيقية لإيصال المعونة والمساعدة للفئة المستهدفة، فضلا على أن تقديم العون والإحسان الاجتماعي لا يمكن أن تعالج مشكلة الفقر فهي حلول قد تكون آنية في التخفيف من وطأة الفقر، تعالج ظاهرة وليس أسباب الفقر وجذوره. إضافة إلى ضرورة زيادة الموازنة المخصصة للمؤسسات الرسمية والهادفة للحد من هذه الظاهرة وتحديدا صندوق المعونة الوطنية والعمل على

التغلب على المشاكل التي تعاني منها لتقوم بمسؤولياتها على أكمل وجه (دائرة الإحصاءات العامة، 1996)

1. تحديد معنى الفقر في علم الإجرام:

أولاً : أثار موضوع الفقر إهتمام علماء الإجرام، ولا زالت الدراسات بشأنه تتفق للكشف عن ابعاد الدور الذي يلعبه في تكوين السلوك الإجرامي، ولم تتفق الآراء على نتيجة يمكن الركون عليها في تحديد صلة الفقر بالجريمة، ويتركز الحديث في هذا الموضوع من خلال زوايا ثلاثة: أولها تحديد معنى الفقر في علم الإجرام، والثانية بيان مدى تأثير الفقر على الجريمة، والثالثة تفسير الصلة بين الفقر والجريمة.

وتجدر الإشارة ابتداء إلى أن الباحثين لم يتفقوا على تحديد المراد بالفقر، لأن تصور كل باحث للفقر يختلف عن تصور غيره له، كون الفقر فكرة نسبية تختلف باختلاف الأشخاص وباختلاف الزمان والمكان أيضاً، وهذا يعني أن للفقر مفهومين: أحدهما شخصي والآخر موضوعي.

وطبقاً للمفهوم الشخصي للفقر: يعد الشخص فقيراً إذا عجزت موارده المالية عن تحقيق ما يريد لاشباع حاجته الرئيسية على نحو كريم، وبهذا المعنى يعد الفقر نسبياً، وهو يختلف من شخص لآخر، فالمحتاج إلى قوت يومه وفقاً لهذا المفهوم يعد فقيراً، وان كان يصدق عليه الوصف بحق، فإن دائرة الفقراء تتسع لتشمل أشخاصاً آخرين أمثال صاحب المسكن الصغير، ومن تقعده موارده عن قضاء عطلة الصيف مع أسرته في احد المصايف أو على شاطئ البحر، او من تحول موارده المالية من اقتنائه سيارة خاصة أو تلفاز أو جهاز تسجيل أو فيديو، أو هاتف نقال، يوهم نفسه بأنه فقير.

وهذا المفهوم الشخصي للفقر لا يصور مشكلة الفقر على حقيقتها، لأن الإحساس بالحاجة إلى المزيد مرتبط بالطبيعة الإنسانية، فالإنسان محتاج بطبعة

دائماً، ومهما اشتدت به الحاجة واقترنت بالعجز فلا يعد الإنسان فقيراً في كل الأحوال، وإلا وقع الخلط بين الفقر والجشع.(الشاذلي، 2006: 267).

أما طبقاً للمفهوم الموضوعي، فإن الفقر يتحدد على أسس موضوعية، تقتضي إشباع الحد الأدنى من الحاجات الأساسية والضرورية للفرد بما يحفظ له كرامته في زمان ومكان محددين.، فإذا قصرت موارده المالية عن تحقيق الحد كرامته في زمان ومكان محددين، فإذا قصرت موارده المالية عن تحقيق الحد الأدنى من هذه الحاجات الضرورية فإنه يعد فقيراً، وإن كان الحال غير ذلك من السعة فلا يعد من طائفة الفقراء.

والمفهوم الموضوعي للفقر نسبي أيضاً، وهو يختلف تبعاً لاختلاف الزمان والمكان، فمن الحاجات ما يعد ترفياً في عصر ما بحيث لا يعد من يعجز عن إشباعها فقيراً، ومنها ما يكون ضرورياً في غيره من العصور، ويعد العاجز عن إشباعها فقيراً، وكذلك الحال بالنسبة لاختلاف المكان، فمفهوم الفقر مكان من يختلف إلى آخر، ففي المجتمعات التي تتسم بالثراء كما هو الحال في البلدان الصناعية المتقدمة حيث يكون دخل الفرد مرتفعاً لا يعد اقتناء السيارة والآلات الكهربائية مثلاً مؤشر ثراء لديه، بل تعتبر من الحاجات الضرورية التي يمكن توافرها بسهولة، في حين قد يكون اقتناء هذه الأشياء لا يعد كذلك في دول آسيوية أو أفريقية.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن دخل الفرد هو المعيار الذي يحدد قدرة الشخص على إشباع حاجاته الأساسية، وعلى هدي من ذلك يمكن تحديد حالته فيما إذا كان فقيراً أو غير ذلك.(العوجي، 1987: 615).

2. تأثير الفقر على الجريمة:

تحدث " ارسطو " و" افلاطون " عن قضية الفقر وعلاقته بالجريمة، وقدما الكثير من الفرضيات والآراء حولها، وفي تقديرهما أن الفقر يولد لدى الفرد

انفعالات متدنية لما يشعر به من الظلم وانعدام العدالة، وهذا بدوره يؤدي إلى الرذيلة، وما الجريمة إلا واحدة من صورها.

وإذا كان موضوع الفقر قد طرق من قبل إلا أنه لم يبحث بالطريقة العلمية إلا في القرن التاسع عشر، عندما بدأ المفكرون بالدراسات العلمية للظاهرة الاجتماعية ومن بينها مشكلة الفقر لتحديد أبعادها وبيان صلتها بالجريمة، ولعل من أوسع الدراسات التي أجريت حول مشكلة الفقر والجريمة تلك التي قام بها العالم الإيطالي "فور نساري دي فيرس" (1894) والتي شملت إيطاليا وانكلترا وايرلندا واستراليا، كما شملت أيضاً عدداً كبيراً من الجرائم، وقد خلص من دراسته إلى القول أن الفقر هو البيئة الخصبة التي تتهيأ فيها كل فرص لارتكاب الجريمة.(السراج، 1998 :287).

وتشير احصائيات عديدة أمريكية وفرنسية وانجليزية إلى وجود صلة وثيقة بين الفقر والجريمة، وقد أكدت الاحصائيات الفرنسية أن الغالبية العظمى من بين (66500) من الشباب دون سن 18 سنة الذين قدموا للمحاكمة في عام 1980 تنتمي إلى طبقات فقيره.

وفي أمريكا أشارت الاحصائيات إلى أن 90٪ من بين الذين قبض عليهم في غضون سبع سنوات كانوا من الطبقات الفقيرة، وأن 75٪ من الاحداث الجانحين ينتمون إلى طبقات فقيرة أيضاً تعتمد في معيشتها على ما تقدمه لها الهيئات الاجتماعية من معونات ومساعدات مالية.(الشاذلي، 2006: 226).

ويشير البلجيكي " دوكياسيو " أن بلجيكا تعرضت خلال عامي 1847و 1848 إلى موجه من الفقر، مما أدى إلى ارتفاع عدد المشردين (164000، وبلغت حوادث السرقة (1969) حادثه في حين كانت عام 1842 (512) حادثه فقط، وفي عام 1850 (697) حادثه. (العوجي، 1987: 614).

وهـذه الدراسـات شـكك بهـا بعض الباحثين ولم تسلم مـن النقد، ولاسيما بعد أن اظهرت دراسات أخرى نتائج معاكسة ومغايرة تماماً لنتائج تلك الدراسات وتؤكد على ضعف الصلة بين الفقر والجريمة، ومن أقدم هذه الدراسات تلك التي قامت بها الباحثة الإنجليزية "ماري كاربنتر"(1853) لمعرفة أثر العوامل الاقتصادية على جرائم الأحداث، وخلصت من دراستها إلى أن تأثير الفقر والمحن الاقتصادية على الأحداث أقل بكثير من تأثير التكوين الثقافي، والاجتماعي لآبائهم عليهم، فهذا العامل الأخير هو المكون الحقيقي للسلوك الإجرامي، وكذلك الدراسة التي قام بها العالمان الأمريكيان " وليام هيلي " و" اوغستا برونر" عام 1926 لدراسة الأوضاع الاقتصادية لـ 675 من الأحداث الجانحين، حيث تبين أن 5٪ منهم يعانون من فقر مدقع، و22٪ يعيشون في فقر عادي، و35٪ يعيشون في وضع اقتصادي متوسط، و34٪ في وضع مالي مريح، و4٪ في حالة رفاهية، وهذا يعني أن 27٪ فقط من الأحداث المنحرفين الذين يعانون الفقر. (السراج، 1998: 289).

واستناداً إلى هذه الدراسات ذهب بعض العلماء إلى التشكيك في دلالة تلك الدراسات التي تشير إلى وجود علاقة بين الفقر والجريمة، خاصة أن الاحصائيات الخاصة بإجرام الأحداث لا تقطع بصلة الفقر المباشرة بإجرامهم، مما يتعذر معه والحالة هذه استخلاص نتيجة علمية تؤكد أن أكثر الناس فقراً هم أكثرهم إجراماً، ويؤكد العالم الأمريكي Sutherland (سذرلاند) بأن الجرائم ليست وقفاً على الطبقات الفقيرة في المجتمع، بل أن الأغنياء يرتكبون الجرائم، دون أن تعلم بها السلطات لأن ما لهم من مكانة ونفوذ في المجتمع يسهل لهم ارتكاب الجرائم، والقدرة على إخفائها عن السلطات العامة في المجتمع، في حين لا يتيسر ذلك للفقراء، ولذلك لا يجد الباحثون إلا الفقر لتعليل إجرامهم.(Sutherland & Cressey, 1978)

وإذا كان الباحثون سلكوا منهجا علمياً في بيان مدى ارتباط الفقر بالجريمة باعتمادهم على أسلوب الإحصاء، فإنه لا يمكن الركون إلى نتائج المقارنة الإحصائية بالرغم من كثرة الأبحاث التي أجراها الباحثون في هذا الخصوص مما يجعل نتائجها غير ذات دلالة قاطعة، لما لهذا الأسلوب من عيوب سلف بيانها في حديثنا عن أساليب البحث في علم الإجرام.(الوريكات، 2008).

ومما سبق بيانه لا يمكن القول بعدم وجود صلة بين الفقر والجريمة، فالصلة قائمة بينهما، إلا أن هذا القول لا يؤخذ على إطلاقه بوجه عام، فالصلة تقوم بين الفقر وبين بعض الجرائم فحسب، إذ أنه يرتبط بجرائم الأموال ولاسيما السرقة حيث يلجأ إليها الفرد كنتيجة لحالة الضيق والحاجة التي عاني منها، وكذلك لا تخفي صلة الفقر بجرائم الرشوة والاعتداء على المال العام، ولا صلة مباشرة للفقر بكثير من الجرائم كالاعتداء على العرض وجرائم الذم أو القدح.

3. تفسير الصلة بين الفقر والجريمة:

صلة الفقر بالجريمة صلة مباشرة وغير مباشرة، وتفسيرها لا يحتاج إلى كبير عناء، فالفرد الذي لا يستطيع أن يحقق الحد الأدنى من مطالب الحياة له ولأسرته نظراً لقسوة الظروف التي يعاني منها، قد تضعف مقاومته أما ضغط الحاجة ولا يجد أمامه وسيلة لإشباع حاجاته الضرورية إلا بطريق غير مشروع،.

وإذا كان الفقر يدفع بذاته إلى ارتكاب بعض الجرائم ولاسيما جرائم المال لسد ما يحتاج إليه من الاحتياجات الضرورية كالمأكل والملبس.. الخ، فإنه يرتبط بأحوال كثيرة بصلة غير مباشرة تنتهي بدورها على سلوك سبيل الجريمة، فالفقر يقترن بسوء التغذية الذي يؤدي إلى وهن الجسم وضعفه الذي يترتب عليه عدم مقدرة الفرد على مقاومة ما يتعرض له من أمراض سواء كانت عضوية أو نفسيه أو عقلية.

وللفقر علاقة غير مباشرة بجرائم الاعتداء على العرض، فقد لا يستطيع الفرد الزواج لضيق إمكانياته المالية، مما يدفعه لإشباع غريزته الجنسية بطرق غير مشروعة، وحتى إذا أتيح له الزواج فقد لا يتوافر لديه ما ينفق على زوجته وأسرته الأم الذي قد يؤدي بالزوجة إلى الانحراف، وتشرد الأبناء أو انضمامهم إلى عصابة إجرامية طلباً للمال أو تحت تأثير إغرائه.

كما قد يشكل الفقر عقبة تحول بين الأبناء ومتابعة تحصيلهم العلمي، فينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة، وينصرفون إلى العمل في ميادين الحياة المختلفة، وقد يتلقفهم رفاق السوء ويدفعون بهم إلى الانحراف، ومما يزيد الأمر سوءاً رحيل الزوج إلى خارج البلاد طلباً للرزق، وخروج الزوجة إلى ميدان العمل تحت إلحاح الفقر والحاجة، ويبقى الأبناء بغير رعاية أو إشراف، وقد يكون ذلك دافعاً إلى سلوكهم سبيل الجريمة.(عبدالستار، 1985: 204 والشاذلي، 2006: 228).

وخلاصة كل ما يتعلق بموضوع الفقر وعلاقته بالجريمة ينحصر في أن ما يشيع بين الناس من أن الجوع يدفع صاحبه إلى السرقة لا يقوم على سند من الواقع ولا يعتمد على دليل علمي. لقد عجز البحث العلمي المعاصر عن تحليل العلاقة بين الفقر وبين تكوين السلوك الإجرامي ، فلم يفلح في كشف وجود بعض العلاقة السببية أو الوظيفية بينهما وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر ظاهرة نسبية ، تختلف باختلاف طبيعة الحياة في المجتمع ، وتختلف باختلاف الزمان والمكان. وهذا يدعونا إلى الاعتقاد بأنه ليس بالضرورة أن يبلغ الفقر حد الجوع القاتل لكي يؤدي بصاحبة إلى ارتكاب الجريمة وخرق القانون. إذ أن خرق القانون لا ينحصر بأفراد الطبقات الفقيرة المعدمة. ولأجل هذا فليس الفقر وحده هو الذي يقود إلى الجريمة ، بقدر ما هو ظاهرة مركبة معقدة تتصل بمجموعة متكاملة من الظروف والأوضاع والمفاهيم الاجتماعية والثقافية ، وهذه في مجموعها تؤثر على حياة الفرد وعلى حياة أفراد عائلته على السواء.

البطالة

أما بالنسبة لواقع البطالة في الأردن فتشير الدراسات المسحية إلى أن الاقتصاد الأردني يتصف بمعدلات متفاوتة من البطالة نظراً لتفاوت الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها الأردن والمنطقة المحيطة. فقد تراوحت معدلات البطالة في السوق الأردني بين 6ر1٪ و8ر16٪ خلال الفترة بين عام 1968م حتى عام 1999 م. ففي أوائل السبعينات وصل معدل البطالة إلى 14 ٪، وانخفض هذا المعدل إلى 6ر1٪ عام 1976م. ثم أخذ بالارتفاع في بداية الثمانينات إلى حوالي 7ر6٪ عام 1982م، ثم إلى 8٪ عام 1986م، و10 ٪ عام 1989م، ثم وصل إلى 8ر16٪ عام 1999 م. أما بعد أزمة الخليج، فقد ارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي 22٪ عام 1993م، ثم انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 15٪ عام 1998م، وانخفض معدل البطالة في الأردن نقطة واحدة خلال عام 2007 مقارنة بعام 2006 لنفس الفترة ليبلغ نحو 14.3٪. وأن معدلها ارتفع عند الإناث لتصل إلي 30.9٪ في حين بلغ المعدل للذكور 10.2٪، فيما تواجد أعلى معدل بطالة في عجلون وقدر بحوالي 20.9٪ يليها معان 19.5٪.(دائرة الإحصاءات العامة، 2007).

وشهدت أعداد الجرائم المرتكبة في الأردن خلال فترة الدراسة اتجاها متزايدا بشكل عام رغم التذبذب. فقد بلغ المتوسط السنوي (24547) جريمة سنويا. وبلغ أقصى عدد (46713) جريمة سنة 1997 في حين انخفضت أعداد الجرائم إلى أدنى مستوى لها (10400) جريمة وذلك في عام 1973. وإذا نظرنا إلى معدلات نمو الجريمة نجد أن متوسط معدل النمو السنوي بلغ (4.19$) سنويا، بلغ أقصى معدل نمو (30.13٪) سنة 1986 في حين وصلت معدلات نمو الجريمة أدنى قيمة لها (-39.7٪) سنة 1982.

تشكل البطالة وانخفاض الأجور الوجه الآخر للفقر من حيث تأثيرها على مستوى معيشة الأسرة. ولا تزال نسبة البطالة مرتفعة في الأردن، إذ بلغ معدل

البطالة في الأردن (14.5٪) للجنسين معاً، إلا إنه أعلى بين الإناث منه بين الذكور، إذ بلغ (20.8٪) و(13.4٪) على التوالي. وتبلغ نسبة التعطل بين الذكور الحاصلين على تعليم ثانوي فما دون (67.6٪)، في حين أن أعلى نسبة تعطل بين الإناث هي بين حاملات شهادة البكالوريوس فما فوق، إذ تبلغ (44.9٪)، تليها نسبة الإناث من حاملات الدبلوم المتوسط، التي تبلغ (31.2٪)، مما يعني أن فرص العمل للمرأة تتناقص مع زيادة مستوى التعليم. (دائرة الإحصاءات العامة ،2004: 139) وتشير الأرقام كذلك إلى ارتفاع نسبة التعطل بين السكان في الفئات العمرية (15 -34)، وتبلغ أعلى نسبة تعطل في الفئة العمرية (20 -24) سنة (41.2٪)، تليها الفئة العمرية (25 -39) سنة (33.3٪)، ثم فئة الشباب (15 -19) (16.5٪).(دائرة الإحصاءات العامة، 2003: 44 -47)

وكما ذكرنا سابقاً فإن الدراسات المسحية تشير إلى أن الاقتصاد الأردني يتصف بمعدلات متفاوتة من البطالة نظراً لتفاوت الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها الأردن والمنطقة المحيطة. وهي ظاهرة لازمت الاقتصاد الأردني في مراحل تطوره المختلفة، فقد تأثر بها منذ مطلع الخمسينات نتيجة لعدد من العوامل الدولية والعربية والمحلية والتي انعكست على النواحي الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان (دائرة الإحصاءات العامة، 2003)، فقد قدر معدل البطالة خلال عقد الخمسينات بما لا يقل عن (20 ٪) وفي نهاية عقد الستينات بنحو(10٪) وارتفع إلى (14٪) عام (1972)، وفي مطلع عقد الثمانينات والذي سجل فيه اقل نسبة لمعدل البطالة إذ بلغت (3,9٪) للعام (1981)، نتيجه لارتفاع الطلب على الأيدي العاملة في دول الخليج العربي(وزارة التخطيط، 2000)، إلا انه ومنذ منتصف الثمانينات اخذت تزداد مما جعلها من اهم المشاكل التي أصبح يعاني منها الاقتصاد الأردني، حيث بلغ معدل البطالة للعام (1986) نسبة (8٪)، وارتفع المعدل إلى أن وصل ما نسبته(10,3٪) للعام

(1989)، ومـا نـسبته (16,8٪) للعـام (1990) ، نظـرا لتدنـي مـستوى أداء الاقتصاد الـوطني، لانخفاض أسـعار البترول في دول الخليج والذي أدى بدوره الى انخفـاض الطلـب علـى الأيـدي العاملـة محليا وخارجيا، بالإضـافة إلى الحـرب الإيـرانية العـراقية والحـرب اللبنانـية (وزارة التخطـيط 1986 – 1990). وخـلال عقـد التـسعينات بقـي معـدل البطالة يـزداد حيث وصلت معدلاتها أعلى مستوى لها بـين عامـي (1991 و1993) وبنـسبة (18,8 ٪) للعـامين. ويعـود الـسبب للارتفـاع الحـاد في معـدل البطالة لهذه المدة للازمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الاقتصاد الأردني في انخفاض الطلب على الأيدي العاملة في دول الخليج بعد العدوان الثلاثي علـى العـراق وكـان مـن ابـرز الآثـار السلبية لازمة الخليج عودة ما يزيد عن (300) ألـف مـواطن (وزارة التخطـيط، 2001) ممـا ادى إلى زيـادة مفاجـئة في عـدد السكان الكلي وكان من بين العائدين حوالي(70) ألف من القوى العاملة، قدر عـدد المتعطلين مـنهم حوالـي (35) ألـف عامـل في عـام (1991) (وزارة العمـل ، 1991 : 22) ، إضـافة إلى أن الأردن في هـذه الفـترة أصبح يعاني من نوع جديد من البطالة بين صفوف المتعطلين وهـي البطالة الهيكلية والتي تعني عدم موائمة بعض فـرص العمـل الموجودة والمعروضـة مـع مـؤهلات ورغبات الباحثين عن العمل ووجود فـائض مـن العمـال في تخصصات ومهـن لا يـوجد عليها طلب كافي في سوق العمل حيث يزداد العرض من حملة المؤهلات العلمية ثانوي فما فوق والذين يشكلون ما نـسبته (47٪) تقـريبا مـن مجمـوع المتعطلين في الـوقت الـذي يـوجد في الأردن عـدد كـبير مـن العمـال الـوافدين والـذين يـشغلون الوظائـف الـتي يحجـم المـتعطلون الأردنـيون عـن القبول بهـا (وزارة العمـل، 1999). إلا أن هـذا الارتفـاع في معـدلات الـبطالة للأعـوام (1991 و1993) قابلـه انخفـاض خـلال الفـترة مـا بـين (1994 و1996) حيث انخفض معدل البطالة من (18,8٪) إلى (15,3 ٪) للعام (1994) حتـى سـجلت مـا نـسبته (12٪) للعـام 1996 ، والذي هو أدنى معدل له خلال عقد التسعينات، ويعـزى ذلك إلى المحاولات الجادة التي قامت بها الحكومة في إيجاد

فرص العمل في السوق الأردني، من خلال التدريب والتأهيل لإشغال فرص العمل المتوفرة، والتركيز على تخفيض مؤشرات الفقر والبطالة ، ورفع مستوى الخدمة الاجتماعية، وإعادة فاعلية الاقتصاد الوطني من خلال حزمة من التشريعات الاقتصادية، اتخذتها الحكومة في إطار برامج وإجراءات التصحيح الهيكلي لإعادة التوازن الداخلي والخارجي(طلافحة، والهنداوي 1998). وخلال الفترة من (1996–1999) شهد تراجع في معدلات النمو الاقتصادي حيث بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالتباطؤ عام (1996) (دائرة الإحصاءات العامة، 1996) والتي كانت نتيجة إلى التراجع الكبير في الاستثمارات وانخفاض نسبة الصادرات الأردنية إلى العراق الشقيق نحو (50٪) بسبب الحصار الأمر الذي أدى بمعدل البطالة بالارتفاع حتى نسبة(15,6٪) للعام 1999 (صبري، 2000: 122). ونتيجة لتبني الأردن سياسات تحرير الاقتصاد والأسواق وجذب الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية ودعم برامج مكافحة الفقر والبطالة انخفض معدل البطالة في الأردن نقطة واحدة خلال عام (2007) مقارنة بعام (2006) لنفس الفترة ليبلغ نحو (14.3٪). وأن معدلها ارتفع عند الإناث لتصل إلي (30.9٪) في حين بلغ المعدل للذكور (10.2٪)، فيما تواجد أعلى معدل بطالة في عجلون وقدر بحوالي (20.9٪) يليها معان (19.5٪). (دائرة الإحصاءات العامة، 2007).

لقد مثلث البطالة دائما وجها من وجوه العجز الاقتصادي من جهة أخرى سببا من أسباب هذا العجز. قادت أبحاث بوجنر Bogner في النظام الرأسمالي إلى القول بوجود علاقة واضحة ما بين متغير البطالة والجريمة، إذ أن بنية الإنتاج الرأسمالية تقوم أساسا على المنافسة هذه الأخيرة تدفع إلى ارتكاب أفعال إجرامية لتحقيق حاجات الفرد كالاحتيال والغش وترويج البضائع الفاسدة والمشاجرة والاعتداء(عجوة، 2001).

وتؤكد بعض الدراسات التطبيقية على احتواء البطالة لبذور الجريمة لأنها تنطوي على المظاهر الانحرافية التالية (البكر، 2002):

1. عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتقلبها زمانيا ومكانيا.
2. تحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطل عن العمل.
3. تركز عوامل الضياع وعدم التأكد وعدم الاستقرار، ومن ثم طغيان شعور خيبة الأمل والإحباط بالنسبة للعاطل عن العمل.
4. ابتعاد العاطل عن العمل المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ.

وقد سار في نفس الاتجاه كل من كوك وزاركين (Cook & Zarkin, 1985) والمشار لهما في دراسة(البكر، 2002) حيث أشارا إلى إمكانية وجود ترابط فعلي وقوي بين دورة العمل (الفترة التي يقضيها الفرد للحصول على عمل من عدمه) والجريمة من خلال أربعة عوامل وهي:

1. مدى توافر فرص عمل دائمة ومستقرة.
2. مدى التهيئ للجريمة، من خلال وجود فرص لاحتمال وقوعها وارتكابها.
3. استخدام أو تعاطي المواد والسوائل المساعدة على اقتراف الجريمة (مثل الكحول، المخدرات والأسلحة).
4. مدى قدرة الأجهزة التشريعية والأمنية للاستجابة والتعامل مع الجريمة.

ويشكل تصاعد معدلات البطالة في الوطن العربي من أخطر التحديات التي تواجه الوطن العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي باتت تستدعي تقارب النظم الاقتصادية المختلفة وتداخلها والتأثيرات المتبادلة بينها وإلغاء الحواجز والفواصل والحدود بين الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتشير أحدث التقارير إلى أن معدل البطالة في الوطن يبلغ 20٪، أي نحو (19) مليون عاطل عن العمل من أصل (180) مليون عاطل عن العمل في العالم، بمعنى أخر يبلغ العرب نحو 4.5٪ من سكان العالم، بينما يبلغ العاطلون عن العمل حوالي

10.6٪ من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم أي أكثر من ضعف نسبة مساهمتهم في سكان العالم، فمعدلات التدفق العربي إلى سوق العمل أعلى من بقية العالم مما يخلق نوعين من الضغط، ضغط البطالة القائمة، وضغط البطالة القادمة.(منظمة العمل العربية، 2003) ويمكن تصنيف الأقطار العربية من حيث معدلات البطالة على ثلاث مجموعات، الأولى تضم دول مجلس التعاون الخليجي والتي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن 5٪، والمجموعة الثانية تضم الأقطار التي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن 10٪ وتشمل كل من تونس 7.2٪، وسوريا 8.95٪ ومصر 8.2٪، واليمن 8.3٪، ولبنان 8.5٪، بينما تضم المجموعة الثالثة الأقطار التي تزيد فيها معدلات البطالة عن 10٪ وتشمل كل من الجزائر 26.4٪، والأردن 14.4٪، والمغرب 14.5٪ وموريتانيا 10.9٪، وليبيا 11.6٪ والسودان 15.9٪. (منظمة العمل العربية، 2003)

على الرغم من أن ظاهرة البطالة ليست جديدة على الاقتصاد الأردني، بل تعود في جذورها إلى أكثر من نصف قرن،تحديدا منذ بداية الخمسينيات، فقد بلغ متوسط معدلات البطالة آنذاك (16.5%) تقريبا، إلا أنها لا تزال إلى يومنا هذا وبعد خمسة عقود تراوح حول هذا المعدل تقريبا باستثناء الفترة التي امتدت من أواسط السبعينات حتى بداية عام (1982) فقد شهدت هذه الفترة انتعاشا اقتصاديا كبيرا أدى إلى زيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط قدره (10.2٪) للفترة (1973– 1982)، وانخفاض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها بحيث أصبح سوق العمل الأردني شبه تشغيل كامل في الفترة (1976-1981)؛ إذ لم تزد معدلات البطالة في تلك الفترة عن (3.9٪)، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة الأردنية داخليا وخارجيا ولاسيما لدى دول الخليج العربي في أعقاب ارتفاع أسعار النفط عام (1973) وزيادة المساعدات من هذه الدول للأردن في تلك الفترة (طلافحة والهنداوي، 1998). ولكن بعد تلك الفترة والتي كانت عبارة عن طفرة في النمو الاقتصادي والوصول

إلى حالة عدم وجود البطالة أخذت معدلات البطالة بالارتفاع من (4.3%) في عام (1982) إلى (14.0%) في عام (2006).

البطالة والجريمة:

يقصد بالبطالة توقف الإنسان عن العمل رغم قدرته عليه، وذلك لعزوفه عنه أو لعدم وجود فرصة عمل له، (الحسيني، 2005 :323). مما يعني حرمانه من مورد رزق ثابت فيعجز عن اشباع حاجاته الضرورية بالوسائل المشروعة، والبطالة تختلف عن العجز عن العمل من حيث سبب التوقف عنه، وإذا كان سبب البطالة عادة يعود لانعدام فرصة العمل أمام الفرد لأسباب لا دخل له فيها، فإن سبب العجز عن العمل يعود لأسباب صحية سواء كانت عضوية أو نفسية بحيث تشل قدرة الفرد عن ممارسة العمل، وهذه الحالة لا يعني بها علم الإجرام وليست موضوع اهتمام الباحثين في هذا العلم.

إن البطالة تعد أثراً خطيراً من آثار ارتفاع الأسعار، وهي ترتبط بالجريمة بصلة مباشرة، حيث يلجأ العاطل عن العمل لاشباع حاجاته الضرورية بطرق غير مشروعة التي قد تتخذ صورة التشرد أو جرائم الأموال ولا سيما السرقة أو الاتجار في بعض المواد المحظرة حيازتها أو ممارسة بعض الأنشطة غير المشروعة. (الوريكات، 2008).

وقد أشارت بعض الاحصائيات في لندن عام 1942 أن البطالة بلغت نسبة (19.5٪) بين المجرمين الشباب في سن الخامسة عشرة، وبلغت نسبة(31.2٪)بين المجرمين ممن هم في سن السادسة عشرة، وبلغت النسبة (0.7٪) بين المراهقين غير المجرمين الذين بلغوا سن الخامسة عشرة والسادسة عشرة، كما تبين من خلال دراسة أجريت في الاسكندرية عام 1971 على (98) من الأحداث المنحرفين، أن (67) حدثاً منهم لم يكن لديه عمل أن نسبة العاطلين عن العمل ممن تمت إحالتهم إلى المحاكم تعد كبيرة إذا ما تمت مقارنتها بمجموع حالات

الانحراف بكل عام، ودلت الاحصائيات في الجماهيرية الليبية على ارتفاع نسبة الجرائم لدى العاطلين عن العمل وقد بلغت نسبتهم (12.55٪) من العينة موضوع الدراسة، كما اشارت الاحصائيات على أن نسبة (23٪) سبق لهم التوقف عن العمل بسبب عدم الرضى أو التكيف.(الحسيني، 2005)

وللبطالة آثار غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد عن الاتفاق على نفسه وذويه ممن تجب عليهم نفقتهم، يترتب عليه توتره وقلقه فتسوء حالته النفسيه، وقد يندفع تحت تأثير تلك الحالة إلى الاعتداء على بعض الأشخاص سواء من أفراد اسرته أو غيرهم، وقد يقتل الأب أبناءه لاسيما حديثي الولادة، أو قد يلجأ الزوج إلى إجهاض زوجته لعجزه عن الانفاق عليهم، كما أن حقده على افراد المجتمع قد يدفع به إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الآخرين.

وتعد البطالة سبب من الأسباب التي تؤدي إلى التصدع الأسري وقد تؤدي إلى الطلاق، مما يدفع بالأبناء إلى التشرد أو الإنضمام إلى عصابات إجرامية تحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين إلا أنه وتحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين، إلا أنه وتحت وطأة الحاجة قد تضطر الزوجة للعمل لتوفير مصدر للرزق والعيش وقد تستجيب لإغراء المال فتنزلق نحو ممارسة الدعارة أو أعمال القوادة، ولا يخفي ما لهذه الأفعال من آثار مرضية وإجرامية خطيرة.(الشاذلي,2006: 230).

واشار التقرير الاحصائي الجنائي لإدارة المعلومات الجنائية بمديرية الأمن العام أن عدد الجناة المقبوض عليهم في جرائم القتل العمد والقصد لعام 2001 بلغ (100) شخص كان منهم (24) شخص أي بنسبة (24.00٪) من فئة العاطلين عن العمل، وأشار نفس التقرير إلى أن عدد الجناة المقبوض عليهم في جرائم الايذاء البليغ لنفس السنة بلغ (1509) شخص، كان منهم (811) شخصاً أي بنسبة (53.74٪) من العاطلين عن العمل، في حين اشار التقرير إلى أن المقبوض عليهم من الجناة في الجرائم المخلة بالاخلاق والآداب العامة بلغ (2844) شخص،

من بينهم (1481) أي بنسبة (52.07٪) من العاطلين عن العمل، أما في جرائم سرقة السيارات فقد سجلت فئة العاطلين عن العمل أعلى نسبة من المجرمين إذ بلغت (56.90٪) من المجموع الام للجناة في هذه الجرائم، كما إزدادت نسبة الجناة من العاطلين عن العمل في جرائم الاحتيال شكلت نسبتهم (57.86٪) من مجموع هذه الجرائم لنفس العام ايضاً. (مديرية الأمن العام، التقرير الاحصائي لسنة 2001، ص 69، 103، 157، 165، 176).

وأشارت الإحصائيات السنوية الصادرة عن إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بمديرية الأمن العام.(مديرية الأمن العام، إدارة مراكز الإصلاح، للأعوام 2001، 2002، 2003. أن عدد الموقوفين الذكور الداخلين قيد مراكز الإصلاح والتأهيل لعام 2000م من العاطلين عن العمل بلغ (6537) موقوفاً أي بنسبة (19.38٪) من المجموع العام للموقوفين، وبلغت نسبة الموقوفات الإناث ممن هن بلا عمل (57.92٪) ونسبة الذكور الأحداث ممن هم بلا عمل (25.31٪)، في حين انخفضت نسبة المحكوم عليهم من الذكور الداخلين قيد مراكز الإصلاح والتأهيل في عام 2002 إلى (16.90٪) وارتفعت نسبة المحكوم عليهن من الإناث ممن هن بلا عمل إلى (58.92٪)، وسجلت نسبة المحكوم عليهم الذكور الأحداث ممن هم بلا عمل نسبة عالية إذ شكلت (77.27) وتوالت نسبة المحكوم عليهم الذكور العاطلين عن العمل في الانخفاض إذ شكلت في عام 2003م نسته (14.67٪)، في حين ارتفعت نسب المحكوم عليهن من الإناث إلى (71.28٪) ممن هن بلا عمل، كما سجلت نسبة الذكور الأحداث ممن هن بلا عمل أقل نسبة أو شكلت (7.145٪) لنفس العام.

وإذا كان يستدل من هذه الاحصائيات أن نسبة المحكوم عليهم الذكور العاطلين عن العمل بعقوبات سالبة للحرية تتجه نحو الانخفاض، مما يعني ذلك أن الإجراءات التي تتخذ حيال هذه الفئة من المجرمين ناجعة وفعالة إلى حد ما وتدل على أهمية الدور الذي تضطلع به مديرية الأمن العام ووزارة التنمية الاجتماعية

والجهات الأخرى ذات العلاقة بالنواحي الاقتصادية في المجتمع، على أنه لا ينبغي الوقوف عند هذا الحد، وإنما يقتضي الأمر بذل المزيد وتكثيف الجهود لمحاربة البطالة والحد من آثارها لأن هذا يعد من أهم العوامل في مكافحة الجريمة وحماية المجتمع من مضارها ما أمكن ذلك.

ارتفاع تكاليف المعيشة :

إن ارتفاع تكاليف المعيشة في كثير من بلدان العالم ودون أن يتحقق الارتفاع المناسب في دخول الأفراد يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، كمحاولة التهرب من سداد الضرائب، أو الرسوم الجمركية بالاتفاق مع بعض الموظفين المسئولين عن هذه الأعمال مقابل رشوة، وهذه نتيجة للانحراف بالوظيفة العامة من أجل الحصول على زيادة في الدخل وكذلك استغلال الوظيفة العامة في الحصول على ربح أو منفعة، وانتشار الفوضى في الإدارة والمجتمع.

بالرغم من أن بعض الاقتصاديين يذهبون إلى أن سوء توزيع الدخل من الممكن أن تكون في صالح الادخار والاستثمار، تأسيسا على انه يعيد توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المتغيرة والمرتفعة، وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، وتتميز الفئة الأولى بارتفاع ميلها الحدي للادخار، بينما تتميز الفئة الثانية بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، الأمر الذي يؤدى إلى زيادة الاستثمار وبالتالي رفع معدل التنمية.

إلا أن هذا التحليل لا يمكن قبوله في حالة الأردن حيث أن أصحاب الدخول المتغيرة فيها يميلون إلى محاكاة نمط الاستهلاك الغربي، وبالتالي فان ميلهم الحدي للاستهلاك مرتفع، فإذا تم الأخذ بالاعتبار أصحاب الدخول المرتفعة الناتجة من مصدر غير مشروع يكون ميلهم الحدى للاستهلاك أكثر ارتفاعا ويتسم بالتبذر، فضلا عن أن مستوى استهلاك ذوى الدخول المحدودة متدني لدرجة يصعب معها ضغط الاستهلاك، ومعنى ذلك أنهم سيحاولون المحافظة على

هذا المستوى من الاستهلاك؛ أما من خلال الادخار السالب، أو يكون البديل تخفيض الاستهلاك بشكل يؤثر على قدراتهم الإنتاجية.

وأدت التنمية الاقتصادية في كثير من بلدان العالم إلى زيادة الدخول الفردية، وزيادة عدد المشروعات والشركات وزيادة الإنتاج، وزيادة التحضر فزادت جرائم السرقة والنصب والاحتكار والاحتيال والرشوة والتزييف وإتلاف الموارد ومن الأمثلة على ذلك ما حصل في دول الخليج العربية من طفرة اقتصادية، بعد عملية التنمية الاقتصادية التي زادت معها المشروعات والشركات (الدعمة، 2002) واستقطاب أيدي عاملة كبيرة من مختلف الجنسيات إضافة إلى استقطاب أيدي عاملة للخدمات العامة والخاصة على حد سواء، نتيجة لزيادة الدخل.

كما إن إتباع سياسات نقدية أو مالية غير عادلة أو غير متزنة يؤدي إلى ارتكاب الجرائم الاقتصادية، وذلك مثل سياسة التوسع في الإصدار النقدي والإفراط فيه الذي يؤدي إلى التضخم، وانخفاض الدخول الحقيقية وعدم كفايتها لتحقيق المطالب الأساسية، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة، وتأثير ذلك على المعاملات والديون، وعلى أصحاب الدخول الثابتة ويصاحب التوسع في الائتمان المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطا المصارف والمماطلة في سداد القروض.

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلى "والقومي" بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وعملية النمو الاقتصادي لابد أن تتصف بالاستمرارية في المدى المتوسط والطويل لذا فإن التقلبات المرتفعة القصيرة الأجل لا يمكن اعتبارها نموا اقتصاديا(الهيتي، 2003). هو تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي(Pursey, 2002).ويمكن قياسه بتحديد نسبة النمو في

الناتج القومي الإجمالي أو قياسه بنسبة زيادة الدخل للفرد الواحد من أجل تقييم ارتفاع المستوى المعيشي.

وشهد الاقتصاد الأردني منذ نشأته العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية الديموغرافية التي أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في خريطته الديموغرافية وتوجهاته الاقتصادية، هذا بالإضافة للخصائص الطبيعية كصغر المساحة ومحدودية الموارد الطبيعية. وكان للإحداث الإقليمية انعكاسات كبيرة على الأردن، حيث أثرت هذه التطورات على حجم السكان وتركيبتهم وتوزيعهم، حيث تضاعف عدد السكان أكثر من عشر مرات خلال الفترة 1952 -2003، يتركز معظمهم في المدن الرئيسية، حوالي 38٪ منهم دون سن 15 سنة، مما يعني أعدادا متزايدة من الداخلين لسوق العمل كل عام (وزارة التخطيط، 2003).

ولقد انعكست هذه الزيادات السكانية السريعة والمرتفعة ومسبباتها على عملية التنمية، وزادت من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية لتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد، وكان لا بد من انعكاس ذلك على سلوك الفرد في المجتمع الأردني.

ومنذ مطلع السبعينات انتهج أسلوب التخطيط التنموي المرتكز على الانفتاح الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة الاهتمام بموارده البشرية المدربة والمهيأة علمياً وفنياً ومهنياً التي هي مكمن قوته الذاتية. وغني عن القول أن زيادة الإنتاج تأتي من خلال الزيادة في واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج الرئيسية الثلاث (رأس المال، القوى العاملة، الموارد الطبيعية)، وحيث أن الأردن يعاني من محدودية الموارد الطبيعية ورأس المال، فأن القوى العاملة هي الأساس في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المرجوة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية عن طريق رفع مستواها التعليمي والتدريبي.

ويعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات الصغيرة والنامية على مستوى العالم نظرا لشح الموارد الطبيعية وضيق السوق المحلي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 حوالي 10 مليارات دولار، مقارنة مع أكثر من 100 مليار دولار في إسرائيل المجاورة أو 15 مليار دولار في قبرص التي لا يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة(World Bank, 2003).

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري نمواً بمعدل 6.1٪ في عام 2003 مقارنة 3.1 ٪ عام 1996.

جدول رقم (2)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني (٪) للفترة (1996 -2003)

السنة	معدلات النمو بالأسعار الجارية (%)		معدلات النمو بالأسعار الثابتة (٪) (1.. =1994)	
	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
1996	3.1	1.9	4.2	2.1
1997	7.4	3.6	4.6	3.3
1998	6	3.1	9.2	3
1999	2.8	2.8	2.8	3.1
2000	6	4.6	3.8	4.1
2001	5.9	5.4	5.8	4.9
2002	5.7	5.4	5.7	4.8
2003	6.2	3.6	5.3	3.3

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، حزيران 2004.

وفيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري فقد ارتفع نصيب الفرد من 1105دينار عام 1996 إلى 1288 دينار عام 2003.

جدول رقم (3)

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي

السنة	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري
1996	1105
1997	1117
1998	1180
1999	1177
2000	1189
2001	1223
2002	1257
2003	1288

المصدر:النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، حزيران **2004**.

أما بالأسعار الثابتة فقد سجل متوسط دخل الفرد عام 2003 نموا بنسبة 2.4٪ مقارنة مع تراجع بنسبة 1.4٪ عام 1996.

وفيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد القومي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي، فقد حافظت قطاعات الخدمات على مساهمتها المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة والتي تزيد عن 70٪ خلال الأعوام الثلاث السابقة مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي والبالغة مساهمتها حوالي 30٪.

ولهذا كانت الدخول المرتفعة والسعي لزيادة الدخل المنخفض لدى بعض الفئات سبباً رئيساً لارتكاب السلوك الجرمي والانحراف.

الخصخصة:

بدأت فكرة الخصخصة في المملكة الأردنية الهاشمية عام 1984 (الطراونه، 2000: 142)، وزاد الاهتمام بالخصخصة في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وخاصة بعد انفجار الأزمة الاقتصادية والنقدية في الأردن، التي دفعت بالحكومة الأردنية للتوجه نحو سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة بدعم من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، التي تنطوي على إعطاء مساحة أوسع للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الخصخصة، وتحسين المناخ الاستثماري. ولكن الأزمة الاقتصادية التي واجهت الأردن في تلك الفترة عملت على تحويل تركيز الحكومة عن موضوع التخاصية، لإعطاء أولوية لمواجهة تلك الأزمة. إضافة إلى عوامل أخرى منها: عدم نضوج فكرة التاخصية عند متخذي القرار، وعدم جاهزية السوق المالي في ذلك الوقت، وعدم وجود جهة مركزية لمتابعة عملية التخاصية، كذلك لم تكن الأطر القانونية والتشريعية جاهزة لمثل هذا التحول نحو التخاصية (التركستاني، 2001). وبعد استقرار الوضع الاقتصادي نسبياً اتخذت الحكومة الأردنية خطوات لتهيئة المناخ المناسب للخصخصة من خلال إطار تشريعي متكامل يحتوي على مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات، بدأتها بإصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم (160) لسنة 1995 والمعدل بقانون رقم 13 لسنة 2000، وقانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 والمعدل عام 2002، وقانون التخاصية رقم 25 لسنة 2000.

أما فيما يتعلق بمبررات توجه الحكومة الأردنية لتبني سياسة التخاصية فأهمها ما يلي: (القضاه، 1998)، (التركستاني، 2001) :

1- فشل برامج إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية التي بدأت في السبعينات من القرن الماضي.

2- حدوث تغيير وتطور في فلسفة الفكر الاقتصادي الأردني تجلى بإعطاء أهمية كبرى لموضوع تغيير شكل الملكية، لما له من دور في تحسين الأداء العام للشركات.

3- عدم قدرة الحكومة على التوسع في الاستثمار نتيجة للعجز الذي تعاني منه الموازنة العامة.

4- عدم قدرة القطاع العام على مجاراة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية في العديد من القطاعات.

5- تخفيف العبء عن الموازنة عن طريق إيقاف الدعم، وتخفيض حجم المديونية الداخلية والخارجية، وذلك بخفض الاقتراض.

6- كسر حلقة الاحتكار الذي تمارسه المؤسسات العامة في بعض القطاعات.

7- إيقاف تدخل الحكومة في العملية الإنتاجية لبعض القطاعات؛ لأنة ثبت أن تدخل الحكومة يعيق توسع الاستثمار، وتحسين الإنتاجية.

8- حاجة المملكة الأردنية لجلب عملات أجنبية تدعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستثمارات الأجنبية.

9- تدهور أداء بعض المؤسسات العامة الأردنية.

وتعد الخصخصة سبباً مباشراً من أسباب الجرائم لأن الخصخصة تعني فقدان العديد من العاملين لوظائفهم وعدم توفر الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والكساء والرعاية الاجتماعية الضرورية تؤدي إلى تكوين اتجاهات خطيرة تنحو إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه (الطراونه، 2004). فالأنظمة الاقتصادية التي تفرضها الخصخصة في المجتمعات مسئولة بشكل كبير جداً عن حدوث الجرائم، فالاحتكار في النظام الرأسمالي، وكذلك الاستئثار بالسوق والتحكم في الإنتاج وفرض سلع وخدمات جديدة على المستهلكين بأسعار جديدة، والبيع

والشراء بأسعار سياسية لا علاقة لها بالأسعار الاقتصادية كل ذلك أدى إلى زيادة معدل الجريمة، بظهور العديد من الظواهر الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب الجرائم مثل تدهور الإنتاجية وانخفاض معدل النمو للدخل القومي، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة، واشتعال معدلات التضخم

السكان:

بلغ عدد سكان الأردن حسب أول تعداد سكاني أجري عام(1952) نحو (586000) نسمة، زاد إلى(900800) في تعداد عام(1961)، و(1115800) نسمة عام(1979)، ووصل إلى(4139400) نسمة حسب تعداد عام(1994) ووصل إلى (5100981) نسمة حسب تعداد عام(2004). ويقدر معدل النمو السكاني بحوالي(2.5٪) علماً بأن المعدلات المعتمدة لتقدير أعداد السكان خلال السنوات العشر الأخيرة كانت (3.3٪) للفترة (1994 – 1999) و(2.8٪) للفترة (2000 -2003). (دائرة الإحصاءات العامة، 2004)

وتتميز الأسرة الأردنية أيضا بكبر حجمها، إذ تبين دراسة نفقات ودخل الأسرة لعام 2003 أن حجم الأسرة المعيشية هو 6.1؛ ويختلف حجمها في الريف عنه في الحضر، إذ يبلغ حجم الأسرة الريفية 6.8 مقارنة بحجم الأسرة الحضرية البالغ 6.0 (دائرة الإحصاءات العامة، 2004).

ويشكل التزايد السكاني الكبير في الأردن ضغطاً كبيراً على مصادره المحدودة وعلى البيئة والبنية التحتية والخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين من تعليم وصحة وفرص عمل. فبالرغم من بناء مدارس وافتتاح مراكز صحية جديدة سنوياً، تبقى هذه المرافق والخدمات عاجزة عن مواجهة الزيادة السكانية. وللتزايد السكاني ارتباط بالبطالة والفقر وما ينجم عنهما من ظواهر اجتماعية سلبية. إذ تبين الدراسات المتوفرة وجود علاقة بين الفقر وكبر حجم الأسرة وفشلها في تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها(الطراونة، 2004).

يبلغ معدل الخصوبة الكلي في الأردن 3.7٪. وشهدت معدلات الإنجاب انخفاضاً خلال الأربعين سنة الماضية؛ فقد انخفض معدل الإنجاب الكلي لكل سيدة من تسع مواليد أحياء سنة 1961 إلى 3.7 مواليد سنة 2004 (دائرة الإحصاءات العامة، 2004).

وانخفض معدل النمو السنوي للسكان للسنوات1961 -1979 من 4.8٪ إلى 2.8٪ للسنتين 2002 -2003، كما انخفض معدل الزيادة الطبيعية للسكان من 3.2٪ للسنوات 1961 -1979 إلى 2.8٪ لعام 2003. (دائرة الإحصاءات العامة، 2003). وعلى الرغم من الانخفاض في معدل النمو السكاني فقد ازداد عدد السكان، وقد يعود السبب في هذا إلى عوامل ترتبط بتحسن الوضع الصحي وانخفاض مؤشرات وفيات الأطفال، بالإضافة إلى الهجرات التي حدثت نتيجة للظروف الإقليمية.

وتناولت العديد من الدراسات العلاقة بين النمو السكاني والتخطيط التنموي. ومن الأمثلة على ذلك تلك الدراسات الدراسة التي قام بها (الدويكات، 2002)، وقد توصل إلى ضرورة دمج المتغيرات السكانية في التنمية، واتخاذ سياسة سكانية واضحة ترشد المخطط عند تقويم الخطط التنموية. وأن إعادة التوزيع السكاني قد أثر في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ليحقق التوازن بين توافر الأيدي العاملة، وفرص العمل، وأماكن الاستثمارات.

وتوصلت دراسة (الحنيطي، 1991) والمشار لها في دراسة (الدويكات، 2002) إلى أن أحد أسباب الكساد الاقتصادي الذي يعاني منه الأردن هو استثمار الحكومة في كل المناطق دون التركيز على بعضها، من أجل تقليص الفجوة التنموية بين أقاليم المملكة. ويرى الباحث أن الحكومة عاجزة عن الحد من التباين في التنمية بين الأقاليم، ذلك لأنها قد تأخرت في منع عمليات التراكم السببي في المراكز الحضرية. أما موسى سمحة فقد توصل في دراسته المعنونة

بـ"أنماط الهجرة الداخلية في الأردن" والتي أجراها عام 1995م، إلى أنه يتوجب على الحكومة أن تأخذ بيد المدن الصغيرة لتطويرها كي تصبح مراكز جذب سكاني متوسط بين المدن الكبرى والريف، لإعادة توزيع السكان. وهو أحد أهم السبل التي تدعو هذه الدراسة إلى تحقيقها من خلال ما سمي بمنهج المدن الثانوية للتدخل الحكومي.

الشركات الوهمية (البورصة) :

ظهر في العقدين الأخيرين في العديد من الأقطار المتقدمة والنامية منظمات تتولى إدارة أموال المدخرين، مستقطبة أموالاً ضخمة نتيجة قلة القنوات الاستثمارية ومحدودية الخبرة الاقتصادية لدى الغالبية العظمة إضافة إلى الرغبة في الحصول على الأرباح السريعة، وقد فشلت هذه التجارب في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وأصبحت هذه المنظمات بؤراً للتواطؤ والفساد إضافة إلى فساد إداراتها والعاملين فيها (الخواجة، 2004 :83).

والجريمة الناجمة عن الشركات الوهمية هي أصلاً جريمة اقتصادية، وتنفيذها يؤدي إلى تولّد جرائم اقتصادية أخرى مباشرة أو غير مباشرة، لأنها تؤدي إلى شح الموارد عند المواطنين، وضيق ذات اليد، وتراجع السيولة النقدية عند الأفراد، جميعها تساهم بشكل أو بآخر إلى زيادة معدلات الجرائم الاقتصادية خصوصاً الجرائم الواقعة على الأموال(السعد، 2006).

وتشكل هذه الظاهرة خطراً على الاقتصاد الوطني وعلى توزيع الثروات بين المواطنين. ينتج عنها أضرار ومخاطر اقتصادية واجتماعية كثيرة، تتأتى من نقل الأموال إلى الخارج كان يمكن استثمارها في التنمية لتغذية الاقتصاد الوطني الذي تفيد منه الدولة والمواطنون وتوظف في مشاريع تمتص الأيدي العاملة وتساهم في الاستقرار. وتؤدي أيضاً إلى الركود الاقتصادي وخفض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة عجز المجلس الإجمالي وزيادة عجز المدفوعات

وارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض القدرة الإنتاجية وتراجع القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم. كما تؤدي إلى نقص الادخار المحلي، وعدم توفر الاحتياجات الاستثمارية، واتساع نطاق الفجوة التمويلية. وفي حالة نقص الادخار المحلي تلجأ الدول إلى التمويل الخارجي والمديونية التي تشكل عبئاً على الميزانية السنوية والاقتصاد الوطني ككل(عوض، 2006).

كما أن العلاقة الارتباطية بين الأموال المتأتية من هذه الشركات وجرائم غسل الأموال وجرائم المخدرات والإرهاب والاتجار غير المشروع بالسلاح والعنف والتطرف، ونشاطات المافيا وكارتيلات المخدرات، وعصابات الجريمة المنظمة، جميعها تساهم مساهمة كبيرة في زعزعة أركان البلاد، وتؤثر سلبياً على أمنها واستقرارها (الزين، 2007).

وعندما تدخل الأموال من هذه الشركات الوهمية إلى الأسواق المالية، فإنها لا تتقيد بأسعار البورصة والقيمة الفعلية المتداولة لأسعار الأسهم والسندات، بل تشتري وتبيع بأسعار المضاربة بعيداً عن أسعار السوق الحقيقية بسبب التعامل غير المنطقي في شراء وبيع الأسهم والسندات، سيما وأنها لا تراعي معادلة الربح أو الخسارة، بل هدفها هو منافسة غير متكافئة مع المستثمرين الجادّين وهذا يؤدي إلى ذبذبة الاستقرار في الأسواق المالية، وينعكس بالتالي على زعزعة الثقة بالأسواق المالية، ويشكل عبئاً ثقيلاً على الاستثمارات فيها(السعد، 2006).

النظريات المفسرة للسلوك الجرمي

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير السلوك الجرمي، حيث مرت نظريات الجريمة في أطوار ومراحل تاريخية مختلفة من حيث تفسيرها للحدث الإجرامي والأسباب التي تكمن خلفه. فهناك نظريات تحدثت بشكل مباشر أو غير مباشر عن السلوك الجرمي، ومن النظريات التي تحدثت عن السلوك المنحرف بشكل غير مباشر نظرية اللامعيارية (Anomie Theory) للعالم

روبـرت ميرتـون (Merton, 1938) والـتي رأت أن الـضغوط الـتي يـسببها البـناء الاجتماعـي (Social Structure) خاصـة عند الفقـراء، قـد تدفـع بهـم الى ارتـكـاب سـلوكيات غير اجتماعية وهـذا ينـسحب علـى النظريات التي حاولت أن تتوسـع في ذلـك مـثل نظـريات كـلـوارد واوهلـن والبرت كـوهن وميلـر، (Cloward & Ohlin , 1960 & Albert Cohen , 1955 & Miller 1958) ومعظـم نظـريات الخمـسينيات (موثق في الوريـكـات، 2004)

وكـذلك الحال بالنسبة لنظرية ترابط الاختلاف (Differential Association Theory) للعـالم سـذرلاند (Sutherland , 1947)، والـذي رأى أن أبنـاء الفقـراء هـم الأكـثـر ارتـكـاباً للسلوك المنحرف، بحـكـم التفاعل والعلاقات وشدتها وأولوياتها لـديهم والـشيء نفـسه ينطـبق علـى نظـرية الـتفـكك الاجتماعـي (Social Disorganization) للعـالمين شـو ومـكـي (Shaw & McKay , 1942) والـتي رأت أن الأحـياء الفقـيرة المفـكـكـة تعـرض أبـنـاءهـا للانحـراف، كـذلك الحـال بالنـسبة لنظـريات الوصـم (Labeling Theory) والـتي رأت أن الأقـل قـوة ونفـوذاً مـن كـافـة النواحي (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... الخ)، هـم الأكـثر عرضة لعمليات الوصـم مـن قـبل أجهـزة الدولـة ذات العلاقـة، وإذا مـا تم الانـتقال الى الاتجاهـات الحديثة في علـم الجـريمة سـوف تجـد أن العديد منها قد تحدثت عن أهمية العامل الاقتصادي في تقييم السلوك الانساني، ومثال ذلـك نظـرية تـوازن الـضبط للعالم تـتل (Tittle , 1995) وكـذلك مـدخل النـشاط الـرتيب (The Routin Activity Approach) للعـالمين كـوهـن وفيلسون (Cohen & Felson , 1979) واللذان ربطا بين المجـرم ذو الدافعية ووجـود الهـدف المناسـب وعـدم وجـود الـرقابة، كـذلك الحـال نظـرية اسـلوب الحـياة للعلمـاء هندلـنق وقـوتفـردسـون وجارفـيلو (Hindelang & Gottfredson & Garofalo , 1978) والـذين رأوا أن نمـط الحـياة قـد يدفـع بعـض الـناس الى الجـريمة، وكـذلك الحـال مـدخل أو مـنظور الاختيار العقـلانـي (The Rational Choice Perspective) لـكـورنش وكـلارك (Cornish & Clark , 1986)

والـذين ركـزوا علـى الجـريمة كـونها حـدث أو موقـف ورأوا أن ارتكـابها يتطلب قراراً عقلانياً يأخذ بالحسبان (التكلفة والفائدة الاقتصادية).

أمـا النظـريات الـتي تحـدثت بـشكل مباشـر فهـي النظـريات الـصراعية (Confict- Theories) وبالـذات النظرية الماركسية (Marxist Theory) التي رأت أن كل التنظيمات الاجتماعية تعتمد بشكل مباشر على مكانه الشخص في البناء الاجتماعـي. فالمكانـة الاجتماعية المتدنية والـتي تتضمن أبناء الطـبقات الفقـيرة وبسبب الـضغوط الاجتماعية المختلفة تدفـع بهم به الى تكوين ما يسمى (الوعي الجمعـي)، ومـن هـنا تـبدأ عملـية الـصراع مـع مـن يملـك وسـائل الانـتاج أو أبـناء الطبقات العليا والـذين يحـصنون أنفـسهم بالقـوانين لحماية مـصالحهم، فيلجأون الى تجـريم كافـة أنمـاط السلوك الـتي تـتعارض مـع مـصالحهم، وبالتالـي نجـد أن الفقـراء هـم الأكـثر تمثيلاً في كافة السجون في العالم (الوريكات، 2004).

النظرية الصراعية وتفسير الجريمة :

ظهـرت النظـريات الـصراعيه في علـم الجـريمة في أعقاب نظرية التسمية وقد ركـزت نظـريات الـصراع في دراسـتها للجـريمة علـى الطـابع السياسـي لهـا ، حـيث كانت تـسعى إلى دراسـة خلق وتطبيق القانون الجنائي وعلى الرغم من أن " جورج فـولد " (1958) الـذي يعـد مـن علمـاء الـصراع المحدثين كان يعد في نفس الوقت مـن منظـري نظرية التسمية فان كتاباته لم تلفت إليها الانتباه وربما يرجع ذلك أن نظـرية التـسمية كـان تـوجهها الـسياسـي ضـئيلا، ولكنها كانت أكـثر تقبلاً من جانـب علمـاء الجـريمة المحـافظين وكانـت أكـثر شـيوعا" وانـتشار مـن نظـريات الصراع حتى بداية السبعينات (الوريكات ، 2004).

وبـصفة عامـه تـشترك نظـريات الـصراع في مسلمه أساسيه هـي ان المجتمعات تتميـز بالـصراع أكـثر مـن الإجمـاع القيمـي هـذه المسلمة تـسمح بوجـود تـنويعات متعددة لنظـريه الـصراع هـذه التـنويعات تمـتد علـى خط متصل يوجد في طرف منه

الاتجاه التعددي الذي يفترض أن المجتمع يتكون من ألاف الجماعات – التي غالبا" ما تكون مؤقتة – تتباين في الحجم وفي حالة صراع من اجل تحقيق المصالح والسيادة كل منهما إلى السيطرة على المجتمع.

وفي ضوء ذلك ينظر علماء الصراع إلى الإجماع القيمي على انه انحراف بمعنى أن الإجماع القيمي مجرد حالة مؤقتة وان الصراع هو الحالة الدائمة بل يذهبون إلى استمرار حالة الإجماع سيكون أمرا" مكلفا" للغاية لأنه يعني ببساطه استخدام القوة لخلق واستمرار حالة الإجماع الأمر الذي سيترتب عليه وجود مشكله يحب دراستها.

يعتبر العالم (ماركس) الألماني الأصل الروسي النشأة رائد النظرية الصراعية في علم الاجتماع، تلك النظرية التي حاولت أن تفسر التغير الاجتماعي بناءاً على العوامل المادية الاقتصادية، وتبعاً لذلك قدمت هذه النظريه مجموعة من المفاهيم من أبرزها مفهوم الطبقة الاجتماعية أو ما يسميه البعض المكانة الاقتصادية الاجتماعية، حيث يرى ماركس أن السلوك الاجتماعي والأفعال الانسانية لا يمكن تفسيرها بعيداً عن هذا المعنى، وإن حاولنا ذلك فيرى أن تفسيرها ناقص وغير مكتمل، وبما أن المجتمع الأردني يسير في طريق التحول من المجتمع الريفي المتجانس نحو التصنيع والتحضر، فلا شك أن العامل الاقتصادي له دوراً في تفسير تباين الانماط السلوكية بين الناس، وبما أن العمود الفقري بين ما يمكن تسميته البناء الاجتماعي (الايديولوجيا والقيم والمكانات والمعتقدات والجماعات وسمات المجتمع الأخرى من جهة والنظام الاقتصادي من جهة أخرى) يتفاعلا معاً لانتاج ما يطلق عليه السلوك الانساني، وكما هو واضح الربط هنا (الربط بين الفكر والاقتصاد أو السلوك والاقتصاد) وهذا بالتالي يقود الى محاولة تفسير النظم الاجتماعية والتغير بشكل عام على هذا الربط العضوي بين

الاقتصاد والفكر، وقد يرى البعض أي غير الماركسية أن الانساق الاجتماعية هي الحاضنة لما يطلق عليه القيم والمعتقدات والايديولوجيا والرموز والانساق اللغوية والتشريعات الأخلاقية... الخ.

علماً أن هنالك من يرى عكس ذلك، فالربط هنا يقوم على العامل الاقتصادي فهو الذي يشكل الواقع أو الوجود لما سوف يأتي بعده من فكر (الوريكات، 2004).

فلذلك تجد أن ماركس سنة 1848 م في بيانه الشيوعي يقول أن التاريخ الإنساني هو تاريخ الصراع الطبقي، وهنا يركز ماركس على انمط الانتاج ووسائل الانتاج التي تقسم المجتمع الى ما أطلق عليه مفهوم الطبقة، هذا المفهوم العلمي الذي تم تقديمه واصبح من المفاهيم الرئيسية في علم الاجتماع منذ القرن التاسع عشر، وما زال احد المتغيرات الرئيسية في معظم الدراسات في العلوم الاجتماعية، وهذا ما أكد عليه كل من (Cuzzort , et.al , 1980).

ويرى ماركس أن علاقة الطبقة بوسائل الانتاج هي العامل الاساسي المحدد لموقعها ودورها في الانتاج الاجتماعي، وأيضاً المحدد لكيفية حصولها على الدخل وحجم ذلك الدخل، كما أن أساس تقسيم المجتمعات الى طبقات هو ملكية وسائل الانتاج، وأن الموقع من وسائل الانتاج هو الذي يحدد كل العوامل الأخرى التي يتحدث عنها المفكرون المثاليون مثل المهنة والدخل وأسلوب الحياة ومكان السكن... الخ.

وقد رأى ماركس أن طبيعة الصراع الطبقي هو القوة الدافعة ومصدر التطور في المجتمع الطبقي الذي يسود فيه العداء أو العلاقات العدائية بين الطبقات، وهذا الصراع هو الذي يحدد التطور الاجتماعي في المجتمع الطبقي في فترات السلم أو في فترات الثورة.

كمـا يـرى أنـه كلمـا ازدادت حـدة الـصراع، وكلمـا اصبحت الطـبقات المستغلة أكثر تنظيماً وشدة في صراعها ضد مستغليها كلما كان تطور المجتمع أسرع (الوريكات، 2004).

ومـن أبـرز الافتراضات والأفكار المحورية في الفكر الماركسي تصوره بأن الـنظام الاقتـصادي بمعـناه الواسـع في أي مجـتمع هـو البـناء الـتحتي الـذي يـصنع مكونات مـا أسمـاه بالبناء الفوقي، والمتمثل في الفكـر والفن والعقيدة والتنظيم الاجتماعي، وكذلك تصوره عن قابلية المجتمع للتغير من خلال الصراع، حيث أن المجـتمع عـنده يـتكون مـن جماعـتين اقتـصاديتين متـصارعتين مـن وجهـة نظـر مـاركس فإن احدى هاتين الطبقتين في المجتمع الراسمالي هي الطبقة البرجوازية الـتي تمـتلك رأس المـال ووسـائل الانـتاج، ثـم الطـبقة العاملـة (البروليتاريا) الـتي لا تمـتلك سـوى أجـر مجهـودها في العمـل، وبالتالـي فـإن الطـبقة الـتي تمـتلك وسـائل الانـتاج هـي الطـبقة الأقـوى والأكثـر سـيطرة لـيس علـى المـستوى الاقتـصادي فحسب، وإنمـا علـى المستوى الاجتماعـي بمعـناه العـام، وهـذه تمـتلك حتـى وسـائل الضبط الاجتماعي وتسخيرها لخدمة مصالحها.

إن فكـرة الـتغير عـند مـاركس تخـضع لفكـرة التـناقض الديالـكتيكـي القـائم في عـالم الأشياء وفي طبيعة الحياة في المجتمع، فالتغير في المجتمع يأتي من طبقـتين احـداهما تعـرف طـريقها في ضـوء المنافـسة وحـق الملكـية الخاصـة الى امتلاك وسـائل الانتاج وهـي أقل عدداً وأكثر ثراءاً وقوة.

والثانيـة هـي الأكثـر عـدداً واضـطهاداً ويـزداد هـذا التـناقض حتى يتحقق ما يطلـق عليه بالوعـي الطبقي عند الطبقة العاملة (البروليتاريا)، ثم تهب هذه الطبقة فتلغـي الطبقـية في المجتمع، (بدران، وإمـام عـسكـر، 2003، ص131 -132) موثق في (الخمايسة، 2004).

وقـد أعلـن مـاركس أن تقـسيم العمـل الاجتماعـي لا يـتم علـى اسـاس عمـل الحـساب لمـواهب الأفـراد ومـصلحة الكـل، بـل يحـدث وفقـاً لقـوانين الإنـتاج

الرأسمالي للسلع فحسب، وبمقتضى هذه القوانين يبدو أن ناتج العمل (وهو السلعة) يتحكم في طبيعة النشاط الانساني وغايته (ليلة، 1991 : 143).

(وليام بونجر وتفسير الجريمة Bongr Willian:

أما " بونجر فقد نشر " في أمستردام سنة 1916م كتابه " الإجرام والظروف ألاقتصاديه " الذي أكد فيه وجود علاقات قوية بين الظروف ألاقتصاديه وظاهرة الجريمة فقال بان التطور الاقتصادي بصحبه تطور في مجال الجريمة فتحول الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي في القرن التاسع عشر كان مصحوبا" بتحول ملحوظ في ظاهرة الجريمة في حد ذاتها فقد كان طابع الجريمة العنف فأصبح طابعها الجديد الخبث والدهاء.

وهاجم " بونجر " النظام الرأسمالي وقال أن المجتمع الرأسمالي له مثالب عديدة متجسدة في الاستغلال والطبقية فهناك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ماثل في استخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء والبطالة وكل هذه العوامل الاقتصادية الرئيسية تترك أثارها على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع وأهمها الأسرة والمدرسة لذلك يرى " بونجر " أن كثافة السكان والحياة في ظل ظروف صحية سيئه ورداءة الحالة المعيشية وانخفاض مستوى الدخل وفقدان العناية بالأطفال ونقصان التعليم وانعدام تكافؤ الفرص وغير هذا وذاك من الظروف والأزمات الاجتماعية يؤدي إلى انفكاك عرى الأسرة وانعدام التكامل الاجتماعي وهذا بدوره يؤدي إلى الانحلال الذي يقود حتما إلى الانحراف والجريمة.

وقد قام بونجر (Bonger) بتفسير الجريمة على أنها ثمرة النظام الراسمالي لانه يرتكز على عدة من الفروض الاقتصادية الزائفة، كالاحتكار والمناقشة غير المشروعة، وذهب بونجر (Bonger) الى أن النظام الرأسمالي يدفع الفقراء الى الجريمة لأن الملكية الخاصة تستفز بطبيعتها الاعتداء على المال (Bonger, 1963)

وبصفة عامه فان أراء " بونجر " لم تفسر سوى اثر التقلبات الاقتصادية على الجرائم الواقعة على الأموال وبما أن هذه الجرائم لا تمثل سوى جزء فقط من الجرائم برمتيها فهناك الجرائم الواقعة على الأشخاص وجرائم الآداب العامة والطابع المميز لها دائما هو العنف وهي الجرائم لا تتأثر إلا قليلا بالتقلبات الاقتصادية (السمرى ، 1992).

لويس كوزر وتفسير الجريمة (Lewies Cozor):

من أهم الأعمال التي أثارت الانتباه إلى الأشكال المحافظة في نظرية الصراع أعمال اثنين من علماء الاجتماع هما " لويس كوزر " و" رالف دارندورف " حيث لفتت أعمالها انتباه علماء الاجتماع إلى الصراع وجعلت من منظور الصراع منظورا" أكثر اتساعا" وشمولا" في فتره الستينات وفي نفس الوقت ظهر الاتجاه الراديكالي الأكاديمي الذي كان يمثل إعادة عرض أو رؤية لأعمال " كارل ماركس".

ويذهب " كوزر"(Cozor) إلى أن الصراع يدعم أبناء الجماعة وينمى لدى الأفراد شعور الانتماء إليها وبالتالي فان هدفه الأساسي هو التدليل على الدور الايجابي للصراع والذي يتمثل في دعم البناء الاجتماعي للجماعات والمجتمعات وتحقيق التوافق والتكيف للعلاقات الاجتماعية. (السمرى، 1992).

ويرى " كوزر " أن الصراعات الداخلية المرتبطة بالأهداف أو القيم أو المصالح والتي لا تتعارض مع الافتراضات الرئيسية التي ترتكز عليها العلاقات الجماعية تكون عادة ذات وظائف ايجابيه بالنسبة لبناء الجماعة فهذه الصراعات تجعل من الممكن تحقيق إعادة التوافق والتكيف للمعايير والقوى الاجتماعية داخل الجماعة في ضوء الحاجات التي يستشعرها أعضاء هذه الجماعة أو الجماعات الفرعية.

وتختلف الجماعات من حيث استجابتها للصراعات الداخلية فالجماعات العالية التماسك أي التي تظهر درجة عاليه من التفاعل كما تعبر عن اندماج الأعضاء إنما تميل إلى إخفاء مظاهر الصراع والتغلب عليها وهي في الوقت ذاته تسمح بظهور فرص عديدة للعداء، ويقول أخر كلما كانت الجماعات اشد تماسكا اشتدت مظاهر الصراع على حين يلاحظ إن الجماعات التي يقل فيها التفاعل يكون الصراع الداخلي اقل قدرة على أحداث التفكك حقيقة أن هذه الجماعات تشهد أنواعا مختلفة من الصراعات، أن تعدد هذه النماذج يؤدي إلى تباين في توجيه طاقات الأفراد نحو اهتمامات عديدة ومن ثم يتركز الصراع في اتجاه واحد وبالتالي يهدد تماسك الجماعة، إذاً فالتنوع والتباين في أنماط الصراع يرتبط ارتباطا عكسيا بشدة هذه الصراعات وحدتها (الوريكات ، 2004).

رالف دارندوف والجريمة (Ralf Darendorf)

ويرى دارندوف أن هناك مجموعه من التغيرات هي المسؤولة عن ظهور المجتمع ما بعد الرأسمالي وتتخلص هذه الظروف فيما يلي :

1. نتيجة لنمو وتطور الشركات الصناعية والتجارية بعد حدوث طفرة كبيرة في تقدم التكنولوجيا ضعفت العلاقة بين الملكية والسيطرة على الصناعة إذ يمارس المديرون المتخصصون ذوي الرواتب العالية رقابه على الصناعة وذلك لإعطاء نوع من الشرعية لمراكزهم في هذه المؤسسات وفي المجتمع أيضاً" بطريقه مختلفة عما كان سائدا" في الماضي وبالمثل تغير الدور الرئيسي الذي يلعبه الرأسماليون.

- تغيرت أوضاع العمال في الشركات الصناعية وتباينت أوضاعهم التنظيمية واختلفت معدلات العمال المهرة وغير المهرة إذ ارتفعت نسبة العمال المهرة وقلت نسبة العمال غير المهرة ومن ثم انخفضت معدلات

التجانس في الوعي الطبقي بين العمال إذ أصبح العمال أكثر إدراكاً للفروق بينهم.

3. ازدادت معدلات الحراك الاجتماعي وبخاصة الحرك بين الأجيال وشهدت المهن الفنية العالمية معدلات حراك مهني مرتفعه (السمرى، 1992)

4. خلال السنوات الماضية لوحظ أن اللامساواة الاقتصاديه قد انخفضت معدلاتها بشكل ملحوظ إذ عملت الدولة على تحديد حد ادني لمستوى المعيشة لمواطنيها وفرضت ضرائب عاليه على الدخول المرتفعة وذوي الثروات الكبيرة ، ويذهب " دارندوف " إلى انه يمكن تشخيص المجتمع تشخيصا" صحيحا" على أساس الصراع بين الجماعات المصالح المتباينة وفي المجتمع ما بعد الرأسمالي سوف يصبح الصراع صراعا" منظما" يمكن التبوء به إذا خضع لقواعد محدده ومعروفه إذ أصبح لدى العمال الآن الحق في التعبير عن مصالحهم من خلال منظمات يعترف بها وميكانيزمات موافق عليها مثل التي تمارسها النقابات العمالية أهمها المساومة الجماعية (السمرى، 1992).

ويزعم دارندوف أن نقطة الضعف الرئيسية في تصورات ماركس ترجع إلى الطريقة التي ربط بها بين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبين ملكية وسائل الإنتاج ويؤكد دارندوف أن الطبقات الاجتماعية ليست بالضرورة جماعات اقتصاديه ومن ثم فليس من الضروري أن ينشا الصراع الاجتماعي عن علاقات الملكية ومن ثم فان سياسات الدولة ووظائفها ليس من الضروري أن تتشكل بواسطة الأساس الاقتصادي.

ويعتقد دارندوف أن علاقات السلطة تمثل الخاصية المميزة للمجتمع الحديث ففي كل مجتمع يكون لبعض الأفراد الحق أو السلطة لإعطاء الأوامر للآخرين وهؤلاء من واجبهم طاعة هذه الأوامر والامتثال لها.

ويعرف دراندوف الطبقات الاجتماعية بأنها فئات منظمه أو غير منظمه لأفراد يشتركون في مصالح ظاهرة أو كامنة تنشا عن أوضاعهم في بناء السلطة الذي يجدون أنفسهم فيها، وهكذا يصبح الصراع الطبقي من جهة نظره هو أية نوع من الصراع ينشأ بين الجماعات ذات علاقات سلطه مختلفة إذن مفهوم علاقات السلطة أصبح مفهوما" بديلا" أو أساسياً للصراع بين الطبقات الاجتماعية واستحال الصراع إلى مظهره من مظاهر هذه العلاقات.

الاتجاه الاشتراكي في تفسير الجريمة :

يهم أنصار الاتجاه الاشتراكي يوجه عام بكشف عيوب النظام الرأسمالي وإبراز مساوئ طبيعية المجتمع الرأسمالي، الذي يقوم في رأيهم على ظاهرة الاستغلال الطبقي ، الذي يؤدي بدوره إلى مختلف المشكلات الاجتماعية المعروفة. وقد أفاض الاقتصادي الهولندي (بونجيه) والمشار اليه سابقا في شرح وجهة النظر الاشتراكية. فابرز ما يصاحب المجتمع الرأسمالي من صراع طبقي ويؤدي بطبيعته إلى قيام أوضاع اجتماعية سيئة تشجع على ارتكاب الجريمة ولا شك أن (بونجيه) ينحو في ذلك نحو الاتجاه الماركسي ، الذي يقوم على تعاليم (كارل ماركس)Marx و(انجليز) Angels.

ويعتقد (بونجيه في هذا المجال أن الجريمة مظهر من مظاهر السلوك الإنساني الذي ينبعث عن طبيعة الإنسان الأنانية. ذلك أن مثل هذه الأنانية ليست فطرية موروثة ، وإنما مكتسبة تخضع إلى حد كبير لأسلوب الإنتاج. وقد بين (بونجيه) أن هذه الأنانية البشرية كانت تصاحب مختلف مراحل تطور وسائل الإنتاج، حيث اختفت مظاهر هذه الأنانية خلال بعض مراحل التاريخ البشري،

وظهرت أو اشتدت في فترات تاريخية أخرى. ولكن بتطور وسائل الإنتاج ، وظهر نظام تبادل السلع على نطاق واسع ، فقد صار الإنسان يعمل لحساب غيره، وظهرت المنافسة بين الأفراد على نطاق كبير. وقد اتخذت هذه المنافسة صوراً متعددة. فهناك منافسة بين البائعين وبين المشترين، للحصول على نفع يحقق لكل منهم غاياته القصوى من وراء هذا البيع والشراء. وهناك المنافسة بين البائعين الذي يقومون ببيع السلع المتشابهة ، وذلك للظفر في احتكار السوق وتحقيق اكبر قدر ممكن من الربح على حساب الأضرار بمصالح الآخرين. وثم منافسة أخرى تقوم بين العمل ورأس المال، وذلك لكسف ما يمكن كسبه على حساب استغلال كل منهما الأخر. (Bonger, 1963)

ويرى (بونجيه) إن نتيجة لمثل هذه المنافسة الشديدة فقط ظهرت الطبقية ، وظهر النظام الطبقي، وظهرت ظاهرة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. ومن مظاهر هذا الاستغلال ، استخدام الأطفال الصغار ، وتشغيل النساء، وظهور البطالة. ومثل هذه العوامل الاقتصادية الرئيسة لا شك تترك أثرها غير المباشر على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع ، وأهمها البيت والمدرسة. ولذلك يرى (بونجيه) أن كثافة السكان، والعيش في ظروف صحية غير ملائمة ، ورداءة الحالة المعاشية ، وانخفاض مستوى الدخل ، وفقدان العناية بالأطفال ، ونقص التعليم، وانعدام تكافؤ الفرص، وغير هذا وذلك من الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة ، هي التي تؤدي إلى تفكك الأسرة وانعدام التكافل الاجتماعي ، وهذا بدوره يؤدي إلى انحلال الأخلاقي، الذي يقود بدوره إلى الانحراف والجريمة (Bonger, 1916 :381-401) موثق في (الدوري، 1984).

ويتلخص تفسير (بونجيه) الاشتراكي في أن النظام الرأسمالي يؤدي إلى الجريمة ، وهو سبب كل الجرائم أو مولدها mother of all crimes. وذلك لان مثل هذا النظام يقوم على الفردية المطلقة والاستغلال. وعلى العكس من هذا النظام ، فأن النظام الاشتراكي يقوم على الجماعية والتعاون ، وهو البديل الذي يحقق

لنا إمكانية القضاء جميع المشكلات الاجتماعية بوجه عام وعلى مشكلة الجريمة بوجه خاص. وعلى الرغم من تقدير غالبية علماء الجريمة لأهمية البواعث الاقتصادية في تفسير الجريمة ، فان مثل هذا التفسير الاشتراكي كان قد تعرض إلى حملات كثيرة من الانتقادات التي تناولت مختلف فرضياته ونتائجه (الدوري، 1984).

لقد أشار الفقيه الايطالي (جاروفالو) إلى أن الجريمة لا يمكن أن تنسب إلى طبيعة الصراع الطبقي الذي يتميز به النظام الرأسمالي. وقد أشار بوجه خاص إلى انه وجد في دراساته أن عدد المجرمين الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة يكاد يساوي تماما" عدد من المجرمين الذي ينتمون إلى الطبقات الموسرة. ويعزو (جارو فالو) زيادة نسبة الإجرام بين الفقراء في بعض الأحيان إلى افتقار مثل هذه الطبقة إلى المال اللازم لتوكيل من يقوم بالدفاع عنهم أمام القضاء أو دفع تهمة الإجرام عنهم.

وكذلك أكد (جبرائيل تارد) Tarde على أن الزيادة الظاهرة في إجرام الفقراء من الطبقة العاملة قد لا ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي القائم ، وأنا أي ذلك الباعث النفسي لهذه الطبقة للحصول على الثروة (Gillin, 1926) موثق في (الدوري، 1984).

وفي دراسة إحصائية مستفيضة تناولت ثلاثة آلاف من المجرمين الانجليز المقيمين في سجن بارك هيرست Parkhurst بانجلترا لم يجد الطبيب الانجليزي (جورنغ) أية أهمية تذكر للحالة الاقتصادية للعائلة التي نشأ فيها المجرم الانجليزي، ولا مدى علاقة ذلك بالعودة إلى الإجرام. كما ولم يتأكد (لجورنغ) بوجود علاقة للمهنة بالجريمة ، ولو انه رأى أن يعص أنواع الحرف ذات شيء من العلاقة بالجريمة، حيث تمهد لارتكاب بعض أنواع الجرائم أكثر من غيرها (Gillin , 1926) موثق في (الدوري، 1984).

الاتجاهات الاقتصادية في تفسير الجريمة:

الاتجاه الاقتصادي:

لقد بدأ الاهتمام بدراسة البواعث الاقتصادية كسبب من أسباب السلوك الإنساني بوجه عام، وعلاقة هذه البواعث بالجريمة والسلوك الإجرامي بوجه خاص، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد اتسع نطاق الدراسات الاقتصادية حتى شملت مختلف جوانب البحث في البواعث الاقتصادية، التي يمكن أن تصلح سببا" في تكوين السلوك الإجرامي. ولذلك فقد تناولت تفاوت كتلة الجريمة من جهة، ومن الجهة الأخرى دراسة بعض الظروف والظواهر والعوامل الاقتصادية وعلاقتها ببعض المشكلات الاجتماعية القائمة، كمشكلة الكحولية، ومشكلة البغاء، ومشكلة التعصب العنصري، أو غيرها من المشكلات الأخرى.

ومن ذلك فقد ظلت مشكلة الفقر بوجه خاص تشكل ابرز الظواهر الاقتصادية في التفسير الاقتصادي للجريمة. فمنذ عام (1891) توالت دراسات أوروبية متعددة تناولت موضوع الفقر من جوانب مختلفة. ومن أهم هذه الدراسات الاقتصادية دراسة ((الفرد مارشال)) Marshal، ودراسة ((هنري جورج)) George، ودراسات ((كارل ماكس)) ، Marx، ودراسات ((جارلس بوت)) Boot، ودراسات ((جاكوب ريس)) Riis، ودراسات ((جين ادمز)) ، Adames، ودراسات ((وليام بونجيه)) Bonger ، وغيرها من الدراسات الأخرى.

وترتكز معظم هذه الدراسات على التفسير الاقتصادي المادي للتاريخ ، أو ما يعرف في هذا المجال بالحتمية أو الجبرية الاقتصادية Economic Determinism. ذلك أنها تقوم على الاعتقاد بأن التنظيم الاقتصادي لمجتمع ما هو الذي يقرر إلى حد ما جميع التنظيمات الاجتماعية والثقافية لذلك المجتمع. ومع هذا فان غالبية هذه الدراسات لم تنصب بالدرجة الأولى على بحث ظاهرة السلوك الإجرامي،

بقدر اهتمامها بمعالجة بعض المشكلات الاجتماعية الناشئة عن الحتمية الاقتصادية ذاتها.

وغالبا" ما تدرج مختلف الدراسات الاقتصادية للجريمة تحت ما يعرف بالمدرسة الاشتراكية في علم الإجرام The Socialist School. والتي أشارت اليها الدراسة الحالية، وهي مدرسة علمية ظهرت الإحصائية في البحث وجمع المعلومات المطلوبة ، وهذا يقربها من أسس المنهج العلمي إلى حد كبير(الدوري، 1984 : 106).

وربما شغلت مشكلة العلاقة بين الاقتصاد وبين الجريمة جزء" لا يستهان به من جهود الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع فترة طويلة من الزمن. ويبدو أن علماء أوروبا كانوا اسبق من غيرهم في الاهتمام بهذه المشكلة على نطاق واسع. لقد قدموا في هذا المجال مجموعة من الفرضيات والنظريات المختلفة التي حاولت إظهار مختلف العوامل والظروف الاقتصادية في تكوين السلوك الإجرامي. وقد قلدهم بعض العلماء الأمريكيين في هذا الحقل، فظهرت لهم دراسات أميركية اقتصادية متعددة. وفي هذا الصدد لا بد من ذكر أهم هذه الدراسات بشيْ من التحليل والإسهاب.

1. دراسة العلاقة بين اختلاف المواسم والفصول وبين تفاوت كتلة الجريمة: وهذه محاولة رائدة لوضع تقويم موسمي للجريمة. لقد وضع العالم الفرنسي ((لاكاسان)) Lacass Agne تقويما" سنويا" للجريمة ، أوضح فيه كيفية توزيع الجرائم المتعلقة بالاموال في فرنسا خلال السنوات 1870-1827 وفقاً لأشهر السنة. وقد كشف أن أعلى نسبة لهذه الجرائم هي التي تقع خلال مدة ستة أشهر من السنة بشكل واضح دون بقية الأشهر الأخرى. وقد عزى مثل هذه الظاهرة إلى وجود بعض الظروف الاقتصادية التي تصاحب هذه الشهور، كارتفاع نسبة البطالة، وزيادة الطلب على بعض السلع المعاشية دون غيرها (Gillin, 1926) موثق في (الدوري، 1984).

2. دراسة العلاقة بين الجريمة وبين تفاوت نشاط الحركة التجارية trade cycle: وقد ظهرت بعض الدراسات الاقتصادية التي تناولت بحث العلاقة بين اختلاف أسعار بعض المواد المعاشية، كالقمح والطحين، وبين تفاوت نسبة ارتكاب جرائم السرقات.وظهرت دراسات أخرى اهتمت بموضع العلاقة بين الجريمة وبين بعض الظروف والأحداث الاقتصادية، كارتفاع أو انخفاض نسبة المبيعات في السوق التجارية ، وظاهرة الركود التجاري، وكمية إنتاج مادة الصلب أو الفحم ، وظاهرة ازدياد أو قلة الاستيراد، أو غيرها من الظروف الأخرى. وحين ظهور الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي في عام 1930 ، اهتمت بعض الدراسات الاقتصادية لتحليل مدى اثر مثل هذه الأزمة الاقتصادية على نسبة الإجرام في أمريكا ومع هذا فقد تعرضت مثل هذه الدراسات إلى حملات كبيرة من النقد ، الذي وجه إلى نتائجها ، والى مناهجها ، حيث أخفقت جميعها في اظهر علاقة سببية بين الجريمة وبين أي من هذه الظروف أو العوامل الاقتصادية المتعددة. إذ على العكس من ذلك ، فهناك ما يشير إلى أن الجريمة، كظاهرة اجتماعية، قد تزداد نسبتها خلال فترات الرخاء الاقتصادي. وهذا ما أظهرته بعض الدراسات الأميركية المتأخرة ، التي تناولت عددا" غير قليل من المدن الأميركية الكبرى (Gillin, 1926) موثق في (الدوري، 1984).

3. دراسة الحالة الاقتصادية للمجرمين : وهذه دراسات قامت على بعض الفرضيات التي تحاول ربط الجريمة بالفقر. إذ أن الشائع بين الناس أن الأشخاص الفقراء هم الذين يرتكبون الجريمة بنسبة كبيرة ، قد تبلغ أضعاف نسبة ما يرتكبه الأغنياء. ولأجل ذلك، فقد افترض البعض أن الجريمة تزداد بازدياد الفقر، أي بانخفاض المستوى الاقتصادي للإفراد. وقد قامت دراسات اقتصادية لاختبار صحة مثل هذه الفرضيات الشائعة. وهي تعتمد على نوعين من المعلومات. أولهما الإحصائيات الجنائية. وهذه تشتمل على بيان عدد الأشخاص الذين يقبض

عليهم عن جرائم مختلفة ، وبيان من أدين من هؤلاء من قبل المحاكم الجنائية المختصة ، وعدد من يرسل منهم لقضاء مدة محكوميته في السجون أو المؤسسات الإصلاحية المختلفة وغالبا" ما تشير هذه الإحصائيات الجنائية المختلفة إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للمجرمين بشكل عام. وهذا يفيد بأن جميع المجرمين ينتمون إلى طبقة اقتصادية دنيا، تتميز بمستوى دخل يقل عن معدل الدخل المتوسط. أما النوع الأخر من المعلومات التي تعتمد عليها مثل هذه الدراسات فهي المعلومات المتحصلة نتيجة الدراسات الايكولوجية المقارنة. وفي هذا المجال أظهرت بعض الدراسات الايكولوجية ، التي تناولت عددا" غير قليل من المدن والمناطق الجغرافية المختلفة ، إن هناك مناطق إجرامية معينة ، تتميز بمستوى اقتصادي منخفض ، وذلك بالنسبة إلى غيرها من المناطق الجغرافية الأخرى. ومن ابرز هذه الدراسات الايكولوجية تلك التي قام بها العالم الأميركي ((اوجبرن)) Ogburn ، والتي تناول فيها اثنين وستين مدينة أميركية. وكذلك دراسة العالمين الاميركيين (شو) Shaw و(ماكي) McKay التي تناولت إحدى وعشرين مدينة أميركية.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات الاقتصادية التي تناولت علاقة الجريمة بالفقر إلا أنها لم تفلح في إلقاء الضوء الكافي على العلاقة السببية بين الفقر والجريمة. بر على العكس من هذا ، فقد أظهرت بعض الدراسات اللاحقة، كدراسات العالمين الاميركيين ((هيلي)) Healy و((برونر)) Bronner، ودراسات العالم الانجليزي ((سيرل بيرت)) Burt ، ودراسات الطبيب الانجليزي (جورنغ) Goring ، ودراسات العالمين الأمريكيين الينور ((وشيلدون جلوك)) Glueck وجود علاقة ضئيلة بين الاثنين أو لا علاقة بينهما البتة (Taft, 1956 : 175).

4. دراسة العلاقة بين الجريمة وبين المهنة : وهذه دراسات أوروبية رائدة تناولت موضوع التوزيع المهني للمجرمين الذين يرسلون إلى المؤسسات العقابية المختلفة. ومن ابرز هذه الدراسات تلك التي قام بها الاقتصادي الهولندي

((بونجيه)) Bonger في ايطاليا خلال السنوات 1891 - 1895. والذي تمت الاشارة اليه. وقد اظهر(بونجيه) أن الجريمة في ايطاليا تصل ذروتها أو اقتصادها بين المهن التجارية بوجه عام. ومن ثم تبدأ بالانخفاض قليلا" كلما اتجهنا نحو المهن الزراعية والمهن الصناعية والحرف اليدوية، حتى تكاد تصل أدناه بين أصحاب المهن الفكرية (Gillin , 1926) موثق في (الدوري، 1984). كما وقامت دراسات أخرى في هذا المجال، حيث كشف بعضها عن وجود علاقة بين ازدياد نسبة الجريمة ، وبين بعض المهن الزراعية والصناعية في ألمانيا.

5. دراسة العلاقة بين الجريمة وبين بعض الظواهر الاقتصادية الشائعة كاستخدام الأطفال وتشغيل النساء وظاهرة البطالة: وقد اعتبرت ظاهرة البطالة في مقدمة هذه الظواهر الاقتصادية المختلفة، حيث تناولتها غالبية الدراسات الاقتصادية، التي قامت في هذا المجال. وتقوم هذه الدراسات على الفرضية الشائعة المألوفة بين الناس ، وهي أن البطالة تقود إلى الانحلال الخلقي أو ارتكاب الرذائل، وأن العمل الدائب المنتظم هو السبب الذي يصرف الفرد عن ارتكاب الجريمة. وقد قال الفيلسوف الفرنسي(جبرائيل تارد) Tarde أن العمل وحده هو عدو الجريمة الأول. كما واظهر (بونجيه) (Bonger) في بعض دراساته الاقتصادية ، إن البطالة بوجه خاص تقود إلى الكحولية. وهذا وتشير الإحصائيات الجنائية الأميركية المتحصلة بشأن حالة المجرمين في أميركا إلى أن نسبة البطالة كبيرة بين السجناء قبل دخولهم إلى المؤسسات العقابية. وظهرت دراسات أخرى كشفت بعض العلاقة بين البطالة من جهة وبين بعض أنواع الجرائم المتصلة بها، كجريمة التشرد، وجريمة السرقة. ويبدو أن جميع مثل هذه الدراسات لا تخرج عن الإطار النظري العام لبحث العلاقة بين الفقر والجريمة، وما قد يصلح القول به عن ظاهرة الفقر هو ما ينطبق في جوهره على حالة البطالة ذاتها. ذلك أن لكليهما اثاراً متشعبة متكاملة، تنصب على حياة الفرد، وعلى حياة أسرته على السواء. وعلى العموم، فان مثل هذه الدراسات لم تهيئ الدليل

العلمي على وجود علاقة سببية بين البطالة والجريمة. فهي لا تتعدى حدود تلك الملاحظة الشائعة التي تظهر أن نسبة الإجرام تزداد بين العاطلين أكثر من غيرهم (موثق في الدوري، 1984).

6. دراسة الإجرام المحترف : والمجرم المحترف هو من اتخذ الجريمة حرفة ومهنة ، ومن النشاط الإجرامي عملا" اعتياديا" من أعمال العيش. ولذلك فأن باعثه الأول على ارتكاب الجريمة هو الحصول على كسب مادي في معناه الاقتصادي العام. ومهما يكن من أمر مثل هذا الباعث الاقتصادي، الذي لا يختلف عن الباعث الاقتصادي الذي يحرك رجل الأعمال في عمله أو التاجر في تجارته، فان المجرمين المحترفين يشكلون صنفا" خاصا" أو طبقة خاصة من المجرمين في المجتمع. ولعلا من ابرز الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الإجرام المحترف تلك التي قام بها(ايدون سذر لاند) Sutherland ، اللص المحترف The Professional thief. لقد أوضح(سذر لاند) كيفية تطور الإجرام المحترف ، وبين مراحل انتقال المجرم من عالم الهواة إلى عالم الاحتراف، مع ما يصاحب هذا الانتقال من تطورات مختلفة يمكن أن تلحق بعناصر شخصية المجرم ، وتتناول أسلوب تفكيره وفلسفته في الحياة.

7. دراسة العلاقة القائمة بين النظام الاقتصادي للمجتمع وبين الجريمة : ومثل هذه الدراسات هي التي تعكس التفسير الاشتراكي للجريمة. وتعد دراسات الاقتصادي الهولندي ((وليام بونجيه)) Bonger خير من يمثل هذا الاتجاه الاشتراكي أو ما يعرف بالمدرسة الاشتراكية في علم الإجرام.

الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة

إن تعقد الظاهرة الاجرامية وتعدد العوامل الداخلة في تشكيلها جعل من الصعوبة بمكان الأخذ بالنظريات الأحادية الطرف لتفسيرها، حيث إن الخطأ الذي وقعت فيه المداخل القدرية والاجتماعية هو أنها فسرت طرفاً من الظاهرة

وأغفلت أطرافها الأخرى، مما وسم التنظير للسلوك الاجرامي باشكالية عمدت المدرسة التكاملية الى حلها وذلك بالجمع بين متغيرات هذه النظريات للتوصل الى فهم أفضل للسلوك المنحرف. وتنطلق المدرسة التكاملية ي تفسيرها للسلوك الاجرامي من نقاط رئيسية ثلاث، هي :

1. الشمولية، أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفاعل فقط.
2. عدم الارتباط باختصاص معين، بل محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت السلوك المنحرف.
3. تعدد العوامل، أي أن الجريمة لا تفسر بعامل واحد بل بمجموعة من العوامل.

وقد حاولت نظريات الاتجاه التكاملي أن تربط العوامل الشخصية والاجتماعية والثقافية في صوره من التفاعل الدينامي، أي تآلف العوامل المسببة للجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية كما تبدو متفاعله مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه (بدر الدين، 1984) مؤكدة الأبعاد الأساسية لعلم الاجرام والمتمثلة بالجوانب الثقافية التي تتضمن القيم والمعايير والمعاني والجوانب الاجتماعية التي تشمل النظم والجماعات والأوضاع والأدوار والبناء الاجتماعي، والجانب الشخصي الذي يشير الى الدوافع والاستعداد والميول والرغبات والتطلبعات والامكانيات التي تترجم الى الاتجاهات وصور السلوك المختلفة (شتا، 1987 :86).

وهي بذلك تنظر الى الانسان على أنه وحدة عضوية، نفسية، اجتماعية، ويمكن اعتبار نظرية الاحتواء Containment على أنها نظرية متكاملة تجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية وقد اقترحها ريكليس Recless كبديل لنظريات علم الاجرام مفترضاً ان هناك نوعين من الاحتواء (أو الكبح) الأول داخلي يتمثل في قدرة الفرد على الامساك عن تحقيق رغبته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية.

الثاني احتواء خارجي يتولاه البنا الاجتماعي في ضبط سلوك الافراد ويتمثل في قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية في أن تجعل لمعاييرها أثراً فاعلاً للأفراد وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية في حين تتمثل قوة الاحتواء الداخلي في مدى مقاومته لعوامل دفع متمثلة في توترات داخلية وشعور بالنقص والعدوانية (بدر الدين، 1984).

ومن النظريات الأخرى التي تمثل الاتجاه التكاملي خير تمثيل نظرية الفرصة Opportunity إذ يرى أصحابها (كوهن وفيلسون) أن حدوث الجريمة المكاني والزماني يستوجب وجود ظروف معينة مثل الهدف، والشخص المدفوع للجريمة، وغياب الحماية اللازمة ضد الجريمة (عدم وجود شرطة أو رقابة داخلية عند الفرد أو ضبط اجتماعي) (البداينة، 1999).

كما يرى بعض الباحثين أن نظرية الاغتراب Alienation هي نظرية تكاملية تعكس حالة البناء الاجتماعي من جوانبه الثقافية والاجتماعية والشخصية وتؤدي الى فهم أقرب لواقع الجريمة. والاغتراب حسب هذه النظرية هو مفهوم تجريدي يشير الى حالة الانفصال عن القيم والمعهاني والمعايير ويتحدد من خلال مفاهيم اجرائية هي: فقدان السيطرة نتيجة لغياب القدرة على التأثير في المحيط الاجتماعي للفرد، وفقدان المعنى ويتمثل في غياب الاهداف وفقدان المعايير ويعني الانفصال أو تصدع بناء المعايير، وترتبط أبعاد الاغتراب هذه بصورة مباشرة بالجريمة والانحراف.

لقد حظيت النظريات التكاملية بتأييد واسع وذلك لأهميتها في تحليل دور الشخصية كمتغير وسيط بين الضغوط الاجتماعية وبين ظهور الجريمة غير أنها اقتصرت على تأثير الشخصية بالظروف، وعجزت - كما يرى البعض – عن تفسير الطابع الاجتماعي للجريمة والذي يختلف باختلاف البناء الاجتماعي والذي يتوجب تفسيره على مستوى الجماعة أو المجتمع ككل. (المشهداني، 2005).

2.2 الدراسات السابقة:

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة عدم وجود دراسات على حد علم الباحث تبحث بشكل مباشر في اثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظار العاملين في جهاز الأمن العام الأردني، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان، وحيث كان ذلك ممكنا لتحقيق أهدافها، وفيما يلي عرض لأهمها:

أ. الدراسات العربية:

أجرت (المراشدة، 2009) دراسة بعنوان الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة من 2000– 2008، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الجرائم الاقتصادية في الأردن وأنواعها، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم، والأدوات المستخدمة في ارتكابها، والكشف عن أهم العوامل والأسباب المؤدية إلى ارتكابها، وكذلك التعرف إلى علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم الاقتصادية بالعوامل والأسباب المؤدية لارتكابها، والتعرف على أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجرائم الاقتصادية، حيث اعتمدت الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة :من حيث الجرائم الاقتصادية المرتكبة في الأردن من عام 2000 - 2008 فقد تبين أن الجرائم الاقتصادية تزداد من عام للآخر، وأن أكثر الجرائم الاقتصادية كانت جرائم السرقات، تليها جرائم إساءة الائتمان، ثم جرائم الاحتيال، ثم الاختلاس والرشوة، وأن الذكور أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية من الإناث، حيث بلغت نسبة جرائم الذكور 93.3٪ مقابل 6.8 للإناث. وأن ذوي الدخول المتدنية والمنخفضة هم أكثر ارتكاباً للجريمة، وأن أكثر العوامل والأسباب وراء ارتكاب الجرائم الاقتصادية كان

الحصول على المال باعتبار أن قيمة الفرد بما يملك، وأن المال العام ملك للجميع، وجاء الفقر بالدرجة الخامسة من حيث أهميته كدافع للجريمة.

وفي دراسة قامت بها (العلاوي، 2009) بعنوان " العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن(1997 -2006)" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن، وتمثل مجتمع الدراسة في السلاسل الزمنية خلال الفترة المحددة (1997–2006) وتوصلت الدراسة إلى:

1. وجود فروق ذات دلاله إحصائية للفروق في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم وكانت الفروق لصالح أقليم الشمال والوسط والعاصمة.
2. وجود علاقة ارتباط سلبية وقوية بين المعدل العام للجريمة، ومؤشرات التنمية البشرية.
3. وجود علاقة ارتباط سلبية وقوية بين معدل الجرائم الواقعة على الإنسان، ومؤشرات التنمية البشرية

أجرى كل من (العبدالرزاق، والوريكات، 2008) دراسة بعنوان" أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن: منهج تحليل التكامل المشترك" حيث هدفت إلى بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجريمة في الأردن خلال الفترة (1973 - 2006). ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وتم الحصول على البيانات اللازمة من مديرية الأمن العام ودائرة الإحصاءات العامة ونشرات البنك المركزي. وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات، وطريقة جوهانسن - يوليوس للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. ودلت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل. وبذلك فإن هناك علاقة سببية بين المتغيرات إلا أن الاتجاه غير محدد. وتشير نتائج نموذج تصحيح متجه الخطأ ودالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة وأن اتجاه السببية من البطالة إلى الجريمة. وكذلك هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة وأن الاتجاه من الدخل إلى الجريمة..

وفي دراسة قام بها (الزين ، 2007) بعنوان التغيرات في حجم الجرائم الاقتصادية وعلاقة ذلك بالعوامل التنموية في المجتمع السعودي حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين بعض أنماط الجرائم الاقتصادية والمتغيرات التنموية في المجتمع السعودي والتعرف على مدى التباين في نمو حجم الجرائم الاقتصادية وعلى العوامل التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية التي أسهمت في هذا التباين وذلك من خلال تتبع ظاهرة الجرائم الاقتصادية من منظور اجتماعي وعلى مستوى النسق الكلي خلال فترات زمنية مختلفة وتوصلت الدراسة إلى أن حجم التباين في نمو الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي ليس كبيرا" واحتلت الجرائم الاقتصادية الموجه ضد الملكية الفردية المرتبة الأولى بينما احتلت الجرائم الاقتصادية الموجه ضد النظام العام بالمرتبة الأخيرة وبينت الدراسة انه كلما ارتفع كل من معدل الدخل القومي الإجمالي ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي ومعدل العاملين بالقطاعات الاقتصادية التعدينية كلما ارتفع معدل هذه الجرائم.

وأجرى (الحنيطي، والكرابلية، 2007) دراسة بعنوان " دراسة العلاقة

وفي دراسة (الغطريفي، 2006) بعنوان العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عمان. وأظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين معدل الجريمة وكل من المستوى الصحي والتعليمي، . وبوجود علاقة ارتباطية بين المعدل

العام للجريمة ومستوى التنمية البشرية وعلاقة ارتباطية ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ومستوى التنمية البشرية وغير دالة إحصائياً. ووجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين كل من معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ومستوى التنمية البشرية وفقاً للفترة(1993 - 2004).

وأجرت (الطراونه، 2007) دراسة بعنوان العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن ، دراسة تحليل المضمون للفترة الواقعة (1980ـ2005) حيث اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل المضمون الذي ينطلق من دراسة وتحليل الأبعاد النظرية لمضامين الجرائم الاقتصادية وجريمة الملكية الاقتصادية ، واستندت الدراسة على الإحصائيات المنشورة عن القطاع الواردة في المصادر الحكومية ومديرية الأمن العام ، حيث تكون مجتمع الدراسة على سلاله الزمنية خلال الفترة المحددة (1980ـ2005) لجرائم الملكية الاقتصادية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن ، وتوصلت الدراسة في الأردن إلى وجود علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي وجرائم الملكية الاقتصادية ، وان جرائم الملكية الاقتصادية تفسر ما مقداره(88.3٪) من التباين في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ووجود علاقة بين متوسط دخل الفرد سنويا" وجرائم الملكية الاقتصادية وان جرائم الملكية الاقتصادية تفسر ما مقداره (82.3٪) من التباين في متوسط دخل الفرد سنويا"، كما توصلت الدراسة إلى انه لا توجد علاقة بين البطالة وجرائم الملكية الاقتصادية.

وأجرى (الخوالدة، 2005) دراسة بعنوان التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن، حيث هدفت دراسته إلى تحديد العوامل المسببة للجريمة وما ينجم عنها من آثار وتحليل العلاقة بين الجريمة والعوامل المؤثرة فيها في الأردن وفي محافظة البلقاء حيث قام الباحث بجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالجريمة على مستوى الأردن وعلى مستوى منطقة الدراسة، قام الباحث باستخدام استبانة

كـأداة لدراسـته حيث اسـتخدم أسـاليب التحليل الوصـفي والكمـي والكارتوجرافي، وتوصلت دراسته إلى أن الجريمة ما زالت ضمن نطاق الظاهرة الاجتماعية وذلك من خلال انخفاض معدل الجرائم السنوي مما يشير إلى أن هناك تحسن في مكافحة الجريمة، وأن هنالك علاقة قوية بين ارتكاب الجرائم وزيادة عدد السكان في المدن والبطالة والعمالة الوافدة والكثافة السكانية والفقر.

وأجرى (عبد السلام ، 2005) دراسة بعنوان اقتصاديات الجريمة المحددات الاقتصادية للجريمة دراسة مقارنه مع التطبيق على عينه من سجناء احد السجون المصرية حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الاقتصادية للجريمة في سجن القاهرة المركزي تكونت عينه من السجناء بلغ حجمها (322) سجين اختيروا بطريقه عشوائيه بسيطة توصلت الدراسة إلى نتائج من بينها أن (62٪) من المبحوثين كان احد دوافع ارتكابهم للسلوك الإجرامي كان الحاجة إلى المال وكان جريمة الشيكات دون الرصيد هي أكثر الجرائم المرتكبة لدى عينه السجناء، وان الجرائم المتصلة السرقة وتعاطي المخدرات والقتل أكثر أنماط الجرائم انتشاراً.

وأجرى (الشراري، 2004) دراسة بعنوان اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية حيث طور الباحث مقاييس للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجانحين وقام بمسح مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (12) حدث والمقيمين في دار الملاحظة الاجتماعية في منطقة الجرف، وتوصلت الدراسة إلى أن تزايد نسب انحراف الأحداث كلما زاد عمر الحدث كان مستواه التعليمي متوسطا"، وان مستوى التعليم للحدث لعب دورا" في تحديد أي من الوالدين يعاقب الحدث حيث كانت النسبة المرتفعة لمعاقبة الأب للحدث مستوى تعليمها متوسط وان هناك ارتباط بين قيادة الحدث للمركبة ومكان السكن حيث تبين بان

الأحداث الذين يسكنون في منطقة الجرف يرتكبون مثل هذا السلوك وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات حول الدوافع الكامنة وراء سلوك انحراف الأحداث وتحديدا" إجراء دراسات للدوافع الكامنة وراء جرائم السرقة والمشاجرات.

وفي دراسة أجراها (حمزة، 2004) بعنوان رؤية نفسية اجتماعيه للجريمة الاقتصادية في مصر حيث ركز الباحث على أهمية القيم والنسق القيمي باعتبار أن القيم الايجابية البناءة تعتبر بمثابة العمود الفقري وحجر الزاوية للنمو والتقدم ولأنها مسئوله أيضا" عن السلوك السوي وسلوك الإنسان هو بكل بساطه محصلة أنواع من رد الفعل على البيئة التي يقيم فيها وهو نتيجة الصراع الذي يقوم بين دوافعه الغريزيه وبين الأوضاع والقيود التي تفرضها تلك البيئة عليه وتوصل الباحث إلى أن التغيرات التي طرأت على شكل الجريمة الاقتصادية والتغير في أنماطها بان التركيز كان متجه إلى السياسيات المتبعة في ذلك دون اهتمام بالأبعاد الاجرائيه أو التطبيقية مما يؤدي إلى خلق فجوه بين القول والفعل والكلمة والممارسة والى خلق فجوه بن معدلات التحولات المجتمعية والاقتصادية وبين قدرة الأفراد على استيعاب التغير وإعادة تكيفهم مع التنظيم الجديد مما أدى إلى اهتزاز المجتمع منتقلا" من حال إلى حال بدون تدريج محسوب فوقع خلل هائل في منظومه القيم الاخلاقيه، وهذا الوضع يعطي الفرصه لظهور بعض انماط السلوك المنحرف مثل السرقة والتهريب والسمسرة والرشوة والاثراء غير المشروع والاتجاء بالاغذية الفاسدة والعمولات.

واجرى (البكر ، 2004) دراسه بعنوان العلاقة بين معدلات البطالة وبين معدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية، باستخدام بيانات التعداد السكاني لعام 1992 وتم استخدام منهجية طريقة المربعات الصغرى في تقدير العلاقة بين المتغيرين. وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين معدلات البطالة وبين كل من المستوى التعليمي والجريمة.

واجرى (الزعبي، 2004) دراسة بعنوان اثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية في الميل نحو السلوك العدواني لدى طلبة الجامعة الهاشمية حيث هدفت الدراسة إلى التعرف إلى اثر بعض المتغيرات في الميل نحو السلوك العدواني لدى طلبة البكالوريس في الجامعة حيث تكون مجتمع الدراسة من الطلبة المسجلين في مرحلة البكالوريس للعام الدراسي 2003 - 2004 والبالغ عددهم (13974) طالبا" وطالبة وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة الميل في السلوك العدواني نحو الذات قد تصدرت درجات الميل نحو السلوك العدواني وجاءت بعدها درجة الميل للسلوك العدواني نحو الآخرين وان جميع مجالات درجات الميل نحو السلوك العدواني كانت بالاتجاه المنخفض لدى أفراد عينة البحث وتأثر درجة الميل نحو السلوك العدواني بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية ، وأوصت الدراسة بضرورة تبني وسائل الإعلام برامج توعية تربوية للأسرة بأهمية دورها التربوي ومسؤوليتها في التنشئة الاجتماعية وضرورة الحسم من قبل إدارات الجامعات المختلفة في تعاملهم مع الطلاب من خلال تطبيق اللوائح والتعليمات على مخالفات الطلبة دون تهاون أو مجاملة.

وأجرى (النجداوي، 2003) دراسة بعنوان الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن ، حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود ارتباط بين الجريمة والسلوك الجرمي والوضع الاقتصادي المتدني كوجود البطالة وان هناك ارتباط بين الجريمة ومشكلات الأسرية ذات الوضع المادي المتدني ونوعية المسكن.

وأجرى (المعلا، 2003) دراسة بعنوان"الجريمة المنظمة والفساد" حيث بيّن فيها أن الفساد والجريمة المنظمة ظاهرتان متمايزتان ومتداخلتان في آن واحد؛ إذ بينهما علاقة تبادلية، مما يشكل خطرا وتهديدا كبيرين للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستويين الوطني والدولي، وقد أشار إلى

أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نصت على الفساد ضمن الجرائم التي تعالجها الاتفاقية، وفي هذا الإطار ركزت الاتفاقية على الرشوة المتعلقة بالموظف العمومي، داعية الدول الأطراف إلى تجريم أشكال الفساد الأخرى. ثم تحدث عن الفساد باعتباره بيئة صالحة للجريمة المنظمة؛ جاذبة ومشجعة لممارسة نشاطات الجريمة المنظمة وتوسيعها، وأن الجريمة المنظمة تستغل بيئة الفساد في المستويات السياسية العليا، ثم بيّن كيف يكون الإفساد أداة رئيسة مفضلة لدى مؤسسات الإجرام المنظم؛ تستخدمه بكل صوره الممكنة لحماية كيانها، وتأمين عملياتها، واكتساب المزايا، وغسل الأموال وإعادة استثمارها في الأنشطة المشروعة، وأوصت الدراسة أن مكافحة الفساد في ذاته يعتبر دعما لمكافحة الجريمة المنظمة.

وفي دراسة قام بها (الجهني، 2003) هدفت إلى تحديد الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربي، وأكدت الدراسة أن الفساد والرشوة صنوان يمثلان أعظم الأخطار التي تهدد الاقتصاد والتنمية، بل إن آثار ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية لا يقل خطرها وانعكاساتها السلبية على أمن الدولة ومواطنيها. وقد ذكر أن من أسباب الفساد حرص الإنسان على كسب المال مما جعل الكثيرين منهم يمتطون صهوة الفساد المالي والإداري مستغلين السلطة والنفوذ والقوة، وأن الفساد مشكلة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات، حيث ينمو ويترعرع مع غياب الرقابة الحقيقية الجادة، والمحاسبة والعقوبة الرادعة، وغياب الأنظمة والقوانين واللوائح الواضحة التي تشدد على منع الرشوة وقبول الهدايا. وذكر أن تضخم الجهاز الحكومي في الدول العربية من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة ومصالح، وما اعتراها من الضعف والقصور في الأداء، وسوء تنظيمها الإداري والمالي جعلها محلا لاستغلال ذلك الخلل الذي ينتشر فيه الفساد والرشوة والمحسوبية، حيث يتاجر الموظف بالوظيفة العامة مستغلا وجوده فيها وما تمنحه له من سلطات لتحقيق مصالحه الشخصية

والمصالح غير المشروعة لذويه. وأوصت الدراسة أنه لا بد من الانتقال من الحملات العشوائية المؤقتة والتصريحات الإعلامية إلى رفع شعار (لا للفساد) بشرح خطورته على الاقتصاد وعلى التنمية والمجتمع، وتنوير الرأي العام بأضرار الوساطة والمحسوبية، وبيان موقف الشريعة الإسلامية من ذلك.

أما دراسة (البداينة، 2003) بعنوان" واقع الجريمة في الوطن العربي" وهدفت إلى بيان حجم الجريمة في المجتمع العربي للفترة من 1990 -1999م، وقد أظهرت هذه الدراسة وجود تباين كبير في حجم الجريمة ومعدلاتها في الوطن العربي، ووفق مستوى التنمية يلاحظ أن حجم الجريمة متباين عكسياً مع مستوى النمو (عالي، متوسط، منخفض) وتبين من خلال الدراسة انخفاض معدل جرائم القتل العمد(3.4) جريمة سنوياً لكل (100.000) من السكان والاغتصاب(5.6) والسطو المسلح (18.1) جريمة سنوياً، في حين ترتفع معدلات حالات الإيذاء البليغ(30.3) جريمة، وبلغت جرائم سرقة السيارات (37.8) جريمة سنوياً وفي جرائم خرق حرمة المنازل (12) جريمة سنوياً إما السرقة بالإكراه كانت (12.2) جريمة سنوياً في حين تصل إلى أدنى معدلاتها في جرائم الحريق العمد (11) جريمة سنوياً لكل (100.000) من السكان.

وأجرى (السويدي، 2001)، دراسة بعنوان " العوامل الاقتصادية وأثرها في الإجرام في دولة الامارات العربية المتحدة "، حيث هدفت الدراسة في البحث عن العوامل الاقتصادية واثرها على الجريمة في الأمارات العربية المتحدة، حيث توصلت الدراسة الى أن هناك عوامل عديدة كالفقر والبطالة والتحولات الاقتصادية تعمل على دفع الأفراد في المجتمع إلى السلوك الجرمي، وأن هناك صلة بين العوامل الاقتصادية والسلوك الاجرامي، وأن هذه العوامل لا تقف عند إحداث جرائم معينة، وإنما يمتد نطاق تلك العوامل الى جرائم الاشخاص والجرائم الوظيفية وجرائم الأمن الداخلي، وأن هناك أثر للتحولات الاقتصادية على السلوك الجرمي للمجتمع، أي عند انتقال المجتمع من نمط اقتصادي الى

آخر، أي من الزراعة الى الصناعة، فإن حياة أفراد المجتمع تتأثر بهذا التحول، فقد تختفي أنماط معينة من الجرائم وتظره أنماط أخرى، مثل جرائم القتل والسطو المسلح والسرقة وتظهر الجرائم الجنسية، مثل هتك العرض والاغتصاب.

وركز (العيطان، 2000) في دراسته على سيكولوجية البطالة لتوضيح وتحليل ظاهرة البطالة والأبعاد النفسية لدراسة العلاقة بين معدلات البطالة والسلوك الإجرامي لدى الشباب السعودي، وقد اتبع منهجية التحليل الوصفي النظري الاستنتاجي في العلاقة بين البطالة والسلوك الإجرامي عند مجتمع الشباب السعودي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية والسلوك الإجرامي عند الشباب.

أما دراسة (أبو عاقلة، 2000) بعنوان المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء والمستوى الاجتماعي – الاقتصادي وعلاقته بالسلوك العدواني لدى الأبناء، هدفت إلى معرفة العلاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعدوان وكذلك بحثت في العلاقة بين الأبناء والسلوك العدواني بعينه بلغت (20) طالب وطالبة في المرحلة الثانوية بين الصف الأول والثاني بولاية الخرطوم حيث توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع والسلوك العدواني في حين بينت عدم وجود علاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسلوك العدواني.

وأظهرت دراسة (الخليفة، 2000) بعنوان" أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية"، أن عامل التنمية الاقتصادية يؤثر تأثيراً طردياً في معدلات الجريمة في الدول العربية، وان عامل التنمية البشرية يؤثر تأثيراً عكسياً في معدلات الجريمة في الدول العربية، وان عامل السياحة الدولية يؤثر تأثيراً عكسياً في معدلات الجريمة في الدول العربية.

وأجرى (البشري، 1999)، دراسة بعنوان (أنماط الجرائم في الوطن العربي) فقد أظهرت الدراسة ارتفاع معدلات الجرائم في الوطن العربي للفترة (1985 -1994م) حيث تراوحت هذه الزيادة بين (7٪ -2000٪) ، كما أن

إجمالية الجرائم قد ارتفعت عام 1994م مقارنه مع 1985 م في جميع الدول العربية (عدا عُمان انخفاض 31٪) ووصلت هذه الزيادة أعلاها في الأردن والعراق ومصر.

أما دراسة الخليفه (1998) فقد ظهرت أن الدول العربية ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة (الخليج العربي) ترتفع فيها الجريمة بسبب النمو السريع (الطفرة)، واستقدام الأيدي العاملة، (صراع ثقافي) وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجريمة وكل من: النمو السكاني، والديون الخارجية (علاقة ايجابية مع الجريمة القتل، والملكية وسيلي مع المخدرات) وحجم السكان (علاقة سلبية مع الجريمة، والملكية)، ونسبة التحضر (علاقة ايجابية مع الجريمة مع جرائم القتل، وسلبية مع المخدرات).

أما (حويتي، 1998) فقط أجرى دراسة بعنوان العلاقة بين البطالة والسلوك الإجرامي في عدد من مراكز التأهيل في كل من موريتانيا، قطر، السودان، وسوريا وقد شملت العينة 463 فردا وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين البطالة والسلوك الإجرامي، ويعود الارتباط إلى أن تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية تدفع العاطل عن العمل إلى ارتكاب الجريمة، وأظهرت النتائج أن تدني مستوى الدخل (حيث إنّ غالبية أفراد العينة من الأسر الفقيرة) يؤثر في ارتكاب الجريمة (السرقة، المخدرات، والقتل) وتبين أن جريمة الاعتداء على الأموال العامة والخاصة جاءت في مقدمة الجرائم التي ترتكب.

أما دراسة (السراج، 1998) عن ملامح الجريمة في الوطن العربي في الفترة (1972 -1992) التحولات الاجتماعية والاقتصادية وما رافقها من تغيرات اجتماعية في الوطن العربي ساهمت في بروز مشكلات اجتماعية مثل الفقر والتشرد والتفكك الاجتماعي. ولقد بينت الدراسة أن أنماط الجريمة التقليدية في فترة السبعينات والثمانينات (قتل، سرقة، اختلاس، تزييف، نصب، احتيال، هتك عرض، اغتصاب) قد استمرت وبمعدلات أعلى لما كانت علية سابقا. كما

أظهرت الدراسة بروز أنماط جديدة (جرائم مخدرات، وعنف، وبيئة). ويعزو السراج الجريمة في الوطن العربي في الفترة التي درسها إلى التطوير الحضاري (التغير الاجتماعي)، وما رافقه من مشكلات اجتماعية وزيادة الفقر وزيادة الثراء، والأمية، والتفكك الأسري، والأيدي العاملة وضعف قدرة الإنسان مع التكيف

كما أجرى (أبو سليم، 1997) دراسة تحليلية حول واقع مشكلة البطالة في الأردن جاء فيها أن للبطالة تأثير على الحالة النفسية للعاطل عن العمل، حيث يراوده الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس ويتزايد هذا الشعور كلما طالت مدة البطالة ويكون تأثيرها أكثر على المتزوجين، حيث انهم مسؤولون عن إعالة أسرهم بالإضافة لأنفسهم. أما بالنسبة للعاطلين عن العمل من غير المتزوجين فتأثرهم يكون أقل من المتزوجين، مما يدفع نسبة كبيرة منهم للقبول بأعمال دون مستواهم التعليمي أو العملي بالإضافة لقبولهم بأجر أقل.

أما دراسة (البصول، 1996) فقد كانت معدلات الجريمة مرتفعة في كل من البحرين وليبيا ومصر، وكانت اقلها في سوريا واليمن، اما وفق فئة الجريمة فقد سجلت جرائم التعدي على الإنسان ارتفاعا لدى الإمارات والبحرين وانخفاضا لدى السعودية وسوريا، أما الجرائم ضد المال فقد كانت الأكثر ارتفاعا في ليبيا والإمارات والأقل انخفاضا في اليمن وسوريا، أما جرائم المخدرات فكانت أكثر ارتفاعا في ليبيا والإمارات واقل انخفاضا في العراق وسوريا والأردن.

اما دراسة (خريطلي، 1992) والموسومة بأثر بعض المتغيرات الاقتصادية – الاجتماعية على جرائم النساء في الاردن ، دراسة مسحية اجتماعية للنزيلات في مراكز الاصلاح والتاهيل ، حيث تناولت الدراسة جميع النزيلات المحكومات والموقوفات في مراكز الاصلاح والتأهيل، حيث بلغ عدد النزيلات (106) نزيلات واعتمدت الباحثة على اسلوب المقابلة الاستبيانية كاداة رئيسية في جمع

المعلـومات، وقـد توصـلت الدراسـة الى ان الجـرائم الاخلاقـية اكثـر الانمـاط ارتكابا" مـن قبل النـساء، وان تدنـي الوضـع الاقتـصادي للنساء يؤدي الى ازدياد تورطهن في الجرائم وان عمل المراة خارج المنزل لايزيد من معدل ارتكابها للجريم.

وأجـرى (السعد، 1991) دراسـة حـول حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتهـا في المجتمع الأردني، وأظهرت النتائج أن الجريمة في المجتمع الأردني لا زالت ظاهـرة حضرية، وحيث وجد أن(57.6) جريمة لكل(100.000) نسمة من الذكـور، أمـا الإنـاث جـريمة واحدة لكل(100.000) نسمة من الإناث، وكانت نـسبة العـود للجـريمة(19.5٪). وقـد احـتلت الظـروف الاقتـصادية كـدافـع للمـيل لارتكـاب الجـريمة نـسبة 33٪ واحـتل عامـل الفقـر منها 17٪، وبيـنت أن الدوافـع الاقتـصادية قـد تمركـزت عنـد ذوي المستويات التعليمـية المتدنية بنـسبة(28.5٪). وتوصـلت الدراسـة إلى أن هـنـاك نـسبة لا يـستهان بهـا في العـود إلى الجـريمة في مجتمع الدراسة حيث بلغت النسبة(19.5٪) مما عادوا إلى الجريمة مرة أو أكثر، واتضح أن ظاهـرة الجـريمة في مجتمع الدراسـة تخضع لعوامل متعددة مـن نفسية واجتماعية وثقافة فرعية وتشكل بيئة خصبة لتكوين السلوك الإجرامي.

وأجـرى (عثمان، 1990) دراسة بعنوان جناح الاحداث بمدينة القاهـرة هدفت هـذه الدراسـة الى تفسير السلوك المنحرف في مدينة القاهـرة كظاهـرة اجتماعية – اقتصادية تتمـثل في الاطفـال الجانحين ، حيث يتمثل تفاعل السياق الثقافي للحوار الـذي يعـيش فـيه هـؤلاء الاحـداث مـع العمليـات الاجتماعـية في تـاثيره علـى تقيـيم اسـتجابة المجـتمع واجهـزة الـضبط الاجتماعـي ، وتوصـلت هـذه الدراسـة الى ان الاحـداث الجـانحين قـد تعرضـوا لظـروف اجبـرتهم علـى ارتكـاب الـسلوك الجـانح مـثل اقامـتهم في احياء يقـل فيها وجـود مـرافق وخدمات اساسـية للحياة او وجـود الفقر والبطالة.

وأجرى (عجوة ، 1986) دراسه بعنوان العلاقة بين معدلات البطالة والجريمة في الـوطن العربـي (تونس، مـصر، الـسودان) وقـد شملت العينة 861 فردا من تلك

الدول وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تدني مستوى المهارة لدى العامل يؤدي إلى انخفاض دخله، ويعمل صاحب العمل بفصله من العمل لانخفاض إنتاجيته ويصبح بعدها عاطلا عن العمل، الأمر الذي يدفعه لارتكاب الجريمة ومن أسباب الجريمة كذلك المشاكل الاجتماعية وعدم الاستقرار الاجتماعي، وشعور الفرد العاطل عن العمل بالفشل والإحباط، وأخيرا تفشي استخدام المخدرات.

أما دراسة (عزه، 1983) بعنوان التحليل السسيولوجي لجريمة الاختلاس وهي دراسة تطبيقة لبعض التنظيمات في مصر وهدفت الدراسة إلى محاولة تقييم مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي في الفترة من عام 1961 -1973 ، وسعت إلى محاولة تحديد اثر مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي على جريمة الاختلاس وتوصلت الدراسة إلى أن المتزوجون هم من أكثر الفئات ارتكابا" لجريمة الاختلاس ، وان جريمة الاختلاس تكثر عند الرجال عنها عند النساء ، وتكثر نسبة مرتكبي جريمة الاختلاس لدى العاملين في الأعمال الفنية المتوسطة ويليها ذو الدرجات المتخصصة وتنخفض بالنسبة للمهنيين ذوي المستوى الفني الرفيع، وان كثيرا" من المختلسين ولدوا وعاشوا في القرى ثم هاجروا إلى المدينة للعمل أو التعليم ، كما توصلت الدراسة إلى انه توجد علاقة بين المهنة والمال المختلس فالموظفون ذو الأعمال الفنية المتوسطة اكثر ميلا" إلى اختلاس المال في حين أن الموظفين الصغار أكثر ميلا" إلى اختلاس المال العيني.

ب: الدراسات الأجنبية:

استهدفت دراسة بابس وونكلمان(Papps and Winkelmann, 2007) اختبار العلاقة السببية بين البطالة والجريمة في هولندا، بواسطة تطبيق نمأذج الآثار الثابتة والعشوائية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الإقليمية خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 02005وخلصت هذه الدراسة إلي وجود أثر ضئيل للبطالة على إجمالي الجرائم، وبعض أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات.

وأجرى ميكيل (Mikeal, 2007) دراسة هدفت إلى البحث في العلاقة بين جرائم العصابات والبطالة، وأظهرت نتائج الدراسة بالاعتماد على نموذج بيكر (Becker) للجريمة، وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة، لكن لم يجد تأثيرا معنوي للبطالة على مستوى العنف.

وقام سجولر (Schuller, 2006) بدراسة العلاقة بين البطالة والجريمة في السويد، باستخدام منهجين من التحليل: أولهما يتمثل في استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1988 – 2004 وثانيهما يتمثل في استخدام بيانات المقاطع العرضية Cross – Section Data لمتوسط عامي 1995 و2003. بالنسبة لنتائج منهج التحليل الأول، أشارت الدراسة إلي وجود أثر موجب للبطالة على الجريمة. أما بالنسبة لنتائج منهج التحليل الثاني، فقد أشارات الدراسة إلي عدم أثر للبطالة على الجريمة.

وهدفت دراسة دونيس (Donis, 2006) إلى دراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة 1990 -200.0وقد اختبر Donis فرضية بيكر (Becker, 1968) بأن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع. وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي. وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب.

أما درس دانيال وستيفن (Daniel & Stephen, 2006) بعنوان "العلاقة بين ظروف سوق العمل ومستويات الجريمة في ثلاث دول آسيوية (استراليا واليابان وكوريا الجنوبية) باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك على بيانات تجميعية سنوية. أفصحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة وخاصة بين الشباب في تلك المجتمعات.

كما قام ألن (Allen, 2005) بدراسة العلاقة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة تطبيق أساليب السلاسل الزمنية مستخدماً بيانات لمتغيرات كلية تغطي الفترة 1992 – 2002. وخلصت هذه الدراسة إلي وجود نتائج مختلطة لأثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، حيث أشارت النتائج إلي الآتي: (1) وجود أثر موجب (سالب) للبطالة الحالية على كل من جرائم السطو المسلح وجرائم السلب والنهب (جرام سرقة السيارات). (2) وجود أثر سالب للبطالة في العام السابق على متغيرات جرائم الاعتداء على الممتلكات.

وأجرى جومس دراسة (Gümüş, 2004) بعنوان " أسباب الجريمة في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام بيانات مقطعية. وبينت نتائج هذه الدراسة أن الفقر من أكثر العوامل الاقتصادية سبباً للسلوك الجرمي بسبب العوامل الاقتصادية الأكثر ارتكاباً (الفقر).

وقامت نلسن (Nilson, 2003) بتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة (السرقة، وسرقة السيارات وحيازة المخدرات) في السويد خلال الفترة 1996 - 2000 باستخدام Panel Data. وقد تم استخدام نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الجريمة وبين معدلات البطالة ومتغيرات اقتصادية -اجتماعية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة، حيث الانخفاض في معدلات البطالة في فترة التسعينيات قد ساهمت في خفض عدد حالات السرقة، وسرقة السيارات 15٪ و20٪ على التوالي. وبين أن انخفاض الأجر ساهم أيضا في زيادة الجريمة. إلا أن برامج التدريب لم تساهم كثيرا في خفض معدلات الجريمة في السويد.

أما دراسة رودجر (Rodger, 2003) بعنوان " الأزمة والتطور والجريمة " في نيكاراجوا والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور على الجريمة. تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية من عدد من المتهمين في مراكز الشرطة من مجتمع الدراسة الأصلي نيكا راجوا، حيث استخدم الباحث أدوات المقابلة والملاحظة.

وتوصل الباحث في دراسته إلى ما يلي : يؤثر التطور بنسبة كبيرة على ارتفاع مستوى الجريمة في نيكا راجوا، وتعتبر عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي هي العوامل التي تؤثر على الجريمة، وتتأثر دافعية الجريمة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

واختصت دراسة لي (Lee, 2003) باختيار العلاقة السببية بين البطالة وبعض أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات، وجرائم العنف لثلاثة دول هي كوريا الجنوبية، واستراليا، واليابان، بواسطة تطبيق كل من اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات المقترحة من جانب (1988) Johansen، واختبار سببية Granger (1969)، مستخدماً بيانات سنوية تغطي الفترة من عام 1972 حتى عام 2001. وأشارت نتائج هذه الدراسة بصفة عامة إلي وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل تتجه من البطالة لدي الرجال إلي الجرائم محل الدراسة.

غير أن دراسة أدمارك (Edmark, 2003) تناولت قياس آثار البطالة على معدلات على معدلات جرائم الاعتداء على الممتلكات، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة، مستخدماً بيانات سلاسل زمنية مقطعية لأقاليم السويد خلال الفترة 1988 – 1999. وتدعم نتائج هذه الدراسة بقوة وجود أثر موجب ومعنوي للبطالة على كل من جرائم السطو المسلح، وجرائم سرقة السيارات، وجرائم سرقة الدراجات.

أما دراسة شيلي (Shelly 2003) بعنوان " العلاقة بين التحديث والجريمة" والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير مستوى الجريمة بالتحديث والتطور، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة عشوائية من حالات المحكمة الفدرالية في مينا بوليس

من مجتمع الدراسة الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية. استخدم الباحث أدوات الاستبيان والمقابلة لقياس مدى صدق فرضيات دراسته.

وتوصل كل من نلسون وأجيل (Nilsson & Agell, 2003)، والمشار لها في دراسة (عبدالسلام، 2004: 71). أن هنالك علاقة بين معدل كل من البطالة والجريمة في السويد خلال الفترة (1996 – 2000) إلى أن هناك علاقة إحصائية قوية بين المعدل العام للبطالة وبين التقسيمات الرئيسية لجرائم الأموال، وتبين الانخفاض الحاد للبطالة في أواخر التسعينات من 11.9٪ إلى 6.8٪ وبالنسبة للذكور في سن 24 سنة فأقل انخفضت البطالة من 21.3٪ إلى 9.4٪، ترتب عليه انخفاض في جرائم السطو 15٪ وسرقة السيارات 20٪ تقريباً، أما العلاقة بين البطالة وجرائم العدوان على الأشخاص فقد تبين أنها ضعيفة نسبياً ولكنهما وجدا ارتباطاً بين معدل بطالة الشباب من الذكور وبين معدل جرائم السلب والنهب.

وتوصلت دراسة أجرتها مؤسسة بحوث الجريمة عام 1995 إلى نتائج تخالف الاعتقاد الشائع بشأن العلاقة بين الفقر والبطالة من ناحية والجريمة من ناحية أخرى، فخلال الفترة من 1990 – 1993 مرتب استراليا بحالة ركود ترتب عليها ارتفاع معدلات البطالة من 6٪ إلى ما يزيد على 11٪، حيث توصلت الدراسة إلى أن معدلات الجريمة خلال فترة الركود قد انخفضت حيث انخفضت السرقة بنسبة 31٪ وسرقة السيارات بنسبة 19٪.

أما دراسة تشيبمان وآخرين (Chapman, et al, 2002) بعنوان العلاقة بين مدة البطالة والتعليم وجرائم الأموال، وذلك خلال الفترة من 1989 – 1999، وتوصلوا إلى وجود علاقة إيجابية واضحة بين البطالة خاصة عند الشباب من الذكور، وبين النشاط الإجرامي، وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين النشاط الإجرامي وبين إكمال التعليم الثانوي العالي، وعلاقة إيجابية بين الجريمة وعدم التمكن من إكمال التعليم العالي.

اما دراسة دانيل (Daniel, 2002) فقد هدفت الى تحليل العلاقة السببية بين مستوى الدخل والمتمثل بمعامل جيني (Gini Coefficient) وجرائم الملكية والسرقة والسطو على المنازل باستخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة 1961 - 1997 لكل من أمريكا وبريطانيا وايطاليا. وأظهرت نتائج الدراسة أن تفاوت الدخل يسبب الجريمة في ايطاليا لم تتحقق هذه العلاقة في حالة أمريكا وبريطانيا.

ودرس أنتونيو (Antonio, 2002) محددات الجريمة في 16 مقاطعة في اسبانيا خلال الفترة 1994 -2001. وقد تقدير النموذج بالاعتماد على نموذج بيكر -ايهرلش وأدبيات الدراسة التطبيقية متضمنا متغيرات اقتصادية وديموغرافية واجتماعية باستخدام أسلوب Panel Analysis. وأظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات الديموغرافية (التعليم والعمر، والمهاجرين) أكثر تأثيرا في الجريمة من المتغيرات الاقتصادية (البطالة) فيما كان لمتوسط الدخل أثر في الجريمة.

وفي دراسة أجراها كل من ديمومابينس واوزلر (Demombynes & Ozler, 2002) بعنوان الجريمة وعدم العدالة المحلية في جمهورية جنوب أفريقيا حيث أتت نتائج هذه الدراسة متفقة مع النظريات الاقتصادية بشأن عدم العدالة وجرائم الأموال، وكذلك مع نظريات علم الاجتماع التي تؤكد أن على عدم العدالة تؤدي إلى الجريمة عامة، وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين عدم العدالة الاجتماعية وبين جريمتي السطو وسرقة السيارات.

وأجرى لدوينق وآخرون (Ludwing , et.al, 2002) دراسة حول أثر الانتقال بالأسرة من مستوى الأسر الأكثر فقراً إلى مستوى الأسر الأقل فقراً على إجرام الأطفال. وتوصلت الدراسة إلى أن توفير الفرصة للأسر للانتقال إلى مستوى فقر أقل يؤدي إلى انخفاض جرائم العدوان من قبل الشباب والأطفال والمراهقين، فقد تم الانتقال بعدد 638 أسره من المناطق الأكثر فقراً إلى مناطق أقل فقراً حيث

تم تقديم الدعم لهم وتوفير فرص العمل، حيث بينت الدراسة بأن هذا الإجراء أدى إلى انخفاض في جرائم الأحداث من 30٪ إلى 50٪، وبينت الدراسة أن المناطق الأكثر فقراً هي أكثر ميلاً لجرائم العدوان على الأشخاص عن جرائم الأموال.

وأجرى فانزيلبر وآخرون (Fajnzylper, 2001) دراسة للتعرف على مدى الارتباط بين عدالة توزيع الدخل وبين معدل الجريمة، من خلال دراسة المؤشرات خلال الفترة من عام 1965 وحتى 1995 بعدد 39 دولة بالنسبة لجرائم القتل والسطو والسرقة، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدلات الجريمة والتفاوت في توزيع الدخل ارتبطا ارتباطاً إيجابياً سواء بين الدول أو حتى داخل كل دولة على حده، وانتهوا إلى أن معدلات جرائم الاعتداء على الأشخاص تنخفض عندما تتحسن الظروف الاقتصادية، فالإسراع في خفض معدل الفقر القومي يؤدي إلى انخفاض معدل الجريمة.

واستخدمت دراسة رافيل وونتر(Raphael and Winter-Ebmer, 2001) نوعين رئيسين من الجرائم: أولهما جرائم الاعتداء على الممتلكات (السرقة، النشل، سرقة السيارات)، وثانيهما جرائم الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو المسلح، الإيذاء الجسدي) لدراسة العلاقة بين كل نوع من هذين النوعين والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية. وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في أن هناك علاقة طردية بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات، بمعنى أن زيادة معدلات البطالة سوف تؤدي إلي زيادة معدلات هذه الجرائم في المجتمع الأمريكي.

وأجرى كلينارد (Clinard, 2001) دراسة بعنوان " العلاقة بين التنمية والجريمة في الدول النامية" والتي هدفت إلى معرفة مدى العلاقة بين الجريمة والتطوير والتنمية والعوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الجريمة في الدول النامية ودول العالم الثالث، وكانت عينة الدراسة مكونة من (500) حالة من مجتمع الدراسة الأصلي أفريقيا، حيث استخدم الباحث في دراسته الاستبيان والملاحظة

والمقابلة، قاس الباحث في دراسته لقياسمدى العلاقة بين التطوير الاقتصادي والتنموي والجريمة والزيادة العالية في مستوى الجريمة في قارة افريقيا. وتوصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية : هناك علاقة عكسية بين التطوير والتنمية والجريمة، أي كلما ازداد التقدم والتطوير انخفض مستوى الجريمة، وان 85٪ من عينة الدراسة تعاني من الفقر الذي يسببه انعدام التطور والتنمية. حيث تعاني الدول الإفريقية بشكل عام من الجريمة بسبب التخلف وعدم القدرة على مواكبة التقدم الحضاري العالمي مما ينعكس على عامة الشعب سلبيا ويتحول إلى ضغط داخلي يخرج على تصرفات خارجة عن القانون وجرائم،وتفتقر الدول الإفريقية إلى المؤسسات الداعمة لمكافحة الجريمة. وتفتقر كذلك الدول الإفريقية إلى برامج التوعية والإرشاد للشباب لكي تتجنب ارتكابهم للجرائم، وتبين من الدراسة تأثير التطوير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد الإفريقية على نسبة انحراف الأفراد وازدياد نسبة الجريمة.

وأجرى رافيل وونتر (Raphael & Winter,2000)، دراسة بعنوان أثر البطالة على الجريمة حيث قام الباحثان بدراسة لبيانات مكتب التحقيقات الفيدرالية عن معدلات الجريمة ومؤشرات البطالة خلال الفترة من 1971 إلى 1997 وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة تزيد من معدلات الجريمة فالانخفاض بنقطة بمعدل البطالة ترتب عليه انخفاض بنسبة 5٪ من جرائم الأموال، وأن هناك علاقة إيجابية بين البطالة والسلب والتهجم وأن العلاقة سلبية أي أن انخفاض البطالة يقود إلى ارتفاع معدلات جرائم القتل والاغتصاب.

اما دراسة شنايدر (Schnider, 2000) بعنوان" العلاقة بين الجريمة والتطور الاقتصادي" هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور الاقتصادي على نسبة ومعدل الجريمة. تكونت عينة الدراسة من 25 مكتب قانوني من مكاتب محكمة الجنايات من مجتمع الدراسة الأصلي استراليا، واستخدم الباحث في دراسته أداة الملاحظة والمقابلة للتأكد من صحة فرضيات دراسته. وتوصل الباحث في دراسته

إلى النتائج التالية : يؤثر التطور الاقتصادي على نسبة الجريمة بشكل كبير في استراليا. ويؤثر التطور الاقتصادي ومستوى عيش الفرد في استراليا على قابلية ارتكاب الجريمة بشكل طردي، وأثبتت الدراسة أن أكثر من نصف العينة (مرتكبو الجرائم) يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والخروج عن القانون. وتبين من الدراسة أن التطور والتنمية الاقتصادية تساهم بنسبة 80٪ بمكافحة الجريمة والقضاء عليها في استراليا بشكل خاص وفي جميع أنحاء العالم بشكل عام.

وفي دراسة اجراها ويت واخرون (Witt, et , al , 1999) بعنوان " الانشطة الاقتصادية والجرمية "، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية والجريمة في بريطانيا، وشملت عينة الدراسة (42) من رجال الشرطة، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية للعوامل الاقتصادية المؤثرة في الانشطة الجرمية، وبينت الدراسة بأنه كلما زاد عدد رجال الشرطه، كلما أدى ذلك الى انخفاض نسبة الجريمة.

دراسة شنايدر (Schneider, 1999) فقد درس العلاقة بين التطوير الاقتصادي والجريمة مستخدما ذلك للوصول الى توصيات في الوقاية من الجريمة وضبطها، استخدم بسيانات تتعلق بوسط استراليا، والصين، والمانيا، وسوسيرلاند، اليابان، ان المقارنات بين التاريخ والثقافات قد دعمت الخلاصة التي تقول ان غالبية الدول النامية يعتقدون مخططئين ان التحسن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية يؤدي للقضاء على الجريمة، وان غالبية الدول النامية تنكر السياسات القائمة لمنع الجريمة، ولمنع الجريمة فان على الدول النامية تجنب التحضر الزائد في مدنية واحدة او اثنتين من خلال تكوين صناعات صغيرة في المناطق الريفية ومن خلال بناء مدن صغيرة ومن خلال توزيع العمل الحكومي والبرنامج الحكومية في الريف، وكذلك على الدول النامية ان تجعل مواطنيها

يعتمدون على الرفاة الاجتماعي ودعم البرامج التربوية مع التدريب المهني والمهارات الزراعية والحلول السلمية للمشكلات.

أما دراسة كيري (Kerry, 1998) بيانات Panel Data لاختبار العلاقة بين البطالة وأنواع الجريمة في نيوزلندا خلال الفترة 1984 -1996. وأظهرت النتائج بأنه لا يمكن تفسير التغيرات في البطالة لتأثيرها على الجريمة بشكل عام، لكن يكون تأثيرها في بعض أنواع الجريمة.

وأجرى أنتورف وسبينجلر (Entorf & spengler, 1998) دراسة بعنوان "العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة على الجريمة في ألمانيا، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة ببطالة الشباب وسوء توزيع الدخل في ألمانيا واستخدم الباحثان نموذج بيكر، حيث اعتمدت هذه الدراسة على احصاءات الجرائم الاجتماعية الاقتصادية وتوصلت نتائج الدراسة الى أن هناك ارتفاع باتجاه الجرائم الواقعة على الفرد وأن المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية لها تأثير قوي على السلوك الجرمي، وأن بطالة الشباب تزيد من احتمالية وقوع السلوك الجرمي.

اما أيزنر (Eisner, 1996) فقد اجرى دراسه بعنوان العلاقة السببية بين البطالة وبين الجريمة في سبعة مجتمعات أوروبية ولمدة عشر سنين. وبينت النتائج أن النمو الاقتصادي أدى إلى انخفاض الجريمة في هذه المجتمعات.

اما دراسة سمول ولويس (Small & Lewis, 1996) استخدمت بيانات سلسلة زمنية ومنهجية التكامل المشترك وسببية جرينجر لاختبار العلاقة السببية بين البطالة ومعدلات الجريمة في نيوزلاند. وجاءت نتائج الدراسة مؤيدة للعلاقة السببية من البطالة إلى الجريمة، أي أن البطالة تسبب الجريمة وكانت منهجية الدراسة ومصادر البيانات Methodology and Data Source يؤخذ على الدراسات التجريبية في العقود ثلاثة الماضية أنها تفترض أن البيانات المستخدمة في التحليل القياسي مستقرة (Hendry and Juselius, 2000). وصار من المتعارف عليه قبل

إجراء التحليل القياسي أنه يجب القيام باختبار خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة. وتأتي هذه الخطوة للتأكد من استقرار المتغيرات، حيث إنه إذا كانت المتغيرات غير ذلك عندها يواجه الباحث مشكلة عدم استقرار المتغيرات، وما هي درجة التكامل؟ وهل هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات؟ إن أي تقدير للنموذج يحتوى على سلاسل زمنية غير مستقرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ويؤدي إلى خلل والحصول على نتائج مضللة؛ لأن البيانات لا تعود إلى الاستقرار في المدى الطويل. وهذا يعني أن بعض الخصائص واختبارات طريقة المربعات الصغرى تصبح غير موثوق بها. وفي مثل هذه الحالة تكون قيمة R2 مرتفعة حيث وإنه لا يكون لها أي معنى عندما تكون البيانات غير مستقرة؛ ولا يمكن معرفة حقيقة وجود علاقة بين المتغيرات. لذلك ينصح باستخدام اختبار الاستقرارية (Unit Root Test) وطريقة التكامل المشترك (Cointegration Test)؛ للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية.

وقام آلن (Allan, 1989) بدراسة العلاقة بين البطالة وبين الجريمة في بريطانيا. جاءت النتائج مؤكدة على العلاقة الطردية بين البطالة والجريمة. فقد أظهرت النتائج أن الأشخاص العاملين لديهم ميول أقل نحو الجريمة، وأن نسبة الجريمة بين العاطلين عن العمل كبيرة. وأن الجريمة تتركز في الممتلكات، والسطو وسرقة السيارات. وعزت الدراسة الأسباب الاقتصادية وراء الجنوح نحو الجريمة. وبينت الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين التحديث والتطوير من جهة والجريمة من جهة أخرى. وتؤثر عوامل التطور والتحديث على الحد من مستوى الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وترتبط نظرية الجريمة بنظرية التحديث والتطور في تفعيل نمو وتطور المجتمع، وأثبتت الدراسة من خلال اختبار العينة أن 70٪ من مرتكبي الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية ينتمون إلى بيئة محدودة المصادر وغير متطورة، وهناك علاقة كبيرة بين مكافحة الجريمة

والحد منها في الولايات المتحدة الأمريكية وبين تطوير خطة إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

واجرى روبرت وفريري (Robert & Friery , 1988) دراسة بعنوان " أثر العوامل الاقتصادية في سلوك الشرطة المسجلة في أمريكا منذ العام 1960 - 1980 حيث هدفت الدراسة لفحص تأثير المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في (التضخم، البطالة، القروض، سوء توزيع الدخل) للفترة الزمنية 1960 -1980 في أمريكا، وتوصلت الدراسة الى أن المتغيرات الاقتصادية تفسر ما مقداره 50٪ من نسبة الجرائم المسجلة للفترة نفسها.

ما يميز هذه الدراسة :

لقد ساعد استعراض الدراسات السابقة في إلقاء نظرة على المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالسلوك الجرمي، حيث تناولت العديد من الدراسات العربية والاجنبية صور وأشكال المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في ارتفاع نسب الجريمة، وركّزت هذه الدراسات على متغيري الفقر والبطالة، ولكن ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت ابعاد ومتغيرات اقتصادية لم تتناولها الدراسات السابقة مثل (التضخم، والكساد، وتدني الأجور، والشركات الوهمية، والخصخصة) من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمتغير التضخم على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام؟

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمتغير الكساد على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام؟

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمتغير البطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام؟

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمتغير الفقر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام؟

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير الشركات والبورصة الوهمية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام؟

الفرضية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير الخصخصة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام؟

الفرضية السابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمتغير تدني الأجور والدخل على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام؟

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

تناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة من حيث وصف خصائص عينة الدراسة وإجراءاتها، وأداة الدراسة، ودلالة صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاستخلاص النتائج وتحليلها، وإجراءات الدراسة، والتعريفات الإجرائية، ومحددات الدراسة. وفيما يلي وصفاً لمفردات المنهجية والتصميم.

1.3 منهجية الدراسة :

تعتمد المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على المسح الاجتماعي الذي تضمن مسحا مكتبياً بالرجوع إلى المراجع والمصادر الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة على أسئلة الدراسة. وأن الطريقة التي تم استخدامها في هذه الدراسة هي طريقة المسح الاجتماعي، ومن المعروف أن منهج المسح الاجتماعي من أكثر المناهج استخداماً في علم الاجتماع، حيث يمكن أن يلقي الضوء على الحياة العامة في المجتمع الإنساني، ويقوم بمعرفة العلاقة السببية لبعض المتغيرات، وكذلك معرفة أثر هذه المتغيرات، ويوضح مدى صدق أو عدم صدق بعض الجوانب الفكرية للنظريات الاجتماعية في علم الاجتماع (عمر، 1996 : 139 -141).

2.3 مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في جهاز الأمن العام في الأردن موزعين على خمسة أقاليم أمنية وهي(أقليم العاصمة، أقليم الوسط، وإقليم الشمال، وإقليم الجنوب، وإقليم العقبة)حسب سجلات مديرية الأمن العام لعام 2009.

3.3 عينة الدارسة :

ولتقدير حجم عينة الدراسة تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة والعينة العنقودية المنتظمة، حيث تم في البداية سحب عينة عشوائية من بين جميع أقاليم المملكة البالغ عددها خمسة أقاليم، بواقع إقليمين وهما إقليم العاصمة وإقليم الوسط، وفي العنقود الثاني تم سحب عينة عشوائية من إقليمي العاصمة والوسط بواقع تسعة مراكز أمنية في إقليم العاصمة وخمسة مراكز من إقليم الوسط، وبواقع عينة إجمالية بلغت 462 مستجوب من أصل 3421 عامل في جهاز الأمن العام ضمن رتبة ضابطاً وضابط صف وفرداً، أي بنسبة إجمالية بلغت 13.5٪ من حجم العينة في إقليمي العاصمة والوسط. وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

4.3 خصائص عينة الدراسة :

يتبين من خلال النتائج في الجدول (4) المتعلقة بخصائص عينة الدراسة أن حوالي 90٪ من أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور مقابل حوالي 10٪ من الإناث. كان المستوى التعليمي عند 41.6٪ منهم الثانوية العامة فما دون، و20.4٪ الدبلوم المتوسط، و30٪ البكالوريوس، و8٪ الدراسات العليا. وتوزع أفراد عينة الدراسة على الفئات العمرية حيث كانت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 50.2٪، والذين تقع أعمارهم بين 31 و40 سنة 29.3٪، وبين 41

و50 سنة 12.4٪، أما الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة فلم تتجاوز نسبتهم 8٪. وقد قسمت عينة الدراسة حسب الوظيفة إلى 68.2٪ كانوا ضباط، و26.8٪ كانوا رؤساء أقسام، و5٪ مدراء مراكز أمنية.

ومن خلال الشرح السابق يلاحظ أن عينة الدراسة كانت في الغالب من فئة الشباب الذكور الضباط. والجدول رقم (4) يبين خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديموغرافية.

جدول (4)

خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديموغرافية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	416	90.1
	أنثى	46	9.9
المؤهل العلمي	ثانوية فما دون	192	41.6
	دبلوم مجتمع	94	20.4
	بكالوريوس	139	30.0
	دراسات عليا	37	8.1
الفئة العمرية (سنة)	أقل من 30	232	50.2
	31 - 40	135	29.3
	41 - 50	58	12.4
	أكثر من 50	37	8.0
الوظيفة	ضابط	315	68.2
	رئيس قسم وفرع	124	26.8
	رئيس مركز أمني	23	5.0

• ملاحظة: بلغ حجم العينة الكلية 462 مستجوب، ولكن نظراً لوجود بعض البيانات المفقودة ربما لا تساوي بعض الفرات لهذا العدد، وتم حساب الأهمية النسبية بعد استبعاد البيانات المفقودة.

5.3 أداة الدارسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة من قبل الباحث بعد مراجعة الادب السابق حيث احتوت على بعض المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بخصائص عينة الدراسة مثل (الجنس، والمؤهل العلمي، والفئة العمرية، والوظيفة). وعلى 79 فقرة قسمت حسب معيار لكرت الخماسي إلى (1 -لا تنطبق أبداً، 2 -تنطبق نادراً، 3 -تنطبق أحياناً، 4 - تنطبق غالباً، 5 -تنطبق)، على سبعة عوامل اقتصادية هي: التضخم، والكساد، والبطالة، والفقر، والشركات الوهمية، والخصخصة، وتدني الدخل والأجور. كما تم الاعتماد على مقياس الوسط الحسابي للتدرج كالتالي: من 1 إلى 1.49 لا تنطبق أبداً، ومن 1.5 إلى 2.49 باعتبارها تنطبق نادراً، ومن 2.5 إلى 3.49 باعتبارها تنطبق أحياناً، ومن 3.5 إلى 4.49 باعتباره تنطبق غالباً، وأكثر من 4.49 باعتبارها تنطبق دائماً.

حيث تكونت الاستبانة مما يلي :

القسم الأول: يغطي المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة (العمر، المستوى التعليمي، الجنس، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخدمة). وقيست بالأسئلة من (1 -5).

القسم الثاني : يتعلق بالفقرات التي تقيس المتغير المستقل (التضخم) وقيست بالأسئلة من (1 -12). و(الكساد) بالأسئلة من (13 -20)، و(البطالة) بالأسئلة من (21 -30)، و(الفقر) بالأسئلة من (31 -47)، (الشركات الوهمية: البورصة) بالاسئلة من (48 -55)، و(الخصخصة) بالأسئلة من (56 -64)، و(تدني الدخل والأجور) بالأسئلة من (65 -79)، وصنفت الإجابات

وفق مقياس (ليكرت الخماسي)، وحددت بخمس إجابات وهي (تنطبق دائماً، ينطبق غالباً، ينطبق أحياناً، ينطبق نادراً، لا تنطبق أبداً)، وأعطيت الإجابة أرقاماً من (1 -5)، بحيث يدل الرقم (5) على (تنطبق دائماً) والرقم (1) على (لا تنطبق أبداً).

جدول (5)

متغيرات الدراسة وأرقام الفقرات التي تقيسها

اسم المتغير	الفقرات
التضخم	1 -12
الكساد	13 -20
البطالة	21 -30
الفقر	31 -47
البورصة (الشركات الوهمية)	48 -55
الخصخصة	56 -64
تدني الدخل والأجور	65 -79

6.3 صدق أداة الدراسة :

للتأكد من صدق أداة الدراسة، فقد تم عرض الاستمارة على (5) محكمين، من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس، والمختصين الأكاديميين، في قسم علم الاجتماع، بجامعة مؤتة، والجامعة الأردنية، لغرض تحكيمها، وللتحقق من مدى صدق محتواها، حيث تم الأخذ بآراء المحكمين وتعديلاتهم، مع اعتبار الآتي:

1. الدقة والوضوح في صياغة الفقرات.
2. تجنب استخدام عبارات غامضة أو فقرات غير واضحة.
3. مراعاة اشتمال الفقرة على فكرة واحدة محددة يستطيع الفرد الإجابة عنها بدقة.

7.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال عرضها مبدئياً، وتوزيعها على عينة استطلاعية تجريبية بلغت 20 مبحوثاً، وقد تم إستثنائهم من الدراسه وتم تعديل الاستمارة بناء على أراء عينة الدراسة الاستطلاعية، وبعد التعديل تم استخراج معامل ثباتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال على حدة وللأداة ككل، ليتم التحقق من مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها بعضها البعض، وبالتالي ثبات الأداة ككل. وكانت النتائج كما هي موضّحة في الجدول رقم (6) الآتي:

الجدول (6)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير (مستقل وتابع) وبجميع الأبعاد.

معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	اسم المتغير والبعد	رقم الفقرة في الاستمارة
%88.5	متغيرات التضخم	12.1
%84.1	متغيرات الكساد	20.13
%77.5	متغيرات البطالة	30.21
%71.5	متغيرات الفقر	47.31
%89.6	متغيرات البورصة (الشركات الوهمية)	55.48
%88.4	متغيرات الخصخصة	64 - 56
%86.8	متغيرات تدني الأجور	79 - 65
%84.9	الكلي للاستمارة	جميع الفقرات

يتبيّن من نتائج الجدول رقم (6) أنّ معامل الثبات لجميع متغيرات وأبعاد الدراسة، مرتفعة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي حوالي 85% وهي نسبة ثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

8.3 إجراءات الدراسة

تم سحب عينة عشوائية منتظمه من إقليم العاصمة وإقليم الوسط بلغت (462) ضابطاً وضابط صف وفرداً عن طريق الكشوفات الموجودة في مديرية الأمن العام، وتم توزيع الاستبانات على المستجيبين الذين وقع الاختيار عليهم عشوائياً بعد أن تم شرح أهداف الدارسة وكيفية تعبئة الاستبانات لهم. وقد طلب من المستجيبين تعبئة الاستبانة وفق ما يراه مناسباً من وجهة نظره، حيث تم جمع الاستبانات بعد ترك فترة زمنية كافية لتعبئتها من قبل المستجيبين.

9.3 التعريفات الإجرائية:

لأغراض الدراسة، تم تحديد وتعريف المصطلحات التي تضمنتها الدراسة، وهي كالتالي:

التضخم: الارتفاع العام المستمر في المستوى العام للأسعار. ولا يقصد به ارتفاع سلعة معينة وإنما ارتفاع السلع عموماً، (الوادي وآخرون، 2007). وقد عُرف إجرائياً في هذه الدراسة في الأسئلة من (1 -12).

الكساد: هو التناقض القائم بين زيادة العرض للمنتجات ونقص الطلب عليها بسبب انخفاض الدخول (الشاذلي، 1991)، وقد عُرف إجرائياً في هذه الدراسة في الأسئلة من (13 -20).

الفقر: يعد مفهوم الفقر من المفاهيم المعقدة ذات الوجوه المتعددة، لذلك فقد طور العلماء والخبراء العديد من الطرق والاستراتيجيات لقياس هذا المفهوم، ومن هذه الطرق والاستراتيجيات : خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي، وخط الفقر الذاتي (Hagenaars & Ee Vos, 1988 : 212) وقد عُرف إجرائياً في هذه الدراسة في الأسئلة من (31 -47).

البطالة : للبطالة مفاهيم عدة، إلا أنها في مجملها تتفق بالمعنى، حيث تعني بالمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الانتاجية.

. أو هي وفقاً للمعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية : أنها تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يجدون فرص عمل (موثق في : الشمري، والبياتي، 2009). وقد عُرف إجرائياً في هذه الدراسة في الأسئلة من (21 -30).

البورصة (الشركات الوهمية) : لا يوجد تعريف محدد، ولكن يمكن القول بأنه نشاط يقوم فيه مجموعة من الأشخاص عن طريق ايداع مبالغ مالية من قبل أشخاص آخرين عن طريق وسيط مالي من أجل الحصول على فائدة مالية محددة. وقد عُرف إجرائياً في هذه الدراسة في الأسئلة من (48 -55).

الخصخصة : هي تحويل أنشطة القطاع العام من مشاريع وشركات ومؤسسات إلى القطاع الخاص، بحيث قد يكون القطاع الخاص هو المسؤول الأول والمباشر عن الأنشطة الصادرة عن تلك القطاعات، وقد عُرف إجرائياً في هذه الدراسة في الأسئلة من (56 -64)

تدني الأجر : الأجر هو ما يتلقاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما وقد تأخذ هذه الخدمة أو العمل شكل جهدي أو عضلي أو ذهني، كما يتخذ الأجر شكل الأجر النقدي أو العيني (الوادي وآخرون، 2007)، وقد عُرف إجرائياً في هذه الدراسة في الأسئلة من (65 -79).

10.3 المعالجة الإحصائية:

لغرض الإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها، فقد اعتمدت الدراسة على الرزمة الإحصائية (SPSS) في التحليل، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتمادا على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2. تحليل الانحدار المتعدد المتدرج (Multiple Stepwise Regression Analysis) لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع، بهدف اختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغيرات المستقلة وهي: (التضخم،

والكساد، والبطالة، والفقر، والشركات الوهمية، والخصخصة، وتدني الدخل والأجور) وأبعاده على المتغير التابع وأبعاده وهو الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو درجة تأثير هذه العوامل مجتمعة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. بموجب هذه الطريقة، فإنه يتم بالتدريج إدخال المؤشرات بمعادلة الانحدار* طالما أدى ذلك إلى زيادة في معامل التحديد R^2، ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة الإحصائية المختار سلفاً (0.05)، وقد استخدمت هذه الطريقة لجميع عينة الدراسة. ولتحديد أهمية المؤشرات المتنبئة النسبية في التنبؤ قورنت قيم معاملاتها الانحدارية المعيارية. كما تم تحويل بيانات الاتجاهات العامة لعناصر الدراسة السبعة وللاتجاه العام حسب معيار لكرت الخماسي بناءاً على التدرج حسب مقياس الوسط الحسابي له كالتالي: من 1 إلى 1.49 لا تنطبق أبداً، ومن 1.5 إلى 2.49 باعتبارها تنطبق نادراً، ومن 2.5 إلى 3.49 باعتبارها تنطبق أحياناً، ومن 3.5 إلى 4.49 باعتباره تنطبق غالباً، وأكثر من 4.49 باعتبارها تنطبق دائماً. ولذلك للحصول على نتائج منطقية ذات مدى مناسب.

3. **معامل الارتباط الاسمي لإجراء فحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة بمختلف أبعادها المستقلة المتعلقة بالعناصر الاقتصادية مع المتغيرالتابع وهو الاتجاه العام لجميع العناصر.**

---

* يتم اختيار المتغير من بين المتغيرات الباقية لادخاله في معادلة الانحدار، وفق معيار تعظيم مربع معامل الارتباط الكلي R^2، بمعنى إن المتغير الذي يدخل في المعادلة هو ذلك المتغير الذي تؤدي اضافته إلى جعل معامل ارتباط المتغيرات بما فيها المتغير المضاف مع المتغير التابع اكبر ما يمكن.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

التوصيات

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

تناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات، وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية للإجابة على أسئلة الدراسة، واستخدام الانحدار المتعدد لإجراء فحص أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي بغرض اختبار الفرضيات.

1.4 الإجابة على سؤال الدراسة وفرضياتها

فيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لجميع أبعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بُعد.

الفرضية الاولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التضخم والسلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام

يتبين من خلال النتائج في الجدول (7) المتعلق بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر التضخم على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، أن الاتجاه العام غالباً ما كان للتضخم الأثر المباشر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.68 بانحراف معياري 0.745.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (7) لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام، أن غالباً ما تؤدي أسباب ازدياد معدلات التضخم التالية إلى ارتكاب السلوك الجرمي وهي: خفض القيمة الشرائية للعملة الوطنية، وزيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات، وزيادة في التمويل المقترض، وتوزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة، وأنه يضر بأصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة، وزيادة في أسعار المواد الغذائية،

واختلال في ميزان المدفوعات حيث ينجم عن ذلك انخفاض في مستوى المعيشة، وارتفاع في الأسعار داخل الأسواق، واختلال في ميزان المدفوعات، ووضع العراقيل والموانع التي تحول دون تقدم المجتمع مما ينعكس سلبا "على المستوى المعيشي للإفراد، والعيش بظروف اقتصاديه صعبه تدفع الأفراد إلى عدم التكيف بالبيئة التي يعيشون فيها والاستعداد النفسي على ارتكاب مختلف أنواع الجرائم. بينما كان أحياناً ما يؤدي سبب زيادة ضغط السكان على الموارد الاقتصادية إلى استهلاك المعطيات المادية للبيئة وعندها تتحول إلى مكان غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار للسلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.5 باستثناء سبب إن ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات مما يجعل ارتكاب الجريمة أكثر جاذبية حيث كان الانحراف المعياري له 2.876 وهذا مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

ويتضح من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو سبب عنصر التضخم كمؤثرة في السلوك الجرمي مع متغيرات هذا العنصر، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية ($P\text{-value} < 0.001$) مع جميع متغيرات العنصر، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن تفاقم هذا العناصر سيزيد من السلوك الجرمي عند المواطنين وثم تتفاقم معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

ومن جميع هذه النتائج يمكن الاستنتاج بأن للتضخم أثر مباشر على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

جدول (7)

درجة ارتباط تصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر التضخم على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	درجة الارتباط
إن ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي إلى ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني	4.13	1.009	1	تنطبق غالباً	0.412(**)
إن ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات مما يجعل ارتكاب الجريمة أكثر جاذبية	3.86	2.876	2	تنطبق غالباً	0.429(**)
إن ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وزيادة في التمويل المقترض.	3.79	1.011	3	تنطبق غالباً	0.569(**)
إن ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة	3.73	1.058	4	تنطبق غالباً	0.669(**)
إن ازدياد معدلات التضخم يضر بأصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة	3.73	1.088	4	تنطبق غالباً	0.645(**)
إن ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة في أسعار المواد الغذائية.	3.68	1.171	5	تنطبق غالباً	0.677(**)
إن ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات حيث ينجم عن ذلك انخفاض في مستوى المعيشة	3.66	1.162	6	تنطبق غالباً	0.712(**)
إن ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل الأسواق مما يؤدي إلى زيادة السلوك الجرمي	3.60	1.102	7	تنطبق غالباً	0.649(**)
إن ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات حيث ينجم عن ذلك زيادة في البطالة	3.57	1.147	8	تنطبق غالباً	0.684(**)
يؤدي التضخم إلى وضع العراقيل والموانع التي تحول دون تقدم المجتمع مما ينعكس سلباً على المستوى المعيشي للإفراد وبالتالي ارتكاب الجريمه	3.54	1.126	9	تنطبق غالباً	0.584(**)
يؤدي التضخم إلى العيش بظروف اقتصاديه صعبه تدفع الأفراد إلى عدم التكيف بالبيئة التي يعشون فيها والاستعداد النفسي على ارتكاب مختلف أنواع الجرائم	3.50	1.133	10	تنطبق غالباً	0.647(**)

زيادة ضغط السكان على الموارد الاقتصادية يؤدي إلى استهلاك المعطيات المادية للبيئة وعندها تتحول إلى مكان غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار	3.46	1.124	11	تتطبق أحياناً	0.670(**)
الاتجاه العام لأثر عنصر التضخم على السلوك الاجرامي	3.68	0.745		تتطبق غالباً	

(**) درجة الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الكساد والسلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

توصلت النتائج في الجدول (8) المتعلق بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر الكساد على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، أن الاتجاه العام كان بأن غالباً للكساد الأثر المباشر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.65 بانحراف معياري 0.697.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (8) لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام، أن غالباً ما تؤدي أسباب الكساد التالية إلى ارتكاب السلوك الجرمي وهي: فقدان العديد من المواطنين لوظائفهم حيث ينجم عن ذلك زيادة في البطالة، وتوزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة، وانحلال المجتمع بسبب الظروف الاقتصادية، وإفلاس البنوك، وتفكك الروابط الأسرية وتغير القيم السائدة في المجتمع، وانتشار جرائم النصب والاحتيال، واختلال التوازن بين نسبة الموارد الاقتصادية وحجم السكان التي تسبب انخفاض المستوى المعاشي. بينما كان أحياناً ما يؤدي الكساد إلى فقدان ثقة المواطنين في المشاريع الاقتصادية الحكومية الذي يؤثر بدوره على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المتغير كانت أقل من 1.5 وهذا مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

ويتبين من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو سبب متغير الكساد كمؤثرة في السلوك الجرمي مع فقرات هذا المتغير، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية (P-value < 0.001) مع جميع فقرات المتغير، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن تفاقم هذه العناصر سيزيد من السلوك الجرمي عند المواطنين ومن ثم تتفاقم معدلات الجريمة في المجتمع الأردني. ومن خلال هذه النتائج يمكن استنتاج بأن للكساد الاقتصادي الأثر المباشر على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

جدول (8)

درجة تصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر الكساد على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	درجة الارتباط
يؤدي الكساد إلى فقدان العديد من المواطنين لوظائفهم حيث ينجم عن ذلك زيادة في البطالة	4.12	0.924	1	تنطبق غالباً	0.608(**)
يؤدي الكساد إلى توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة	3.65	1.038	2	تنطبق غالباً	0.753(**)
يؤدي الكساد إلى انحلال المجتمع بسبب الظروف الاقتصادية.	3.65	0.958	2	تنطبق غالباً	0.698(**)
يؤدي الكساد إلى إفلاس البنوك على أموال المودعين مما يؤدي إلى زيادة السلوك الجرمي	3.64	0.959	3	تنطبق غالباً	0.629(**)
يؤدي الكساد إلى تفكيك الروابط الأسرية وتغيير القيم السائدة في المجتمع.	3.54	1.090	4	تنطبق غالباً	0.747(**)
يؤدي الكساد الى انتشار جرائم النصب والاحتيال.	3.54	1.084	4	تنطبق غالباً	0.741(**)
يؤدي اختلال التوازن بين نسبة الموارد الاقتصادية وحجم السكان إلى انخفاض المستوى المعاشي وبالتالي ارتكاب الجريمه	3.53	0.960	5	تنطبق غالباً	0.712(**)

يؤدي الفساد إلى فقدان ثقة المواطنين في المشاريع الاقتصادية الحكومية.	3.49	1.077	6	تتطبق أحياناً	0.618(**)
الاتجاه العام لأثر عنصر الفساد على السلوك الاجرامي	3.65	0.697		تتطبق غالباً	

(**) درجة الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البطالة والسلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

توصلت النتائج في الجدول (9) المتعلق بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر البطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، أن الاتجاه العام للبطالة له أثراً مباشراً على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.61 بانحراف معياري 0.751.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (9) لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام، أنه غالباً ما تؤدي أسباب البطالة التالية إلى ارتكاب السلوك الجرمي وهي: تعطيل الطاقات البشرية وشلها واستنزاف موارد المجتمع وقتل معنويات الأفراد العاطلين عن العمل وتحطيم عوائلهم عن طريق وقوعهم في فاقة الفقر والعوز المادي، ومخالطة العاطل عن العمل لأصحاب السوابق وذوي السلوك الإجرامي من الجيران والأصدقاء، وعدم قدرة الفرد على العمل تؤدي إلى إحساسه بأنه أصبح عبئا ثقيلاً على المجتمع وأنه مقصر بحق عائلته، واستعمال المخدرات والكحول للهروب من مشاكله وهمومه، وتردي أحوال الفرد الاقتصادية وانكسار معنوياته وانخفاض مكانته الاجتماعية وسمعته الاعتبارية، ويتجه إلى ارتكاب الجريمة بهدف مواجهة أزمته المادية التي سببتها البطالة، وتلعب البطالة دورًا رئيسًا في عدم توفير الأمن في المجتمع، والبطالة مرض اقتصادي واجتماعي ينخر جسم المجتمع ويهدد أمنة. بينما كان أحياناً ما يؤدي سبب البطالة إلى سيطرة الشعور بالفشل والإحباط على العاطل عن العمل مما ينعكس سلباً على

علاقته بالمجتمع وبالآخرين، وإلى وجود أوقات فراغ كبيرة لدى الأفراد وبالتالي يكون لدية الوقت الكافي للتفكير والتخطيط لارتكاب السلوك الجرمي. ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المتغير كانت أقل من 1.5 وهذا مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما. باستثناء فقرة أن عدم قدرة الفرد على العمل تؤدي إلى إحساسه بأنه أصبح عبئاً ثقيلاً على المجتمع وأنه مقصر بحق عائلته وبالتالي ارتكاب السلوك غير السوي، حيث كان الانحراف المعياري له 2.567، مما يشير إلى ضعف معنويته في النموذج بسبب كبر الانحراف المعياري عن ربع حجم التدرج للاتجاه.

ويتبين من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو متغير البطالة كمؤثر في السلوك الجرمي مع متغيرات هذا العنصر، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية ($P\text{-value} < 0.001$) مع جميع فقرات المتغير، وهذا يفسرلنا أن الاتجاه العام يميل إلى أن تفاقم هذا العناصر سيزيد من السلوك الجرمي عند المواطنين ومن ثم تتفاقم معدلات الجريمة في المجتمع الأردني. ومن خلال هذه النتائج يمكن الاستنتاج بأن لظاهرة البطالة الأثر المباشر على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حسب تصورات رجال الأمن العام.

جدول (9)

درجة تصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر البطالة على السلوك الجرمي

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	درجة الارتباط
تؤدي البطالة إلى تعطيل الطاقات البشرية وشلها واستنزاف موارد المجتمع وقتل معنويات الأفراد العاطلين عن العمل وتحطيم عوائلهم عن طريق وقوعهم في فاقة الفقر والعوز المادي	4.02	0.981	1	تنطبق غالباً	0.449(**)
مخالطة العاطل عن العمل لأصحاب السوابق وذوي السلوك الإجرامي من الجيران والأصدقاء يؤدي إلى السلوك الجرمي	3.77	1.120	2	تنطبق غالباً	0.622(**)
عدم قدرة الفرد على العمل تؤدي إلى إحساسه بأنه أصبح عبئاً ثقيلاً على المجتمع وانه مقصر بحق عائلته وبالتالي ارتكاب السلوك المعروف	3.65	2.567	3	تنطبق غالباً	0.595(**)
يتجه العاطل عن العمل إلى استعمال المخدرات والكحول للهروب من مشاكله وهمومه.	3.61	1.123	4	تنطبق غالباً	0.629(**)
تؤدي البطالة إلى تردي أحوال الفرد الاقتصادية وانكسار معنوياته وانخفاض مكانته الاجتماعية وسمعته الاعتبارية	3.58	1.098	5	تنطبق غالباً	0.631(**)
يتجه العاطل عن العمل إلى ارتكاب الجريمة، بهدف مواجهة أزمته المادية التي سببتها البطالة	3.55	0.924	6	تنطبق غالباً	0.648(**)
تلعب البطالة دورًا رئيسًا في عدم توفير الأمن في المجتمع	3.55	1.123	6	تنطبق غالباً	0.731(**)
البطالة مرض اقتصادي واجتماعي ينخر جسم المجتمع ويهدد أمنة	3.53	1.012	7	تنطبق غالباً	0.625(**)
يسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطل عن العمل، مما ينعكس سلباً على علاقته بالمجتمع وبالآخرين	3.47	1.004	8	تنطبق أحياناً	0.642(**)
تؤدي البطالة إلى وجود أوقات فراغ كبيرة لدى الأفراد وبالتالي يكون لدية الوقت الكافي للتفكير والتخطيط لارتكاب السلوك الجرمي	3.46	1.113	9	تنطبق أحياناً	0.663(**)
الاتجاه العام لأثر لعنصر البطالة على السلوك الإجرامي	3.61	0.751		تنطبق غالباً	

(**) درجة الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001

الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الفقر والسلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

وفيما يتعلق بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر ظاهرة الفقر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، فقد توصلت النتائج في الجدول (10)، إلى أن الاتجاه العام كان بأن غالباً ما يكون للفقر الأثر المباشر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.62 بانحراف معياري 0.823.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (10) المتعلقة بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأسباب الفقر نحو السلوك الجرمي، أن غالباً ما تؤدي أسباب ظاهرة الفقر التالية إلى ارتكاب السلوك الجرمي وهي: يؤدي الفقر والحرمان الاقتصادي إلى جمله من المشكلات الاجتماعية الخطيرة على الأسرة وبالتالي ابتعاد الأبوين عن الاهتمام بتربيه أولادهم وعدم متابعتهم وبتالي وقوعهم في هاوية الجريمة والانحراف، وإن الفقر وتفكك البيئة الاجتماعية يؤدي إلى لجوء الأطفال والنساء إلى العمل المبكر وبالتالي تعلم السلوك المنحرف، والاعتقاد بأن الفقر سببًا رئيسًا في عدم توفير الأمن في المجتمع، ويضطر الفقير إلى ارتكاب السلوك الجرمي بحثا عن سبل العيش وسد حاجاته الأساسية، وتؤثر الظروف الاقتصادية السيئة على ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ويؤثر الفقر سلبًا على استقرار الحياة الأسرية، ويزرع في نفوس الأفراد خصال الكراهية والاعتداء والانتقام من المجتمع الذي يعتبره مسؤولاً عن مشكلاتهم وأزماتهم المادية والاجتماعية، ويؤدي إلى بروز ظاهرة عمالة الأطفال وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد، وإلى مشكلات سلبية تؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم الأسرية، وإلى عدم تحقيق الهدف المادي المطلوب مما يجعل الأفراد يمارسون أساليب غير سوية وإجرامية للحصول على المال، وظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد. بينما كان

أحياناً ما يؤدي سبب ظاهرة الفقر إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، وعرقلة الطرق الجيدة للتنشئة الاجتماعية وارتكاب السلوك المنحرف، وأن الناس يرتكبون السلوك الجرمي بسبب الفقر والحاجة المادية، وأن الفقر يعتبر مشكله اجتماعية تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى فئتين هما الأغنياء والفقراء مما يؤدي إلى ارتكاب الجريمه. كما قد يؤدي الفقر إلى اعتماد الأشخاص في المجتمع الأردني على الكمبيالات في الظروف الاقتصادية الجيدة وفقدانها فجأة، وإلى ارتفاع معدلات الجريمة نظراً لعدم توفر خدمات الرعاية ألاجتماعيه، وإلى التنشئة الاجتماعية الخاطئة وبالتالي إلى ارتكاب السلوك الجانح.

ومن الملاحظ أن معظم الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المتغير كانت أقل من 1.5 وهذا مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما. باستثناء متغيري أن الفقر يؤدي إلى الحرمان الاقتصادي وإلى جمله من المشكلات الاجتماعية الخطيرة على الأسرة وبالتالي ابتعاد الأبوين عن الاهتمام بتربيه أولادهم وعدم متابعتهم وبتالي وقوعهم في هاوية الجريمة والانحراف، وإلى العمل المبكر وبالتالي تعلم السلوك المنحرف، حيث كان الانحراف المعياري لهذين المتغيرين 5.622، و5.660 على الترتيب، مما يشير إلى ضعف معنويتهما في النموذج بسبب كبر الانحراف المعياري عن ربع حجم التدرج للاتجاه، وأن الآراء كانت متباعد بشكل جعلت الوسط كبير بالصدفة.

ويتبين من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو متغير الفقر كمؤثر في السلوك الجرمي مع فقرات هذا المتغير، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية ($P\text{-value} < 0.001$) مع جميع فقرات المتغير، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن تفاقم هذه الفقرات سيزيد من السلوك الجرمي عند المواطنين وثم تتفاقم معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

ومن خلال هذه النتائج يمكن الاستنتاج بأن لظاهرة الفقر الأثر المباشر على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حسب تصورات رجال الأمن العام.

جدول (10)

درجة تصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر الفقر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	درجة الارتباط
يؤدي الفقر والحرمان الاقتصادي إلى جمله من المشكلات الاجتماعية الخطيرة على الأسرة وبالتالي ابتعاد الأبوين عن الاهتمام بتربيه أولادهم وعدم متابعتهم وبتالي وقوعهم في هاوية الجريمة والانحراف.	4.03	5.622	1	تطبق غالباً	0.542(**)
إن الفقر وصخب البيئة الاجتماعية يؤدي إلى لجوء الأطفال والنساء إلى العمل المبكر وبالتالي تعلم السلوك المنحرف.	3.95	5.660	2	تطبق غالباً	0.478(**)
اعتقد أن الفقر سببًا رئيسًا في عدم توفير الأمن في المجتمع	3.85	1.022	3	تطبق غالباً	0.523(**)
يضطر الفقير إلى ارتكاب السلوك الجرمي بحثاً عن سبل العيش وسد حاجاته الأساسية	3.80	1.114	4	تطبق غالباً	0.408(**)
تؤثر الظروف الاقتصادية السيئة على ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم	3.78	1.004	5	تطبق غالباً	0.529(**)
يؤثر الفقر سلبًا على استقرار الحياة الأسرية	3.70	0.991	6	تطبق غالباً	0.508(**)
يزرع الفقر في نفوس الأفراد خصال الكراهية والاعتداء والانتقام من المجتمع الذي يعتبرنا مسئولاً عن مشكلاتهم وأزماتهم المادية والاجتماعية	3.70	1.116	6	تطبق غالباً	0.519(**)
يؤدي الفقر إلى بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.	3.62	1.019	7	تطبق غالباً	0.534(**)
يؤدي الفقر إلى مشكلات سلبية تؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم الأسرية	3.61	1.023	8	تطبق غالباً	0.527(**)

يؤدي الفقر إلى عدم تحقيق الهدف المادي المطلوب مما يجعل الأفراد يمارسون أساليب غير سوية وإجرامية للحصول على المال	3.55	1.051	9	تنطبق غالباً	$0.529^{(**)}$
يؤدي الفقر إلى ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد	3.53	1.017	10	تنطبق غالباً	$0.549^{(**)}$
عدم رفاهية الأفراد واستقرارهم الاجتماعي يؤدي إلى عرقلة الطرق الجيدة للتنشئة الاجتماعية وارتكاب السلوك المنحرف	3.46	1.123	11	تنطبق غالباً	
يرتكب الناس السلوك الجرمي بسبب الفقر والحاجة المادية	3.43	1.050	12	تنطبق غالباً	$0.532^{(**)}$
يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعيه سلبيه تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى فئتين هما الأغنياء والفقراء مما يؤدي إلى ارتكاب الجريمه	3.41	0.980	13	تنطبق غالباً	$0.439^{(**)}$
اعتماد الأشخاص في المجتمع الأردني على الكمبيالات في الظروف الاقتصادية الجيدة وفقدانها فجأة يؤدي إلى حدوث الجريمة	3.40	1.033	14	تنطبق غالباً	$0.546^{(**)}$
يؤدي الفقر إلى ارتفاع معدلات الجريمة نظراً لعدم توفر خدمات الرعاية الاجتماعيه	3.39	1.063	15	تنطبق غالباً	$0.497^{(**)}$
يؤدي الفقر إلى التنشئة الاجتماعية الخاطئة وبالتالي إلى ارتكاب السلوك الجانح	3.38	1.001	16	تنطبق غالباً	$0.565^{(**)}$
الاتجاه العام لأثر عنصر الفقر على السلوك الإجرامي	3.62	0.823		تنطبق غالباً	

(**) درجة الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001

الفرضية الخامسة : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين شركات البورصة الوهمية والسلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

وفيما يتعلق بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر الشركات والبورصات الوهمية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، فقد توصلت النتائج في الجدول (11)، إلى أن الاتجاه العام غالباً ما يكون لهذه الظاهرة الأثر المباشر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.52 بانحراف معياري 0.819.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (11) المتعلقة بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأسباب ظاهرة شركات البورصه الوهمية في الأردن نحو السلوك الجرمي، أن غالباً ما تؤدي أسباب هذه الظاهرة إلى ارتكاب السلوك الجرمي وهي: أنها تؤدي بالفرد إلى اخذ قروض وسلف بنكية وبالتالي تراكم الديون عليه، وأنها أدت بالمواطن إلى رهن عقاراتهم للحصول على المال بأي طريقة. كما أنه أحياناً ما تؤدي هذه الظاهرة إلى ظهور الجريمة المنظمة التي تؤثر على التنمية بشكل سلبي، وأنها تساهم في تفشي الفساد في أجزاء من النظام المالي، وأنها مخرجاً لمأزق المجرمين المتمثل بصعوبة التعامل مع متحصلات جرائمهم خاصة تلك التي تدر أموالا باهظة كتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والرقيق ومتحصلات الاختلاس، وأنها جريمة منظمة تتعدى الحدود الجغرافية، وأنها جريمة لاحقة لأنشطة جرمية حققت عوائد مالية غير مشروعة. ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المتغير كانت أقل من 1.5 وهذا مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

ويتبين من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو متغير شركات البورصة الوهمية كمؤثرة في السلوك الجرمي مع متغيرات هذا العنصر، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية ($P\text{-value} < 0.001$) مع جميع متغيرات العنصر، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن تفاقم هذه الفقرات سيزيد من السلوك الجرمي عند المواطنين وثم تتفاقم معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول بأن لظاهرة شركات البورصة الوهمية الأثر المباشر على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حسب رأي رجال الأمن العام.

جدول (11)

درجة تصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر شركات البورصه الوهمية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	درجة الارتباط
أدت البورصة الوهمية بالفرد إلى اخذ قروض وسلف بنكية وبالتالي تراكم الديون عليه مما يوقعه إلى ارتكاب السلوك الجرمي لحاجته إلى المال	3.66	1.097	1	تطبق غالباً	0.790(**)
البورصة الوهمية أدت بالمواطن إلى رهن عقاراتهم والحصول على المال بأي طريقة نتيجة الخسارة زادت معدلات الجريمة	3.66	1.008	1	تطبق غالباً	0.796(**)
تلعب شركات البورصة الوهمية دوراً في ظهور السلوك الجرمي	3.63	1.045	2	تطبق غالباً	0.669(**)
اعتقد أن الشركات الوهمية جريمة منظمة تؤثر على التنمية بشكل سلبي.	3.48	1.142	3	تطبق أحياناً	0.794(**)
اعتقد أن الشركات الوهمية تساهم في تفشي الفساد في أجزاء من النظام المالي	3.46	1.171	4	تطبق أحياناً	0.817(**)
اعتقد أن الشركات الوهمية مخرجا لمازق المجرمين المتمثل بصعوبة التعامل مع متحصلات جرائمهم خاصة تلك التي تدر أموالا باهظة، كتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والرقيق ومتحصلات الاختلاس	3.46	1.075	4	تطبق أحياناً	0.658(**)
اعتقد أن الشركات الوهمية جريمة منظمة تتعدى الحدود الجغرافية.	3.44	1.107	5	تطبق أحياناً	0.752(**)
اعتقد أن الشركات الوهمية، جريمة لاحقة لأنشطة جرمية حققت عوائد مالية غير مشروعة.	3.42	1.162	6	تطبق أحياناً	0.674(**)
الاتجاه العام لأثر عنصر البورصة على السلوك الإجرامي	3.52	0.819		تطبق غالباً	

(**) درجة الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001

الفرضية السادسة : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصخصة والسلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

وفيما يتعلق بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر برامج الخصخصة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، فقد توصلت النتائج في الجدول (12)، إلى أن الاتجاه العام كان أحياناً ما يكون لبرامج الخصخصة الأثر المباشر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.43 بانحراف معياري 0.763.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (12) المتعلقة بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأسباب برامج الخصخصة نحو السلوك الجرمي، أنها غالباً ما تكون سبباً للسلوك الجرمي من خلال : هدر ثروات البلاد والتلاعب بمقدرات الوطن، والإضرار بالأيدي العاملة وأن استيعابهم سيكون وفق شروط المستثمر، وانحسار الفرص المتاحة للمواطنين في العمل وارتكاب مختلف أنواع الجرائم. بينما كانت أحياناً ما تؤدي إلى توظيف لغسيل الأموال والتي تعزز من انتشار الجرائم مثل المخدرات والفساد، وإلى زيادة في البطالة وبالتالي ارتكاب السلوك الجرمي، وأن سياساتها لا تراعي البعد الاجتماعي في سياسة التحرير الاقتصادي. ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المتغير كانت أقل من 1.5 وهذا مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

ويتبين من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو متغير الخصخصة كمؤثر في السلوك الجرمي مع فقرات هذا المتغير، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية (P-value < 0.001) مع جميع فقرات المتغير، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن تفاقم هذه الفقرات سيزيد من السلوك الجرمي عند المواطنين وثم تتفاقم معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول بأن لبرامج الخصخصة الأثر المباشر على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حسب تصور رجال الأمن العام.

جدول (12)

درجة تصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر الخصخصة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	درجة الارتباط
تؤدي الخصخصة إلى هدر ثروات البلاد والتلاعب بمقدرات الوطن.	3.60	1.100	1	تطبق غالباً	0.688(**)
تؤدي الخصخصة إلى الإضرار بالأيدي العاملة وان استيعابهم سيكون وفق شروط المستثمر.	3.55	1.053	2	تطبق غالباً	0.635(**)
تؤدي الخصخصة إلى انحسار الفرص المتاحة للمواطنين في العمل وارتكاب مختلف أنواع الجرائم	3.50	1.088	3	تطبق غالباً	0.694(**)
اسهمت الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عمليات الخصخصة في زيادة السلوك الجرمي.	3.49	0.979	4	تطبق أحياناً	0.765(**)
تؤدي عمليات الخصخصة إلى فوز المنظمات الإجرامية بالمزادات التي تطرح لبيع أسهم الحكومات في المشاريع العامة بسبب قدراتها المالية لتقديم أفضل عروض الشراء.	3.37	1.057	5	تطبق أحياناً	0.736(**)
تعتبر الخصخصة بمثابة توظيف لغسيل الأموال والتي تعزز من انتشار الجرائم الأصلية مثل المخدرات والفساد	3.37	1.133	5	تطبق أحياناً	0.744(**)
تؤدي الخصخصة إلى زيادة في البطالة وبالتالي ارتكاب السلوك الجرمي	3.37	1.082	5	تطبق أحياناً	0.689(**)
الخصخصة لها دور كبير في ارتكاب السلوك الجرمي	3.33	1.045	6	تطبق أحياناً	0.798(**)
لا تراعي سياسات الخصخصة البعد الاجتماعي في سياسة التحرير الاقتصادي	3.32	1.064	7	تطبق أحياناً	0.682(**)
الاتجاه العام لأثر عنصر الخصخصة على السلوك الإجرامي	3.43	0.763		تطبق أحياناً	

(**) درجة الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001

الفرضية السابعة : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الأجور والدخل على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

وفيما يتعلق بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر تدني الأجور والدخل على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، فقد توصلت النتائج في الجدول (13)، إلى أن الاتجاه العام كان غالباً ما يكون لتدني الأجور والدخل الأثر المباشر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.47 بانحراف معياري 0.764.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (13) المتعلقة بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر تدني الأجور والدخل نحو السلوك الجرمي، أنه غالباً ما تؤدي تدني الأجور والدخل إلى ارتكاب السلوك الجرمي، وهي: تراكم الديون، وتدني الدخل، وارتفاع الأسعار داخل الأسواق، وتدني الرواتب، وزيادة القروض، والعمل لساعات طويلة مع تدني الأجور، وعدم وجود مسكن يدفع بهم إلى التشرد والتسول، وارتفاع أجور السكن يؤدي إلى السكن بالمناطق الشعبية، وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد يقود بعضهم إلى امتهان الجريمة والاعتماد عليها في سد حاجاتهم الأساسية، وانخفاض المستوى المعيشي لذوي الدخول المحدودة يؤدي إلى ارتكاب السلوك المنحرف، ويلعب الإفلاس دوراً هاماً في السلوك الجرمي، والعمالة الوافدة لها أثراً جرمياً من خلال ثقافات دخيلة على المجتمع الأردني، ويقوم الناس بارتكاب السلوك الجرمي بسبب عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بينهم، والارتفاع الحاد في أجور السكن يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، وانخفاض المستوى المعيشي لذوي الدخول المحدودة يدفع هؤلاء نحو الانحراف والجريمة بسبب تنشئتهم الاجتماعية الخاطئه وظروفهم الصعبة.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المتغير كانت أقل من 1.5 وهذا مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات

متجانسة نوعاً ما. باستثناء متغيري ارتفاع الأسعار داخل الأسواق قد تؤدي إلى زيادة معدلات اجريمة، والديون المتراكمة هي سبب ارتكاب الجريمة، حيث كان الانحراف المعياري لهذين المتغيرين 2.584، 1.743على الترتيب، مما يشير إلى ضعف معنويتهما في النموذج بسبب كبر الانحراف المعياري عن ربع حجم التدرج للاتجاه.

ويتبين من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو متغير تدني الأجور والدخل كمؤثر في السلوك الجرمي مع فقرات هذا المتغير، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية (P-value < 0.001) مع جميع فقرات المتغير، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن تفاقم هذه الفقرات سيزيد من السلوك الجرمي عند المواطنين ومن ثم تتفاقم معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

ومن خلال هذه النتائج يمكن الاستنتاج بأن لضعف مستوى الأجور والدخل الأثر المباشر على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حسب تصور رجال الأمن العام.

جدول (13)

درجة تصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر تدني الأجور والدخل على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	درجة الارتباط
الديون المتراكمة هي سبب ارتكاب الجريمة	3.62	1.743	1	تتطبق غالباً	0.485(**)
يرتكب الناس السلوك الجرمي بسبب تدني الدخل	3.60	0.968	2	تتطبق غالباً	0.633(**)
ارتفاع الأسعار داخل الأسواق تؤدي إلى زيادة معدلات اجريمة	3.59	2.584	3	تتطبق غالباً	0.481(**)
تدني الرواتب يلعب دوراً في ارتكاب السلوك الجرمي والانحراف	3.54	1.094	4	تتطبق غالباً	0.721(**)
القروض لها دور في السلوك الجانح لدى العديد من الإفراد	3.52	1.056	5	تتطبق غالباً	0.645(**)
ساعات العمل الطويلة وتدني الأجور يدفع الأفراد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي	3.46	1.093	6	تتطبق أحياناً	0.649(**)
تدني دخل الأفراد وعدم وجود مسكن لهم يدفع بهم إلى التشرد والتسول	3.46	1.158	6	تتطبق أحياناً	0.622(**)
ارتفاع أجور السكن يؤدي إلى السكن بالمناطق الشعبية وبالتالي ارتكاب السلوك الإجرامي	3.44	1.145	7	تتطبق أحياناً	0.707(**)
انخفاض المستوى المعاشي للإفراد يقود بعضهم إلى امتهان الجريمة والاعتماد عليها في سد حاجاتهم الأساسية	3.44	1.090	7	تتطبق أحياناً	0.718(**)
انخفاض المستوى المعاشي لذوي الدخول المحدودة يؤدي إلى اقتراف السلوك المنحرف	3.43	1.025	8	تتطبق أحياناً	0.633(**)
يلعب الإفلاس دوراً هاماً في السلوك الجرمي	3.43	1.019	8	تتطبق أحياناً	0.704(**)
العمالة الوافدة لها اثر جرمي من خلال ثقافات دخيلة على المجتمع الأردني	3.41	1.123	9	تتطبق أحياناً	0.702(**)
يقوم الناس بارتكاب السلوك الجرمي بسبب عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بينهم	3.40	1.054	10	تتطبق أحياناً	0.661(**)
الارتفاع الحاد في أجور السكن يؤدي إلى ارتكاب الجريمة	3.38	1.115	11	تتطبق أحياناً	0.668(**)

انخفاض المستوى المعاشي لذوي الدخول المحدودة يدفع هؤلاء الميل نحو الانحراف والجريمة بسبب تشتتهم الاجتماعية الملتوية وظروفهم الصعبة	3.30	1.105	12	تطبق أحياناً	0.631(**)
الاتجاه العام لأثر عنصر تدني الأجور على السلوك الإجرامي	3.47	0.764		تطبق أحياناً	

(**) درجة الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001

الاتجاه العام لأثر عناصر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام:

وللتعرف على الأهمية النسبية لدرجة تصورات العاملين في جهاز الأمن العام للأسباب الاقتصادية المتعلقة بالسلوك الجرمي لدى المواطنين في المجتمع الأردني، تبين النتائج في الجدول (14) أن المتوسط العام لأراء عينة الدراسة نحو جميع العناصر الاقتصادية المتضمنة في الدراسة كان 3.56 بانحراف معياري 0.598، أي أن رأي عينة الدراسة بأنه غالباً مل تكون هذه الأسباب سبباً في السلوك الجرمي عند المواطنين، وحسب ترتيب الأسباب الاقتصادية حسب الأهمية فيرى العاملون في جهاز الأمن العام أن للتضخم السبب الأكبر في الاندفاع نحو السلوك الجرمي، ثم جاء في المرتبة الثانية ظاهرة الكساد، وفي المرتبة الثالثة ظاهرة الفقر، وفي المرتبة الرابعة مشكلة البطالة، وفي المرتبة الخامسة شركات البورصة الوهمية، والمرتبة السادسة، تدني الأجور، وفي المرتبة الأخيرة برامج الخصخصة.

كما بينت النتائج في الجدول (14) أن معامل درجة الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو العناصر الاقتصادية المؤثرة في السلوك الجرمي كانت مرتفعة وذات علاقة طردية معنوية عند مستوى دلاله إحصائية عند (P-value < 0.001) مع جميع المتغيرات الاقتصادية، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن تفاقم هذه المتغيرات وهي: التضخم، والكساد، والبطالة، والفقر، والشركات الوهمية، والخصخصة، وتدني الدخل والأجور

سيزيد من السلوك الجرمي عند المواطنين ومن ثم تتفاقم معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

جدول (14)

الأهمية ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام مع أثر عناصر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

الاتجاه العام لعناصر المتغيرات الاقتصادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	معامل الارتباط
التضخم	3.68	0.745	1	تنطبق غالباً	0.700(**)
الكساد	3.65	0.697	2	تنطبق غالباً	0.775(**)
الفقر	3.62	0.823	3	تنطبق غالباً	0.783(**)
البطالة	3.61	0.751	4	تنطبق غالباً	0.699(**)
الشركات والبورصة الوهمية	3.52	0.819	5	تنطبق غالباً	0.741(**)
تدني الأجور	3.47	0.764	6	تنطبق احياناً	0.835(**)
الخصخصة .	3.43	0.763	7	تنطبق احياناً	.842(**)0
الاتجاه العام نحو السلوك الجرمي	3.56	0.598		تنطبق غالباً	

(**) درجة الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001

الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس:

وللإجابة على سؤال الدراسة المتعلق بالاستفسار عن مدى أثر المتغيرات الاقتصادية (التضخم، والكساد، والبطالة، والفقر، وشركات البورصه الوهمية، والخصخصة، وتدني الدخل والأجور) على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام. تم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج (Stepwise M.L.R.A) باعتبار متغير الاتجاه العام لجميع متغيرات العناصر الاقتصادية نحو سبب السلوك الجرمي في المجتمع

الأردني (المتغير التابع = y)، وسبع متغيرات مستقلة كما هي مبينه في الجدول (15).

وبموجب هذه الطريقة، فإنه يتم بالتدريج إدخال المتغيرات في معادلة الانحدار طالما أدى إدخال المتغير إلى زيادة في مربع معامل الارتباط الكلي R^2، ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة الإحصائية المختار سلفاً (0.05)، وقد تم استخدام هذه الطريقة لجميع الاتجاهات العامة للمتغيرات الاقتصادية السبعة الواردة في الجدول (15)، ولتحديد الأهمية النسبية لتنبؤ المتغيرات في النموذج قورنت قيم معاملاتها الانحدارية المعيارية، ويبين الجدول (15) نتائج تحليل الانحدار المشار إليه لجميع المتغيرات الاقتصادية، حيث يظهر من الجدول المشار إليه أن عدد المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الاتجاه العام نحو الأسباب الاقتصادية الدافعة للسلوك الجرمي حسب آراء عينة الدراسة ست متغيرات هي: متغير انخفاض الأجور وارتفاع الأسعار، وظاهرة الفقر، وظاهرة التضخم، وبرامج الخصخصة، وشركات البورصة الوهمية، وظاهرة الكساد، بينما لم يدخل متغير ظاهرة البطالة في النموذج باعتباره متغير ليس له أثر معنوي من الناحية الإحصائية، وتفسر هذه المتغيرات الستة الداخلة في النموذج كماً كبيراً من التباين في تفسير سبب السلوك الجرمي بمعدل 77.8٪، وبدرجة معنوية بلغت ($P\text{-}Value < 0.001$) للنموذج حسب اختبار F الذي بلغت قيمته النهائية للنموذج 266، كما كانت جميع المتغيرات الداخلة في النموذج عالية المعنوية وتزيد عن ($P\text{-}Value < 0.05$)، وأثبتت الاختبارات الإحصائية عدم وجود ارتباط ذاتي أو خطي بين حدود الخطأ أو المتغيرات، حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين VIF لجميع النماذج أقل من 5 وهو مؤشر إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة، كما تبين عدم وجود مشكلة الارتباط بين حدود الخطأ

حيث بلغت قيمت دربن - واتسن D.W حوالي 1.96 وهذه المقاييس مؤشر قوي على صحة وقوة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية التي تقود إلى توقعات غير منطقية.

ولقياس دخول متغيرات الدراسة المستقلة في النموذج حسب الأهمية، تبين النتائج في المعادلة (1) أن أكثر العناصر الاقتصادية تأثيراً في مستوى الاتجاه العام لدى العاملين في جهاز الأمن العام نحو السلوك الجرمي العنصر الذي يمثل جميع فقرات تدني مستوى الأجور وانخفاض الدخل حيث استطاع أن يفسر لوحده 56.7٪ من الاتجاه العام نحو سبب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني وبمعنوية للنموذج وللمتغير (P-Value < 0.001)، وقد جاء بعلاقة طردية، أي أنه توجد علاقة طردية بين الاتجاه العام نحو كون المتغيرات الاقتصادية سبباً للاتجاه نحو السلوك الجرمي لدى المجتمع الأردني مع الاتجاه العام نحو متغير تدني الأجور والدخل بفقراته جميعاً. أي أن زيادة الشعور بتدني الأجور والدخل يزيد من الشعور بالمشكلة البحثية ويفسرها بمعدل 56.7٪. وبذلك لا نستطيع القول بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية لتدني الدخل والأجور على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز.

$$y = 1.317 + 0.66\,x_1 \qquad \ldots\ldots 1$$

$$R^2 = \%56.7 \quad VIF = \%1 \quad F = 602.9^{**} \quad t = (13.829)^{**}(24.55)^{**}$$

ثم دخل في النموذج في المرتبة الثانية من حيث الأهمية متغير الاتجاه العام لظاهرة الفقر كما تبين المعادلة (2)، حيث استطاع هذا المتغير أن يفسر لوحده 14.1٪ من التباين الكلي أو سبب الشعور لدى عينة الدراسة بسبب السلوك الجرمي العائد للعوامل الاقتصادية، وبدخوله مع المتغير في المعادلة رقم (1)، استطاع النموذج أن يفسر 70.8٪ من التباين الكلي في الظاهر، وكانت هذه المتغيرات والنموذج معنوي عند (P-Value < 0.001)، أما ظهور X2 بعلاقة طردية

مع النموذج يفسر على أن زيادة الشعور بأهمية متغير الفقر يزيد من الميول نحو ارتكاب السلوك الجرمي حسب رأي عينة الدراسة. وبناءاً على هذه النتيجة نرفض القول بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية للفقر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

$$y = 0.631 + 0.45\,\chi_1 + \quad 0.396\,\chi_2 \qquad \ldots..2$$

$$R^2 = \%70.8 \quad VIF = \%1.4 \quad F = 556.435^{**}$$
$$t = (6.945)^{**}(17.154)^{**}(14.876)^{**}$$

وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية دخل في النموذج متغير الاتجاه العام لعنصر ظاهرة التضخم، حيث استطاع أن يفسر لوحده 4.1٪ من التباين بمعنوية بلغت (P-Value < 0.001) للنموذج والمتغير، كما استطاعت المتغيرات الثلاث في المعادلة (3) أن تفسر 74.9٪ من سبب السلوك الجرمي حسب رأي عينة الدراسة، ووجود X3 بعلاقة طردية في النموذج يعني أن للتضخم الأثر الموجب في الشعور بأن ارتفاعه سيزيد من سلوك الانحراف في المجتمع الأردني حسب رأي عينة الدراسة. وحسب هذه النتيجة لا نستطيع الإدعاء بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية للتضخم على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

$$y = 0.329 + 0.387\,\chi_1 + \quad 0.337\,\chi_2 + 0.193\,\chi_3 \qquad \ldots.3$$

$$R^2 = \%74.9 \quad VIF = \%1.5 \quad F = 455.28^{**}$$
$$(13.17)^{**}(8.636)^{**}\ (3.607)^{**}(15.246)^{**}$$

وفي المرتبة الرابعة من حيث الأهمية دخل في النموذج متغير الاتجاه العام لمتغير الخصخصة، حيث استطاع أن يفسر لوحده ما نسبته 1.6٪ من التباين الكلي، وبمعنوية للنموذج والمتغير بلغت (P-Value < 0.001)، وبوجود X4 مع باقي

المتغير في المعادلة (4) استطاعت هذه المتغيرات من أن تفسر 76.3٪ من سبب السلوك الانحرافي حسب رأي عينة الدراسة. وبناءاً على هذه النتيجة فإننا نرفض القول بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية للخصخصة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

$$y = 0.289 + 0.32\chi_1 + 0.292\chi_2 + 0.182\chi_3 + 0.139\chi_4 \quad ....4$$

$$R^2 = \%76.3 \;\; VIF = \%1.9 \;\; F = 371.34^{**} \;\; (11.1830)^{**}(8.2790)^{**}(5.546)^{*}$$
$$(3.2610)^{**}(11.66)^{**}$$

أما في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية فقد دخل متغير الاتجاه العام لمتغير شركات البورصة الوهمية، حيث استطاع أن يفسر لوحده ما نسبته 0.9٪ فقط من سبب التباين في النموذج، بمعنوية نموذج ومتغير بلغت ($P\text{-Value} < 0.01$)، وهذا يعني أن وجود X5 مع باقي المتغيرات في النموذج الوارد في المعادلة (5) استطاعت هذه المتغيرات الخمسة من أن تفسر ما نسبته 77.4٪ من سبب السلوك الجرمي حسب أراء عينة الدراسة. وحسب هذه النتيجة لا يمكن القول بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية للشركات الوهمية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

$$y = 0.219 + 0.301\chi_1 + 0.248\chi_2 + 0.194\chi_3 + 0.113\chi_4 + 0.098\chi_5 \quad ......5$$
$$t = (2.474)^{**}(11.05)^{**}\;(8.98600)^{**}(8.7950)^{**}\;(4.46700)^{**}(4.358)^{**}$$
$$F = 312.56^{**} \;\; VIF = \%1.9 \;\; R^2 = \%77.4$$

أما في المرتبة السادسة من حيث الأهمية فقد دخل متغير الاتجاه العام لمتغير الكساد، حيث استطاع أن يفسر لوحده ما نسبته 0.4٪ فقط من سبب التباين في النموذج، بمعنوية نموذج ومتغير بلغت ($P\text{-Value} < 0.01$)، وهذا يعني أن وجود X6 مع باقي المتغيرات في النموذج الواردة في المعادلة (6) استطاعت هذه المتغيرات الستة من أن تفسر ما نسبته 77.8٪ من سبب السلوك الجرمي حسب أراء عينة الدراسة. وحسب هذه النتيجة لا نستطيع القول بعدم وجود أثر ذو دلاله

إحصائية للكساد على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

......6

$$y = 0.171 + 0.287\,\chi_1 + 0.241\,\chi_2 + 0.165\,\chi_3 + 0.101\,\chi_4 + 0.096\,\chi_5 + 0.073\,\chi_6$$

$$t = (1.988)^{*}(10.438)^{**}\ (8.76800)^{**}(6.89200)^{**}$$

$$(3.9420)^{**}(4.3070)^{**}(2.882)^{**}$$

$$F = 266^{**}\ VIF = \%1.9\ R^2 = \%77.8$$

ولم يظهر أثر معنوي للاتجاه العام لعنصر ظاهرة البطالة في التأثير على السلوك المنحرف حسب رأي عينة الدراسة. وحسب هذه النتيجة نستطيع القول بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية للبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

الجدول (15)

المتغيرات الاقتصادية المتنبئة بالسلوك الجرمي، وأهميتها التنبؤية النسبية

رمز المتغير المستقل	مقياس الانحدار (المتغير المستقل)	B	الخطأ المعياري	قيم بيتا	قيم t	درجة معنوية T	عامل تضخم التباين VIF	معامل التحديد الجزئي R^2
X_0	الثابت	.1710	6.080		881.9	64.00		
X_1	تدني الدخل والأجور	.2870	.0270	.3280	10.438	.0000	2.019	56.7%
X_2	ظاهرة الفقر	.2410	.0270	.2710	8.768	.0000	1.957	14.1%
X_3	ظاهرة التضخم	.1650	.0240	.1960	6.892	.0000	1.663	4.1%
X_4	برامج الخصخصة	.1010	.0260	.1260	3.942	.0000	2.103	1.6%
X_5	الشركات والبورصة الوهمية	.0960	.0220	.1260	4.307	.0000	1.755	0.9%
X_6	ظاهرة الكساد	.0730	.0250	.0880	2.882	.0040	1.905	0.4%
X_7	ظاهرة البطالة	لم تدخل في النموذج بسبب عدم وجود أهمية أو معنوية إحصائية له في النموذج						
	المتغير المعتمد: الاتجاه العام للأسباب الاقتصادية لارتكاب السلوك الجرمي	R^2 = 77.8٪ قيمة F =266 معنوية F =0.000 (D.W = 1.96 معنوية D.W=0.004 df1=1 df2= 125 F Change = 8.824)						

الجدول (16)

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية نماذج الدراسة حسب التدرج لنماذج الانحدار

النموذج	مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
1	الانحدار	109.196	1	109.196	602.879	0.000(أ)
	البواقي	83.317	460	.1810		
	المجموع	192.513	461			
2	الانحدار	136.298	2	68.149	556.435	0.000(ب)
	البواقي	56.215	459	.1220		
	المجموع	192.513	461			
3	الانحدار	144.169	3	48.056	455.275	0.000(ج)
	البواقي	48.344	458	.1060		
	المجموع	192.513	461			
4	الانحدار	147.218	4	36.805	371.337	0.000(د)
	البواقي	45.295	457	.0990		
	المجموع	192.513	461			
5	الانحدار	149.029	5	29.806	312.562	0.000(هـ)
	البواقي	43.484	456	.0950		
	المجموع	192.513	461			
6	الانحدار	149.809	6	24.968	266.026	0.000(و)
	البواقي	42.704	455	.0940		
	المجموع	192.513	461			

(أ) أجور، (الثابت)، المتنبأ

(ب) أجور، ،فقر، (الثابت)، المتنبأ

(ج) أجور ,فقر ,تضخم، (الثابت)، المتنبأ

(د) أجور ,فقر ,تضخم ,خصخصة ، (الثابت)، المتنبأ

(هـ) أجور ,فقر ,تضخم ,خصخصة ,بورصة ، (الثابت)، المتنبأ

(و) أجور ,فقر ,تضخم ,خصخصة ,بورصة ,كساد ، (الثابت)، المتنبأ

الاتجاه العام :المتغير المعتمد

2.4 مناقشة النتائج :

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، وأظهرت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

مناقشة الفرضية المتعلقة بأثر متغير تدني الأجور وانخفاض الدخل على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني:

لقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود أثر معنوي لمتغير تدني الأجور وانخفاض الدخل جاء بالدرجة الأولى على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، ويمكن تفسير ذلك أن تدني الأجور التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع الأردني وتدني الدخل يؤدي بالفرد إلى ارتكاب السلوك الجرمي والانحراف نظراً لزيادة متطلبات الحياة اليومية والعوز المادي الذي قد يحتاجه الفرد.

ويمكن تفسير ذلك نظرياً من خلال ما تحدث عنه ميرتون (Merton, 1964) حيث يرى أن الأفراد في المجتمع يريدون تحقيق النجاح بوسائل غير مشروعة، وهم المخترعون في النمط الاجتماعي حيث يروا هؤلاء أن البناء الإجتماعي لم يوفر لهم فرصاً مشروعة للنجاح، وبالتالي يلجأون إلى اختراع وسائل غير مشروعة، وهذه الوسائل بنظرهم أكثر كفاءة أسرع في بلوغ الأهداف.

ويمكن تفسير ذلك من الناحية النظرية من خلال ما أشار إليه العالمين (كورنيش وكلارك (Cornish & Clark, 1986 : 1987) ونظرتهم إلى الجريمة على أنها كحدث، ويروا بأن الفرد عقلاني عند ارتكاب السلوك الجرمي وذلك من خلال الفرص والمنفعة (الفائدة) المتوقعة وأن الناس لديهم اختيارات معينة لأساليب حياتهم.

وأيضاً ما تحدثت عنه النظرية الصراعية في تفسير السلوك الجرمي بناءاً على العوامل الاقتصادية، حيث يرى ماركس أن السلوك الاجتماعي والأفعال الإنسانية لا يمكن تفسيرها بعيداً عن المتغيرات الاقتصادية، وأن النظام الاقتصادي في أي مجتمع هو الذي يصنع مكونات البناء الفوقي، وأن المجتمع يتكون من جماعتين متصارعتين.

وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (المراشده، 2008) بوجود علاقة بين الدخل المتدني والسلوك الجرمي في أن ذوي الدخول المنخفضة هم أكثر ارتكاباً للسلوك الجرمي، كما التقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (النجداوي، 2003)، والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطيه بين الوضع الاقتصادي المتدني والجريمة، كما التقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (العثمان، 1992) والتي بينت أن هناك علاقة ايجابية بين الدخل والسلوك الجرمي، والتقت أيضاً مع دراسة (Gumus , 2004) والتي بينت أن سبب السلوك الجرمي يعود للعوامل الاقتصادية، وأن تدني الأجر والدخل يؤدي إلى ارتكاب السلوك الجرمي، كما التقت مع دراسة (العبدالرزاق والوريكات، 2006) بوجود علاقة عكسية ببين معدل الدخل القومي والجريمة. ودراسة (Daneil , 2002) التي هدفت إلى تحليل العلاقة السببية بين مستوى الدخل والجريمة، والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة بين تفاوت الدخل والجريمة في ايطاليا.

مناقشة الفرضية المتعلقة بأثر متغير الفقر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني:

أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود أثر معنوي لمتغير الفقر في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك العديد من الأفراد لا يستطيعوا تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأسرته؛ بسبب سوء الظروف التي يعاني منها الفرد مما قد يدفع بالفرد إلى ارتكاب السلوك

الجرمي لسد حاجاته الضرورية، وقد يفسر ذلك بأن الفقر يدفع الشخص إلى ارتكاب بعض الجرائم ولا سيما الجرائم الواقعة على المال لسد ما يحتاج إليه من احتياجات ضرورية كالمأكل والملبس. وأن الشخص الفقير قد يلجأ إلى ارتكاب السلوك غير المشروع من أجل الحصول على المال، وقد يلجأ إلى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم مثل السرقة أو النصب والاحتيال بغية الحصول على المال، وتوفير ما يحتاجه، وكذلك قد يؤدي الفقر إلى مشاكل أسرية وعائلة قد ينتج عنها الطلاق وتشرد الأطفال ولجوء النساء والأطفال إلى العمل والتأخر عن العودة إلى منازلهم، مما يكون له آثار سلبية في التنشئة الاجتماعية والتفكك الأسري.

كما قد يشكل الفقر عقبة تحول بين الأبناء ومتابعة تحصيلهم العلمي، فينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة، وينصرفون إلى العمل في ميادين الحياة المختلفة، وقد يتلقفهم رفاق السوء ويدفعون بهم إلى الانحراف، ومما يزيد الأمر سوءاً رحيل الزوج إلى خارج البلاد طلباً للرزق، وخروج الزوجة إلى ميدان العمل تحت إلحاح الفقر والحاجة، ويبقى الأبناء بغير رعاية أو إشراف، وقد يكون ذلك دافعاً إلى ارتكابهم السلوك الجرمي، وقد يؤدي الفقر أيضاً إلى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم طلباً للمال والحاجة المادية. ويمكن تفسير ذلك من الناحية النظرية بما أشار إليه ميرتون (Merton, 1964) عند حديثه عن أنماط التكييف لضغوط البناء الاجتماعي والتي قد تؤدي إلى السلوك الجرمي والإنحراف عن القيم الاجتماعية، وأن التأكيد على النجاح بمعنى بلوغ الأهداف وتحقيقها يستجيب له الناس بطرق مختلفة، وأن الصراع بين الوسائل المؤسسية والأهداف المحددة الثقافية هي تسبب اللامعياريه، حيث يرى أن الظروف الاجتماعية تضع ضغوطاً متباينه على الأفراد تبعاً للبناء الاجتماعي، وبما أن الأفراد يحتلون مواقع متباينة أيضاً فلا بد أن يتكيفوا أو يستجيبوا بشكل مختلف، وهذا ينطبق على نمط الانسحابيون والثائرون. وأيضاً ما تحدث عنه مزنر وروزنفيلد(Messner & Rosenfed,2001) بأن المال كشيء وأن تكوين الثروة غاية في حد ذاته، وأنها

المقياس المتري للنجاح، وهذه الطبيعة اللامتناهية لهذه القيمة على علاقة بالجريمة وخاصة الاقتصادية.

والتقت نتائج هذه الدراسة مع الدراسات التالية (الخوالده، 2005)، (عبد السلام، 2005)، ودراسة (حويتي، 1996) ر، ودراسة (سراج، 1992)، ودراسة (خريطلي، 1992)، ودراسة (السعد، 1991)، ودراسة (ليودج وآخرون) (al , 2002.Ludwing , et)، ودراسة فانزليروآخرون (Fajnzyller , et.al , 2001)، حيث تبين نتائج هذه الدراسات بأن هناك علاقة ايجابية بين متغير الفقر والجريمة، حيث أشارت نتائج دراسة (عبد السلام، 2005) إلى أن 25٪ من المبحوثين كان أحد دوافعهم لارتكاب السلوك الجرمي هو الحاجة للمال، والفقر، ودراسة (خريطلي، 1992)، بأن معظم النساء يرتكبن السلوك الجرمي وخاصة (الجرائم الأخلاقية بسبب فقرهن وحاجتهن المادية.

مناقشة الفرضية المتعلقة بأثر التضخم على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني:

أظهرت نتائج الدراسة بأن متغير التضخم جاء بالدرجة الثالثة، حيث يوجد هنالك اثراً معنوي لهذا المتغير على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة وقد يفسر ذلك بأن التضخم يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية للأفراد وأن تدهور معدلات نمو الادخار المحلي مما قد يؤدي إلى خلق فجوة بين طبقات المجتمع، الأمر الذي يؤدي بالبعض إلى الميل لارتكاب السلوك الجرمي والانحراف سعياً لتأمين متطلبات الحياة الأساسية خصوصاً بعد الارتفاع الحاد في الأسعار الذي شهدته الأسواق العالمية بشكل عام، مما انعكس على السوق المحلي نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات ومختلف السلع الضرورية، وكذلك عدم وجود رقابة من قبل الجهات الرقابية وأصحاب الاختصاص على التجار والمستوردين على أسعار السلع، مما قد يدفع بالشخص إلى القيام بأعمال غير مشروعة بحثاً عن المال لتأمين متطلباته اليومية على الأقل وارتكاب مختلف

أنماط الجرائم وخاصة الواقعة على المال. وكذلك قد يؤدي التضخم إلى مشاكل اقتصادية تؤدي إلى تفشي البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وتخلف الاقتصاد وشح في الموارد الاقتصادية وصعوبة تكوين رأس المال، وبالتالي عدم تكيف الأفراد مع بيئتهم الاجتماعية والذي قد ينتج عنه ارتكاب السلوك الجرمي حيث أن ارتفاع السعار مع ثبات الرواتب والأجور تنتج في انخفاض المستوى المعاشي لذوي الدخول المحدودة مما يدفع بعض هؤلاء إلى الميل نحو الإنحراف والجريمة بسبب طبيعتهم الهشة وتنشئتهم الاجتماعية الملتوية وظروفهم الصعبة، ويمكن تفسير ذلك نظرياً ما تحدث عنه دوركايم (Durkheim) بنظرية الأنومي (اللامعيارية) Anomie Theory للدلالة على السلوك المنحرف فقد ذهب دوركايم إلى أن ظروفاً معينة ما تؤدي إلى وجود نمط من الطموح والآمال بشكل كبير وزائد عن الحد يؤدي الفشل في تحقيقه إلى إنهيار القيم والمعايير داخل المجتمع، وكذلك ما تحدث عنه دوركايم في التغيير الاجتماعي والجريمة من خلال تقسيم العمل وأنه توجد مجتمعات صناعية تتجه نحو التحضر وبالتالي تتشكل المدن وتتطور، وهي في الوقت نفسه تتجه نحو التحضر وهذا نتيجة الزيادة في عدد المواليد وعدد السكان والهجرة، وكذلك نتيجة وسائل الاتصال والمواصلات من حيث الكم والكيف إلى زيادة التحضر والتجمع، وبالتالي نتيجة تجمع هذه الأشياء في المدينة، يؤدي إلى ظهور كثافة سكانية، وهذا التحضر بما يرافقه من كثافة سكانية قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية وهذه الأخيرة من خلالها قد تظهر اللامعيارية والتي بدورها تؤدي إلى حدوث الجريمة، وكذلك يرى دور كايم أن الأزمات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية المفاجئة والتي تحدث في المجتمع تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي، وفقدان القيم والعادات، وهذه الاضطرابات التي تحدث في المجتمع يرافقها زيادة الطموح على أفرادها، وبالتالي تسيطر الشهوات وتصل اللامعيارية إلى أقصى مداها، ولكن عند فقدان هذا الطموح يظهر الصراع وضعف الروابط وزيادة التنافس. وكذلك يمكن تفسير

ذلك من الناحية النظرية بما أشار إليه ميرتون (Merton) عندما طرح خمسة أنماط للتكييف إزاء ما يسود المجتمع من تناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل المجتمعية. ويمكن تطبيق نظرية الأنومي (اللامعيارية) في العلاقة بين التضخم والسلوك الجرمي من خلال التحضر حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالباً ما يكونوا من ذوي التعليم المنخفض2 والمهن الدنيا والفقراء، مما يؤدي عدم حصولهم على تحقيق أهدافهم الاجتماعية نظراً لارتفاع كلفة الحياة وزيادة معدلات البطالة فإن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون تحقيق الأهداف المقبولة إجتماعياً بطرق مشروعة، فغياب الوسائل المقبولة اجتماعياً يؤدي إلى عدم قدرتهم على تحقيق الأهداف مما يجعلهم يرتكبون السلوك الجرمي والإنحراف لتحقيق أهدافهم الاجتماعية التي أهمها تحسين الوضع المادي لهم.

والتقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (العبد الرزاق الوريكات، 2008) والذي بينت فيه أن هناك علاقة سببية للمتغيرات الاقتصادية والسلوك الجرمي وارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الأردني، كما التقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (العيطان، 2000) والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات الاقتصادية والسلوك الجرمي، كما اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (الطراونه، 2007) والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة بين معدل الناتج المحلي الاجمالي، والجرائم الاقتصادية في المجتمع الأردني، وكذلك التقت مع دراسة (الزين، 2007) والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة بين معدل الدخل القومي وحجم الجرائم في المجتمع السعودي.

كما التقت أيضا نتائج هذه الدراسة مع دراسة (فاجنزيلر) (Fagnzypler , 2001) والتي دلت نتائجها إلى أن معدلات الجريمة والاعتداء على الأشخاص تنخفض عندما تتحسن الظروف الاقتصادية، والتقت أيضاً مع نتائج دراسة شنايدر (Scheider, 2000) حيث أشارت نتائجها إلى أن التطور الاقتصادي ومستوى المعيشة لهما اثر في ارتكاب السلوك الجرمي.

مناقشة الفرضية المتعلقة بأثر الخصخصة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام:

دلت نتائج هذه الدراسة بأن متغير الخصخصة جاء بالمرتبة الرابعة من حيث التأثير على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، ويمكن تفسير ذلك بأن قيام الحكومة بتحويل المؤسسات الحكومية والمشاريع الحكومية والشركات إلى قطاع خاص أدى إلى سيطرة أصحاب هذا القطاع على الأفراد العاملين في المجتمع الأردني، وبالتالي التحكم بالعاملين في هذه القطاعات من حيث تدني الأجور والعمل لساعات طويلة والفصل من العمل وفقدان العديد من العاملين لوظائفه نتيجة إتباع سياسة مالية وتشغيلية تصب في صالح الشريك الاستراتيجي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وظهور العديد من الثقافات الفرعية المستوردة على المجتمع والتي قد تتعارض مع العادات والتقاليد والقيم في المجتمع الأردني مما يؤدي إلى دفع الفرد إلى تعلم هذه القيم وبالتالي ارتكاب السلوك الجرمي، نتيجة للاختلاط أثناء العمل مما يؤدي الى تعلم سلوكيات جديدة تكون غير مشروعة في المجتمع الأردني. وكذلك قد تؤدي الخصخصة إلى تركيز الثروة بأيدي طبقة معينة من الناس، وبالتالي تزداد الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء وهذا ما أشار إليه ماركس في النظرية الصراعية وكيفية حدوث الصراع بين تلك الطبقات، وأيضاً ما تحدث عنه مزنر وروزنفيلد (Messner& Rosenfled,2001) بتركيزهما على المؤسسات السياسية والاقتصادية والتربوية، وبشكل خاص الاقتصادية، حيث يروا أن جميع المؤسسات تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر للمؤسسة الاقتصادية بل وتتكيف معها. وهكذا تسود معايير المؤسسة الاقتصادية على المؤسسات غير الاقتصادية، بل تضعفها وظيفياً، وأنه في حال الجمع مع القيم الثقافية والتي قد تثير أو تحفز الدوافع الجنائية يقع السلوك الجرمي والانحراف نتيجة طبيعية للتنظيم، كما يروا أن عدم التوازن في المؤسسات وليس فقط سيطرة المؤسسة الاقتصادية هو المسؤول عن ارتفاع معدلات

الجـرائم، فالمجـتمعات الـتي تـسيطر علـيها المؤسـسات الاقتـصادية تنـتج جـرائم لامعيارية (مادية).

والـتقت نـتائج هـذه الدراسـة مـع دراسـة شـنايدر (Schneider , 2000) والـتي أشـارت نـتائجها إلى أن الـتطور الاقتـصادي لـه أثـر علـى ارتفاع معدلات الجريمة في استراليا، والـتقت أيضاً مـع دراسـة كلينارد (Clinard, 2001) والـتي أشارت نتائج الدراسـة فـيها إلى أن تحـسين مؤشـرات التنمية البـشرية يـؤدي إلى خفـض مـستوى الجريمة في قارة إفريقيا.

والـتقت هـذه الدراسـة مـع دراسـة شـيلي (shelly, 2003) والـتي دلـت نـتائجها إلى وجـود علاقـة وثـيقة بـين التطويـر والـتحديث والجـريمة، والـتقت أيـضاً هـذه الدراسـة مـع نتائج دراسة رودجر (Rodger , 2003) واليت أشارت نتائجها إلى وجود علاقـة بـين الـتطور والجـريمة في نـيكاراجوا، كمـا الـتقت أيـضاً مـع دراسـة (الخليفة، 2000) والتي أشارت نتائجها إلى أن تحسين مؤشرات التنمية يؤدي إلى خفض معدلات الجريمة.

مناقشة الفرضية المتعلقة بأثر متغير الشركات الوهمية (البورصة) على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام:

دلـت نتائج هـذه الدراسـة علـى أن متغير الشـركات الوهمية (البورصة) جاء بالمرتبة الخامسة، وقد تفسر هذه النتيجة بأن الشركات الوهمية قد أسهمت في تدهـور الوضـع الاقتصادي علـى صعيد الأفـراد والدولـة، حيـث لجـأ معظم الأفراد الأردنيين إلى توديع أموالهم في هذه الشـركات ولجوء البعض الآخر الى الاقتراض مـن البـنوك وشـركات التسهيلات المالية وقيام بعض الأفراد ببيع ما يمتلكون من عقـارات وممـتلكات عينـية بهـدف تحقـيق كـسب مالـي (الثـراء الـسريع) نـتيجة للفوائد المالية التي كانت تقدمها الشركات (مثير واستجابة) وبالتالي انهيار هذه الـشركات وكـشف حقيقـتها، وانقطـاع المـوارد المالية والأرباح عن الأفراد والذين

ادخروا أموالهم في هذه الشركات مما ترتب عليهم ديون ضخمة من الصعب سدادها وبالتالي من المتوقع لجوء هؤلاء لأية وسيلة من أجل سد ديونهم والحصول على المال.، أما على الصعيد الآخر فقد لجأ العديد من أصحاب هذه الشركات إلى تهريب الأموال التي تم جمعها من المواطنين إلى خارج البلاد مما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي للمجتمع الأردني.وقد يفسر ذلك نظرياً بما تحدث عنه كورنش وكلارك (Cornish & Clark, 1986: 1987) بمنظور الاختيار العقلاني، حيث يروا بأن هناك طبيعة عقلانية للشخص المجرم وأن الشخص المجرم على درجة عالية من المهارة وأن العقلانية محددة أو نسبية، حيث يقوم الشخص بالاختيار، أما الإنخراط بالجريمة والاستمرار في ذلك أو التوقف والانسحاب، وأن هناك معادلة للفرد ما بين الحاجات والاختيارات المطلوبة يعتمد على الجريمة نفسها.وكذلك ما تحدث عنه كلارك وفلسون (Clark& Felson, 1993) في نظرية الفرصة حيث يروا أن توافر الفرصة المناسبة للقيام بالسلوك الجرمي نظراً لغياب الحراسة أو اللامبالاة ومقدار المردود النفعي. والذي يدفع الفرد للسلوك الجرمي هو توافر الفائدة من الفعل الجرمي، أي أن اختيار الإنخراط في فعل إجرامي من عدمه هو المنفعة والفرصة المرتبطتين بموقف معين.

مناقشة الفرضية المتعلقة بأثر متغير الكساد على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام:

دلت نتائج هذه الدراسة بأن هناك أثر لمتغير الكساد على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة والذي جاء بالمرتبة السادسة، وقد تم تفسير ذلك أنه نتيجة لارتفاع المؤشرات الاقتصادية كالفقر والبطالة وتدني الدخل والأجور وارتفاع معدلات التضخم أسهمت في ارتفاع معدل الكساد بسبب ضعف القوة الشرائية للأفراد مع زيادة العرض على مختلف أنواع السلع والبضائع لعدم توفر النقد المالي واللازم لتأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع الأردني،

كما يمكن أن تفسر هذه النتيجة أنه نتيجة لانهيار البورصات العالمية والاقتصاد العالمي أدى ذلك إلى إلحاق الضرر باقتصاديات المجتمعات والدول ومنها المجتمع الأردني أيضا مما أدى إلى ارتفاع معدلات الكساد وهذا ما يتحدث عنه العالم الأمريكي ميرتون (الكساد والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1930) وكذلك الحال فإن الكساد يؤدي إلى ركود اقتصادي وانخفاض نسبة المبيعات وحدوث أزمة اقتصادية.وقد يفسر ذلك أن الكساد لا يؤدي فقط إلى زيادة نسبة الجرائم ولكنه أيضاً يؤثر وبشكل أكبر على النواحي الاقتصادية للمجتمع والأفراد ، ويمكن تفسير ذلك في نظرية الحرمان حيث لا يمكن للأفراد تجاهل المشاكل التي تسببها الضغوطات والتناقضات، ومن أجل ذلك قد يلجأ الأفراد في إيجاد حل أو تقليل لهذه الضغوطات بارتكاب السلوك الجرمي والميل نحو الإنحراف من خلال احباط الطموح ومن خلال عدم المساواة المادية اللذان يرتبطان بشكل كبير بين الركود الاقتصادي والدوافع التي تؤدي إلى الجريمة ، كما قد يؤدي الكساد إلى وجود فرص مغلقة وبالتالي تؤدي إلى العجز المادي.

مناقشة الفرضية المتعلقة بأثر متغير البطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام:

أشارت النتائج إلى أن متغير البطالة جاء بالمرتبة السابعة والأخيرة من حيث الأثر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، ويمكن تفسير ذلك بأن الاقتصاد الأردني يتصف بمعدلات متفاوتة من البطالة نظراً لتفاوت الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن البطالة تشكل الوجه الآخر للفقر من حيث تأثيرها على مستوى معيشة الأفراد والأسرة، وكذلك أن البطالة في المجتمع الأردني تعد وجهاً من وجوه الفقر الاقتصادي.

وكذلك قد تؤدي البطالة إلى التصدع الأسري لأن الشخص العاطل عن العمل لا يستطيع توفير مصدر الرزق والعيش لأسرته مما قد يؤدي إلى الطلاق وتشرد الأبناء أو الانضمام إلى عصابات إجرامية تحت تأثير الإغراء المادي أو قد تؤدي البطالة لخروج الزوجة والأطفال إلى العمل والتي قد يكون لها نتائج سلبية على تنشئة الأطفال، وكذلك قد تؤدي البطالة إلى ارتكاب السلوك الجرمي للفرد، نظراً لانعدام المورد المالي أو الدخل نظراً لعدم توفر فرص التعليم، وبالتالي قد يلجأ العاطل عن العمل إلى ارتكاب أنماط معينة من الجرائم مثل السرقة أو النصب والاحتيال والتزوير، كونه لديه أوقات فراغ تؤدي به إلى التفكير والتخطيط إلى ارتكاب سلوكيات غير مشروعة من أجل الحصول على المال وقد تؤدي البطالة بالشخص العاطل عن العمل للشعور بأنه شخص غير مفيد وغير فعال بالمجتمع مما يولد لديه الإحباط والفشل وبالتالي ارتكاب السلوك الجرمي.

وللبطالة آثاراً غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد على الانفاق على نفسه وذويه ممن تجب عليهم نفقتهم، يترتب عليه توتره وقلقه فتسوء حالته النفسيه، وقد يندفع تحت تأثير تلك الحالة إلى الاعتداء على بعض الأشخاص سواء من أفراد اسرته أو غيرهم، وقد يقتل الأب أبناءه لاسيما حديثي الولادة، أو قد يلجأ الزوج إلى إجهاض زوجته لعجزه عن الانفاق عليهم، كما أن حقده على افراد المجتمع قد يدفع به إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الآخرين. وقد تؤدي البطالة والتي تعتبر من العوامل الاقتصادية المهمة التي تلزم الأفراد على القيام بالسلوك الجرمي، بحيث ينتج عن البطالة تعطيل الطاقات البشرية وشلها واستنزاف موارد المجتمع وقتل معنويات الأفراد العاطلين وتحطيم عوائلهم عن طريق وقوعهم في الفقر والعوز المادي وعدم قدرتهم على سد حاجاتهم الأساسية والعيش تحت ظروف صعبة وقاهرة ومثل هذه الظروف تقود الفراد إلى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم كالسرقة والاختلاس والنصب والاحتيال، وهذه الجرائم

قد تسد رمقهم وتنفس عن حدة الضغط التي يتعرضون لها نتيجة فقرهم وبؤسهم، كما قد تجلب البطالة للمجتمع أنواع مختلفة من المصاعب والإضطرابات والتخلف. ونظرياً يمكن تفسير ذلك بأن الإحباط المكاني والتهميش الإقتصادي يؤدي إلى السلوك الجرمي كما أشار إليه كوهن (Cohen,1955)، وذلك نتيجة للضغوط الاجتماعية الناتجة عن التفكك الاجتماعي والتنظيم الإجتماعي المتباين، وذلك كون البطالة تؤدي إلى الفقر وبالتالي فإن فرص الفقراء محدودة وغالباً لا يقيمون بشكل ودي علاقة مع النظام الاجتماعي. مما قد يدفع بهم إلى الإحباط بالسعي وراء مكانة إجتماعية مقبولة،ويرى كوهن ان الفقراء مع مرور الزمن يلجاون لخلق نسق قيمي مضاد لقيم الطبقات الاخرى.

وكذلك ما تحدث عنه فينمان ونافين (:Feinman & Naffine, 1986: 1987 1994) والمشار لهم في (الوريكات، 2004) بأن التهميش الاقتصادي والبطالة وتدني الأجر يدفع النساء إلى ارتكاب السلوك الجرمي، وأن الجريمة رد عقلاني على الفقر والبطالة وعدم وجود الأمن الاقتصادي وتدني الأجور.

والتقت هذه الدراسة مع دراسة (الوريكات والعبد الرزاق، 2008) والتي أشارت نتائجها إلى أن هناك دوراً للبطالة ومستوى الدخل على ارتفاع معدلات الجريمة وأن العلاقة بين البطالة والجريمة علاقة طردية، ودراسة (الخوالدة، 2005) والتي أشارت نتائجها أن هناك علاقة قوية بين ارتكاب الجرائم وزيادة عدد السكان في المدن والبطالة والعمالة الوافدة والفقر، وكذلك التقت مع نتائج دراسة (النجداوي، 2003) والتي دلت نتائجها على وجود ارتباط بين الجريمة والسلوك الجرمي والوضع الاقتصادي المتدني كوجود البطالة، وكذلك التقت مع نتائج دراسة (العيطان، 2000) والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة قوية بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية والسلوك الجرمي في السعودية.

كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (حويتي، 1998)، والتي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباط بين البطالة والسلوك الإجرامي ويعود الارتباط إلى تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتي تدفع بالعاطل عن العمل إلى ارتكاب الجريمة، وكذلك التقت مع نتائج دراسة (ابو سليم، 1996) والتي أشارت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة بين الجريمة والشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وتزايد هذا الشعور للشخص العاطل عن العمل، كلما طالت مدة البطالة، وأن تأثيرها يكون أكثر على المتزوجين، وكذلك اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (عبد الحليم، 1996)، والتي توصلت نتائجها إلى أن البطالة تعتبر أحد أسباب الجريمة والانحرافات في المجتمع، وأن الحرمان ينعكس سلبا على نفسية وسلوك العاطل عن العمل، والتقت أيضاً نتائج هذه الدراسة مع دراسة (العثمان، 1992)، والتي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة ايجابية بين الدخل والبطالة، والسلوك الجرمي، ناتجة عن ضعف الاستثمار، وكذلك التقت هذه الدراسة مع دراسة (عثمان، 1990) والتي توصلت إلى أن الأحداث الجانحين قد يتعرضوا لظروف أجبرتهم على ارتكاب السلوك الجانح مثل إقامتهم في أحياء فقيرة وفيها ارتفاع نسب معدلات البطالة وأيضا التقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الدعمة 2002)، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن تدني المستوى المهارى لدى العامل يؤدي إلى انخفاض دخله ويعمل صاحب العمل على فصله ويصبح بعدها عاطلاً عن العمل، الأمر الذي يدفعه لارتكاب السلوك الجرمي واستخدام المخدرات، وكذلك اتفقت مع نتيجة دراسة باباس وونكلمان (Pappas & winkelman , 2007) والتي توصلت نتائج دراستهم إلى وجود أثر ضئيل للبطالة على إجمالي الجرائم، كما اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Mikeal , 2007) والتي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة دون وجود أثراً معنوياً للبطالة على العنف، وكذلك الحال التقت مع نتائج دراسة (Schuller, 2006) والتي أشارت نتائجها إلى وجود أثر موجب للبطالة على الجريمة

في السويد، وأيضا اتفقت مع دراسة دنيس (Donis, 2006) والتي دلت نتائجها على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة في فئة الشباب، وأيضا اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة دانك وستيفن(Danic & Stephen, 2006) والتي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة قوية بين الجريمة والبطالة في استراليا واليابان وكوريا الجنوبية.

وكذلك التقت مع نتائج دراسة ألن (Allen, 2005) والتي أشارت نتائجها بوجود أثر موجب للبطالة على جرائم السطو المسلح وجرائم السلب والنهب في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك اتفقت مع دراسة لي (Lee, 2003) والتي أشارت نتائج هذه الدراسة بصفة عامة إلى وجود علاقة سببية موجبة تتجه من البطالة إلى الجريمه لدى فئة الرجال الجريمة في كوريا الجنوبية واستراليا واليابان، وأيضا التقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة إدمارك (Edmark, 2003) والتي بينت وجود أثر موجب ومعنوي للبطالة على جرائم السطو المسلح، وجرائم سرقة السيارات وسرقة الدراجات في السويد، وكما اتفقت مع دراسة نلسون وأسل (Nilsson & Asell, 2003) والتي بينت أن هناك علاقة بين البطالة ومعدلات الجريمة في السويد، وأن العلاقة بين البطالة وجرائم العدوان على الأشخاص قد تبين أنها ضعيفة نسبياً، وأن هناك ارتباط بين معدل بطالة الشباب من الذكور ومعدل جرائم السلب والنهب في السويد.

وكذلك التقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة شامبان وآخرون (Chapman al , 2002.et) والتي توصلت إلى وجود علاقة ايجابية واضحة بين البطالة خاصة عند الشباب من الذكور وبين النشاط الإجرامي، وكذلك اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة أنتونيو (Antonio, 2002) والتي أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً على الجريمة هو متغير البطالة، وكما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة رافائيل وونتر (Raphael & Winter, 2001) والتي أشارت نتائجها أن هناك علاقة طردية بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في

المجتمع الأمريكي، وأيضاً اتفقت مع نتائج هذه الدراسة مع دراسة سمول ولويس (small & Lewis , 1996) والتي جاءت نتائج الدراسة مؤيده للعلاقة السببية بين البطالة والجريمة وأن البطالة تسبب الجريمة وكذلك اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة ألن (Allen , 1989) والتي توصلت نتائجها بأن هناك علاقة طردية مؤكدة بين البطالة والجريمة وأن الأشخاص العاملين لديهم ميول أقل لارتكاب الجريمة وأن نسبة الجريمة بين العاطلين عن العمل مرتفعة وتركز جرائم العاطلين عن العمل تركزت في الممتلكات والسطو وسرقة السيارات.

3.4 التوصيات

في ضوء ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج يمكن إقتراح التوصيات التاليه أهمها :

1. ضرورة قيام الحكومة برفع دخول الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم للأفراد في المجتمع الأردني وفرض تشريعات جديدة على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في رفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الجرمي.
2. دعوة المؤسسات الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، ومؤسسات التكافل الاجتماعي) لتنفيذ برامج وسياسات مالية هدفها تحسين الأوضاع الاقتصادية والمادية لأفراد المجتمع من أجل تخفيف معدلات ارتكاب السلوك الجرمي.
3. ضرورة أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار كل من المعنى الاقتصادي والمحتوى الاجتماعي لاتجاهات رفع الاسعار، بما يضمن أن حركة هذه الأسعار لا تعرقل إعادة توزيع الدخل القومي، والاهداف الاجتماعية التي تتضمنها الخطة التنموية التي تتبناها الحكومات.

4. ضرورة قيام الحكومة بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال ايجاد سياسات تشغيلية وتوظيف رؤى اقتصادية تعمل على تخفيض معدلات التضخم والكساد الأمر الذي يسهم في انخفاض نسب الجريمة.
5. التركيز على البعد الاجتماعي في عملية الخصصخة من خلال المحافظة على العاملين في المشاريع المخصخصة، والعمل على تحسين الظروف الاقتصادية للعاملين من أفراد المجتمع الأردني.
6. ضرورة معالجة مشكلة الفقر وذلك من خلال توفيرالمساعدات اللازمة لمن هم خارج قوة العمل وتحسين مستوى الاجور بحيث يغطي الدخل الحاجات الاساسية للأفرد كي لا يكون الفقر دافعاً لارتكابهم السلوك الجرمي.
7. ضرورة معالجة مشكلة البطالة واعتبارها قضية أمن قومي ذات أولوية تتطلب تكريس الجهود لتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع وبأجور مناسبة تكفي لتلبية الحاجات الضرورية للعاطلين والفقراء وذوي الدخول المحدودة حتى لا يتحولوا الى الجريمة، ولا بد من العمل على وضع البطالة في أدنى مستوى لها، والفرص الوظيفية في أعلى مستوى لها من خلال سياسة مالية واستثمارية ملائمة.
8. وضع سياسات وقوانين مشددة على اصحاب شركات البورصة، وضرورة التأكد من تسجيل هذه الشركات، ومباشرة عملها ضمن القانون وتوعية المواطنين من مخاطر مثل هذه الشركات التي تستغلهم في جمع أموالهم وتشغيلها لمصالحهم.
9. دعوة الباحثين لاجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية على أسس علمية تتناول متغيرات وأبعاد اقتصادية لم تتناولها هذه الدراسة، وعلى علاقة وثيقة بارتفاع معدلات السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية :

- أبـو حـسان، محمـد (1987م). أحكـام الجـريمة والعقـوبة في الـشريعة الإسلامية، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، الزرقاء، الأردن.
- ابـو سـليم، علـي (1997). مـشكلة الـبطالة في الاردن،رسـالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- الامم المتحدة الانمائي (2007)، برنامج ادارة الحكم في البلاد العربية.
- الأمم المتحدة، (1999م). تقرير التنمية البشرية لعام 1998م.
- البداينة، ذياب (1999) واقع آفاق الجريمة في المجتمع العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- البداينة، ذياب (2000) مراجعة لكتاب معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (1997) حالات فوضى :الاثار الاجتماعية للعولمة .ترجمة عمران ابو حجلة، عرض ومراجعة ذياب البداينة .المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب .المجلد15 ، ص ص431 - 440.
- البدايـنة، ذيـاب موسـى (2003م). واقـع وآفـاق الجـريمة في الـوطن العربـي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الثانية، الرياض، السعودية.
- البداينة، ذياب، (2002) الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة، 164شـرطة الشارقة - أعمال مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، م 1 ص ص123 ، مركز بحوث الشرطة2002 .
- بـدر الـدين، علـي. (1984)، عـرض عـام لـتطور النظـريات المـتعلقة بـسبب الجـرمية في النظـريات الحديثة في تفسير الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، السعودية.

- البدوي، محمد، (1996)، " الفساد في النسق الاقتصادي وانعكاسه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- برهوم، محمد(2004) دور الضحايا في ارتكاب الجرائم، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية الحادية والعشرين، ضحايا الجريمة، المركز العربية للدراسات الأمنية، الرياض، السعودية.
- البشري، طارق، (1999)، أنماط الجرائم في الوطن العربي للفترة 1985 - 1994، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- البصول، محمد، (1996). " اتجاهات الجريمة في الوطن العربي "، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العشرين لقادة الشرطة والأمن العرب، الجزائر، الجزائر.
- البكر، محمد، (2002). " أثر البطالة في البناء الاجتماعي "، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، جامعة الكويت، الكويت.
- بنهام، رمسيس، (1996). " الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.
- التركستاني، حبيب الله (2001) " الخصخصة وثقافة العاملين: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية"، أبحاث اليرموك، مجلد17، عدد 2، ص ص 374 -351.
- جلبي، علي عبد الرزاق، (1998) الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي، ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الإسكندرية، مايو.
- الجهني، عيد بن مسعود (2003) الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد
- الحاج، عمر محمد خير، (2002) العولمة وآثارها في تطور الجريمة، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، دولة الإمارات، العدد الأول.

- حبوش، طاهر(1999)، الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة، (في ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها".) الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الحسن، إحسان محمد (1995م). موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- الحسن، احسان، (2008). " علم اجتماع الجريمة " ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن.
- حسني، محمود نجيب، (1988)، " دروس في علم الإجرام وعلم العقاب"، دار النضهة العربية، القاهرة، مصر.
- الحسيني، عمر، (2005). " أصول علم الاجرام وعلم العقاب "، ط5، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر.
- حمزة، جمال مختار (2004) رؤية نفسية اجتماعية للجريمة الاقتصادية في مصر، علم النفس، السنة الثامنة، العدد التاسع والعشرون، ص ص74-91.
- حويتي، أحمد (1998). " علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- خريطلي، سميرة خضر.(1992م). أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- خليفة، شعبان، (1984). " شبكات المعلومات: دراسة في الحاجة والهدف والأداء"، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، العدد 2، دار المريخ للنشر، السودان.
- الخليفة، عبد الله حسين. (2000م). اتجاهات الجريمة ونظم العدالة الجنائية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

- الخليفة، علي، (1998). " الفساد المالي للشركات والمؤسسات الأمريكية وأثرها على الاقتصاد العالمي والعربي "، ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الإسكندرية، مصر.
- الخليفة، علي، (2000). " التنمية والجريمة في العالم العربي: دراسة ميدانية بحث مقدم للمؤتمر الثامني والعشرين لقضايا السكان والتنمية للمركز الديموغرافي بالقاهرة المنعقد خلال الفترة 8 -1999/12/10.
- خليل، سناء (2001)، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية، المجلة الجنائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المجلد 44، العددان 1، 2.
- الخمايسة، رائد(2004) الطبقة الاجتماعية وتدني مفهوم الذات وعلاقتهما بانحراف الأحداث في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- الخواجا، محمد ياسر، (2004). "الانحراف والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع الجنائي"، دار المصطفى للنشر والتوزيع، طنطا، مصر.
- الخوالده، محمد (2005). " التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن حالة دراسية محافظة البلقاء "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة. (2004).. مسح العمالة والبطالة
- دائرة الاحصاءات العامة. التعداد العام للسكان والمساكن (2004).
- دائرة الإحصاءات العامة. دراسة نفقات ودخل الأسرة (2003)..
- دائرة الاحصاءات العامة، (2005)، الكتاب الإحصائي السنوي.
- دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 54، (2003).
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة البشرية في الأردن 1976، والكتاب الإحصائي السنوي، (2003)..

- دائرة الاحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية، (2002).
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة، 2003/2002.
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة، 2007/2006.
- درويش، محمد، (2000)، " الجريمة وعصر العولمة " دار نشر بلا، القاهرة، مصر.
- الدعمة، إبراهيم (2002م). التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- الدوري، عدنان، (1984). "أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي"، منشورات ذات السلاسل، ط3، الكويت.
- الدويكات، قاسم بن محمد (2002) التحضر واستراتيجيات التنمية الإقليمية في الأردن، مجلة جامعة الملك سعود، م14، الآداب (2)، ص ص 411-371
- روستو، و. و. (1960)، مراحل النمو الاقتصادي، تقديم الدكتور سعيد النجار، المكتبة الأهلية، بيروت.
- الزين، ابراهيم بن علي، (2007). "التغيرات في حجم الجرائم الاقتصادية وعلاقة ذلك بالعوامل التنموية في المجتمع السعودي" رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
- الزعبي، زهير، (2004)، " أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والاكاديمية في الميل نحو السلوك العدواني لدى طلبة الجامعة الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الزرقاء، الأردن.
- الزغل، عبد القادر، (1986). " مشكلية العلاقة بين الفقر والجريمة في: الفقر والجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.

- السراج، عبود، (1998)، مكافحة الجرائم الاقتصادية والظواهر الانحرافة، ندوة الجرائم الاقتصادية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض.
- السعد، صالح محمود.(1991م). حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، الجامعة التونسية، تونس.
- السعد، صالح(2006) التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- السمرى، عدلي(1992) السلوك الانحرافي: دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- السويدي، ابراهيم (2001)، العوامل الاقتصادية وأثرها في الاجرام في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.
- سيناريوهات الأردن 2020. (2001).. عمان: المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.
- الشاذلي، فتوح، (2006). " أساسيات علم الإجرام والعقاب "، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- الشاذلي، فتّوح، (1991) " دراسات في علم الإجرام "، مؤسسة الثقافية الجامعية للطبع والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- الشاعر، المتولى صالح (2003م). تعريف الجريمة وأركانها من وجهة نظر مستحدثة، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، مصر.
- شتا، السيد علي، (1987)، علم الاجتماع الجنائي، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- الشرقاوي، أنور(1977) أنحراف الأحداث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- الشراري، يحيى(2004).اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على أنحراف الاحداث في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية.
- الشمري، خالد، والبياتي، طاهر، (2009)، مدخل الى علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الشواربي، عبد الحميد، (2001). "الجرائم الاقتصادية"، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- شوربجي، سيد (2002) ضوابط نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الأمن، وزارة الخارجية، الرياض، العدد 13، ص ص 56 -81.
- الصالح، مصلح، (2000)، "النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- الصالح، مصلح، (2002)، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، دراسة في علم الاجتماع، عمان: مؤسسة الوراق.
- الصعيدي، عبدالله، (1996). " الجريمة الاقتصادية : المفهوم والأنواع "، مجلة الفكر الشرطي، العدد 19، الشارقة، الأمارات العربية المتحدة.
- الصقور، محمد وآخرون .(1989). دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية، الاجتماعية، الأردن.
- الصقور، محمد .(1998). الحد من الفقر، خطته ومتابعته في الأردن بين النظرية والتطبيق، بحث قدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، الأردن.
- الصيفي، خالد وابو عامر علي (1998). الفساد والتنمية، صندوق النقد الدولي، جريدة الشرق الأوسط 1998/3/17، العدد 12.

- طالب، أحسن، (1997)، " المدينة والجريمة (الأحياء الفوضوية في النسيج العمراني الحضري والجريمة) "، دار الفنون، بيروت، لبنان.
- الطراونة، صباح (2007) " العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن دراسة تحليل المضمون للفترة الواقعة(1980– 2005) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
- الطراونه، محمد أحمد (2000) " التخاصية والكفاءة الادارية دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية " دراسات: سلسلة العلوم الادارية، مجلد 27 عدد 1. عمان. الاردن
- الطراونه، محمد. (2004). ظاهرة تشغيل الأطفال في المدينة: حالة الأردن. مركز الدراسات الاستراتيجية. عمان، الاردن
- طلافحة، حسين والهنداوي خميس، (1998)، "دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني (1968-1996)"، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اريد، الأردن.
- عبد الستار، فوزية، (1985)، "مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب"، ط5، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- عبد المعتال، صلاح (1980)، التغير الاجتماعي في البلاد العبية وعلاقته بالجريمة، منشورات المكتب العربي لمكافحة الجريمة، بغداد، العراق.
- عبد المولى، شوريجي، (2006)، " مواجهة الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- العبدالرزاق، بشير أحمد فرج، الوريكات، عايد (2008) أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن، منهج تحليل التكامل المشترك، ورقة عمل مقدمة مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان الإرهاب في العصر الرقمي10-2008/7/12.

- عبدالسلام، رضا(2005) "اقتصاديات الجريمة - المحددات الاقتصادية للجريمة: دراسة مقارنة مع التطبيق على عينة من سجناء أحد السجون المصرية"، مطابع الفرزدق، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عبدالمولى شوريجي، سيد (2006) مواجهة الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- عبيد، حسنين، (بلا)، "الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- عثمان، السيد أحمد(1995)، جناح الاحداث في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- عجوة، عاطف عبد الفتاح(2001) البطالة في العالم العربي وعلاقاتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.
- عزه، كريم(1983)التحليل السسيولوجي لجريمة الاختلاس، دراسة تطبيقية لبعض التنظيمات في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- العلاوي، هلا حامد(2009) "العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن(1997 -2006)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- علي، يسر أنور، عبد الرحيم آمال، (1999)، "أصول علمي الإجرام والعقاب"، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- عمر، معن(1996) مناهج البحث في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عميره، محمد سعد، (1985)، "القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة العمل الأردن، مجلد (7)، عدد (22).

- العوجي، مصطفى، (1987)، " دروس في العلم الجنائي"، ج1،ج2"، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان.
- عوض، السيد، (2001)، الجريمة في مجتمع متغير، سلسلة علم الاجتماع في مصر، الإسكندرية، المكتبة المصرية.
- عوض، رضا(2006) " عمليات تجريم غسيل الأموال في مصر والأنظمة المقارنة" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس
- عوض، محمد، (1998). " أهم الظواهر الاقتصادي الانحرفية والإجرامية "، الندوة العلمية للجرائم الاقتصادية وأساليب مكافحتها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- العيسوي، عبدالرحمن، (2005) اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي، ط1، بيروت لبنان.
- العيطان، تركي بن محمد، (2000) "البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي (دراسة نظرية على المجتمع السعودي)"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد 1، العدد 41، كلية الملك فهد الأمنية.
- الغطريفي، بدر بن سعود بن سالم(2006م). العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك، الأردن.
- الفكهاني، حسن، (1979)، الموسوعة الجنائية الأردنية، ج2، القاهرة، الدار العربية للموسوعات.القاهرة.مصر
- القضاه، عادل (1998) التخاصية في الأردن، المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، عمان
- ليله، علي(1991) النظرية الاجتماعية المعاصرة، دارسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، الأنساق الكلاسيكية، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر

- المجـذوب، أحمـد علـي(1993) الأمـن الفكـري والعقائـدي، مفاهـيمه، وخصائـصه، وكيفية تحقيقه، نـدوة استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنـية، الـرياض، مطـبعة جامعـة نايـف العـربية للعلـوم الأمنـية، الـرياض السعودية.
- المجلـس الـوطني لـشؤون الأسـرة.(2005). الاسـتراتيجية الوطنـية للأسـرة الأردنية. عمان
- محمـد، عـوض، أبـو عامـر، محمـد زكـي، (1992). " مبادئ علـم الاجـرام والعقاب"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- مديـرية الأمـن العـام الأردنـية، عمـان، التقريـر الإحـصائي الجنائـي العـام، 1986م.
- المراشـده، خلـود (2009). "الجـرائم الاقتـصادية في الأردن للفـترة (2000 - 2008)، دراسـة اجتماعية، رسـالة دكـتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- المشهداني، أكـرم، (2005). "واقـع الجـريمة واتجاهاتهـا في الـوطن العربـي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، السعودية.
- المعـلا، محمـد بن خليفة(2003) الجـريمة المنظمة والفساد، المؤتمـر العربـي الدولـي لمكافحة الفساد الـذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالـرياض بالتعاون مـع مكـتب الأمـم المتحدة للمخدرات والجريمة بفيينا خلال الفترة من 10 -1424/8/12هـ الموافق 6 -2003/10/8م.
- منظمة العمل العربية، (2003).
- المهـيرات، بـركات، (2000)، " جغـرافية الجـريمة، دار مجـدلاوي للنـشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- النجداوي، موسى(2003) الجـريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

- نشأت، إبراهيم أكرم، (2004) سياسة الوقاية من الجريمة، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة جبي، الإمارات، السنة 12، العدد الثاني، يوليو 2004م.
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2003)، " الاقتصاد المعرفي، المفهوم، الدلالات، الأمنية، مجلة التخطيط والتنمية، العدد 9.
- الـواوي، محمـود؛ خـريس، ابـرهيم؛ الحـواري، نـضال، العتـيبي، ضـرار (2007)، الأسـاس في علـم الاقتـصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الـوريكات، عايـد، (2004). " نظـريات علـم الجـريمة "، ط1، دار الـشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الـوريكات، محمـد عـبدالله، (2008)، " مـبادئ علـم الاجـرام :المـدخل الى دراسـة علم الاجـرام وأسـاليب البحث فيه النظـريات العامة في تفسير الظاهـرة الاجـرامية العـوامل الداخلـية والخارجـية للإجـرام " ط1، دار وائـل للنـشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التخطيط، دراسة الفقر في الأردن، 2002 -2003.
- الوزني، خالد (1997). " الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، عمان، الأردن.
- ياسين، عناية عبد الرحيم(2002) تأثير بعض المتغيرات السكانية في الهجرة الداخلية والعائدة في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الاردنية.

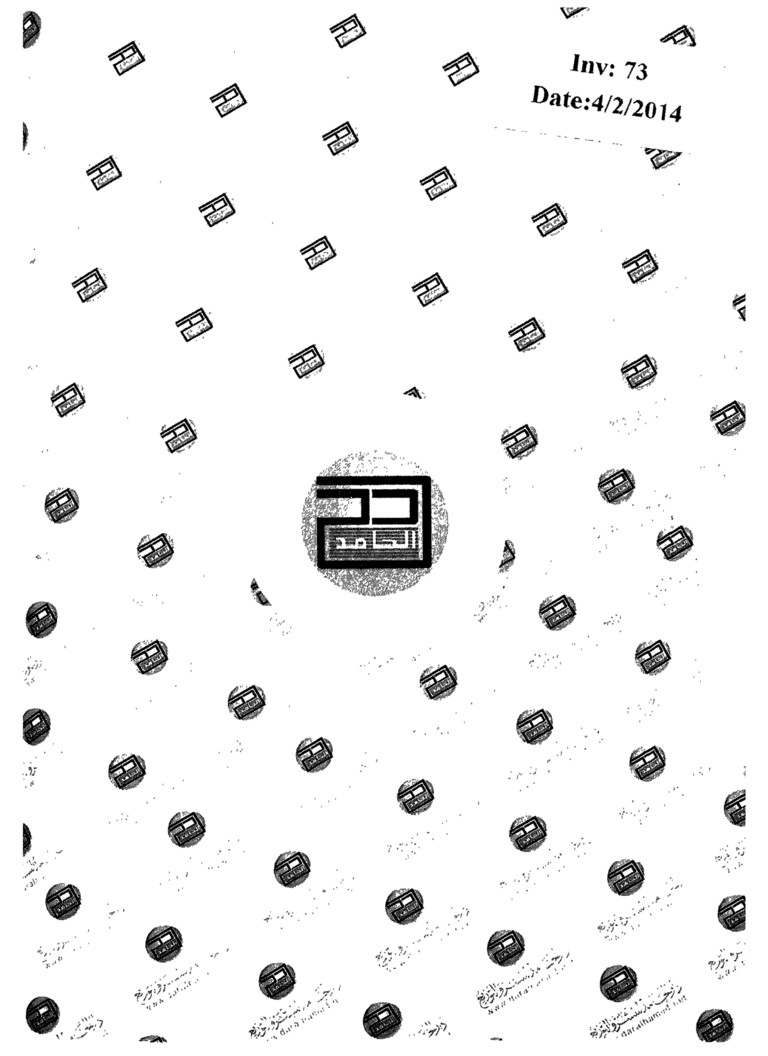
ب. المراجع الأجنبية

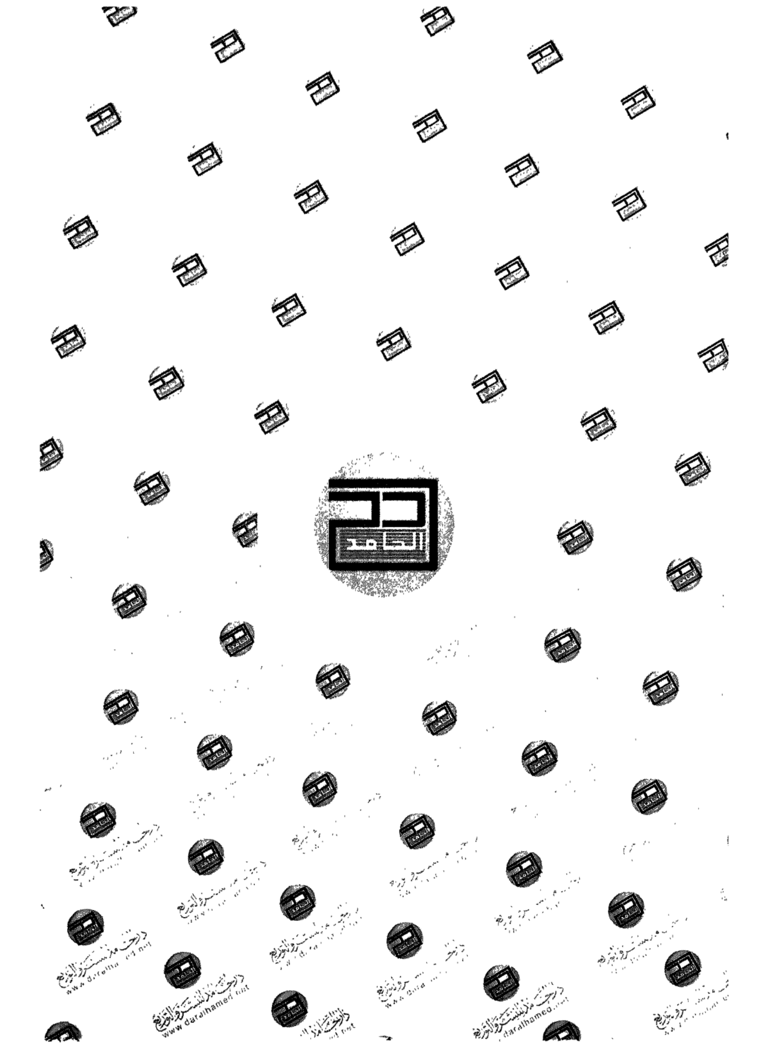
- Akers, Ronald , (1985), Deviant behavior , A social learning approach , 3rd. ed. Belmont, CA. Wadsworth.
- Allen, R. (2005), "Socioeconomic Conditions and Property Crime: A Comprehensive and Test of the Professional Literature", American Journal of Economics and Sociology, 55: 293-308.
- Barry Krisberg, (1975), " Power and privilege: toward a new criminology, NJ; Prentice Hall.
- Becker, G. S. (1968). "Crime and Punishment: An Economic Approach", Journal of Political Economy, 76, PP.169-217.
- Bonger, William(1963) The Criminal aproducts of capitalist System-Criminolgy, Clyde. B. Vedder, Ahlotdrden Book, Newyork.
- Chpman. B. & Weather burn.D, Kapuscinski , C.A.Childers and S. Rousset ,(2002), unemployment duration , schooling and property crime". Centre for Economic Policy Research, Research School of Social Sciences, Australian National University.
- Christopher Stern., (2004), The Washington Post, World Com Wraps Up Restatements; Ashburn Company Plans On-Time Exit From Chapter 11 Bankruptcy Process:[FINAL Edition], Washington, D.C.: Jan12, 2004. pg. E.0I, SSN/ISBN, 01908286.
- Clinard , M (1968), Sociology of Deviant Behaviar 2 a ed., Ny. Winston.
- Clinard , M. (2001)." The Paradoxes of organized crime. Crime, Law and Social Change , 3: 223-44.
- Cohen , E, Lawrence And Felson , Marcus , (1979) , Social Change and Crime Rate Trends : A Routine Activity Approach , American Sociological Review. Vol. 44 , PP. 588-608.
- Cohen Albert, (1955), " Delinquent boys: the Culture of the Gang, New York : the free Press.
- Cornish , B, Derek And Clarke , V, Rounald , (1986) , Crime As A Rational Response. In the Reasoning Criminal , Springer-Verlag..
- Daniel, Y. Lee. & Stephen J. HoloviaK. (2006). "Unemployment and Crime: An Empirical Investigation". Applied Economics Letters, 13 (12).
- Davis , James (1970). Social Problem , Free Press New York.
- Demombynes G. & Ozler ,B. (2002), Crime and Local Inequality in south Africa" , World Bank Policy Research working Paper.

* Donis Fougére (2006), "Youth Unemployment and Crime in France", Discussion paper No. 5600, Centre of Economic Policy Research, UK.
❖ Edmark, K. (2003), "The Effects of Unemployment on Property Crime: Evidence from a Period of Unusually Large Swings in the Business Cycle", http://www.nek.uu.se/pdf/wp2003_14.pdf
❖ Ehrlich, I. (1973). "Participation in illegitimate Activities: A theoretical and Empirical Investigation", Journal of Political Economy, 81, PP. 521-567.
❖ Entorf, Horst , & Spengler, Hannes , (1998) , Socio – economic and Demographic Factors of Crime in Germany : Evidence from Panel Data of the German States , Social scince Reserch ,Network. Availble at http://ssrn.Com/abstract=1552
* Fajnzylber P., Lederman D & loayza N, (2001) Inequality and violent Crime " , The Journal of Law and Economics. dylee.keel.econ.ship.edu/research/wp/03lee_on_crime.pdf
❖ Gillin , john lewis ,(1926) Criminology and Penology. Appleton – Century-Crofts, New York.
❖ Gordon. D , (1971), class and the economics of crime , Review of radical political economics. Volume 9, Number 1, pp 43-59
❖ Herbert & D. Smith (1979), Social Problems and the City Oxford Univ. Press , N Y.
❖ Kerry Papps & Winkelman Raiber. (1998). "Unemployment and Crime: New Answer to an Old Question". IZA, Discussion Paper No. 25
❖ Kovacich, G.L. & Boni, W. (2005) High Technology Crime investigator, Boston: Butterworth Heinemann.
❖ Lee.D. Y. (2003) Income Inequality and crime Shippensburg University, Germany.
❖ Ludwig J, Duncan G & Hirschfield P. (2000) Urban Poverty and juvenile crime: Evidence From A randomized Housing-Mobility Experiment" Quarterly Journal of Economics.
* Luiz, John M. (2001). "Temporal Association, the Dynamics of Crime, and their Economic Determinants: A Time Series Econometric Model of South Africa". Social Indicators Research. 53(1):33-61.
❖ Mc Crindell James Q(1999), Costing Government Services for Improved Performance Measurement and Accountability, The Canadian Institute of Charterd Accountants, Toronto, Canada.
❖ Merton , K, Robert , (1938) Social Structure and Anomie , American Sociological Review , Vol , 3. October , PP. 972-982.
❖ Merton , K, Robert , (1964) Anomie and Scoial structure in Marshall Clinard (ed) , Anomie and deviant behaviour, New york: free press.

- Messener, Steven and Richard Rosenfield(2001) Crime and the Amercian dream, 3rd. Belmont, Ca, Wadsaworth.
- Michalowski. R & Bolander. E (1976) , " Repression and criminal justice in capitalist America. American Journal of Sociology. 73: 63-77.
- Mikeal, Priks and Panu Poutaara, (2007), "Unemployment and Gangs Crime, Could Prosperity backfire?" discussion paper 13, Center for Economic and Business Research.
- Miller , Walter , (1958), Lower class culture ad a generating milieu of gang delinquency.journal of social issues. Vol. 14. No 3.
- Mills, C. Wright, (1959), White collar, New York: Galaxies Books Brown et at criminology.
- Nilsson. A. & Agell. J. (2003) Crime and unemployment in turbulent times" Department of Economics, Stockholm University, Work in Progress. Swedin.
- Papps K. & Winkelmann.R. (1998). Unemployment and Crime: new Answers to an Old Question, the institute for the study of Labor.
- Papps, K. and Winkelmann, R. (2007), "Unemployment and Crime: New Evidence for an Old Question", New Zealand Economic Papers, 34: 53-72.
- Pepinsky , Harold, (1980), Crime Control Strategies oxford Univ, Press. N.Y.
- Pinatel , V. J , (1970) La criminalite dans les differents cercles sociaux, R. S. C,. P. 677.
- Platt. T (1974). Prospects for a radical criminology in the united states, crime and social justice. The British Journal of Sociology, 19: 130-142.
- Pursey, D(2002) Multilateral Economic Institutions and the ILO in Globalization Context: the impact on the world and a need for Social dimension , Globalization & Decent Work Seminar , 28-29 October 2002 , P.1-3
- Raphael.S. & Winter.R, (1999). Identifying the Effect of Unemployment on Crime Goldman School of Public Policy. University of California, Berkeley.
- Raphael, S. & Winter-Ebmer, R. (2001), "Identifying the Effect of Unemployment on Crime", Journal of Law and Economics, 44: 259-283.
- Rchard Quinney. (1997) , Class. State and crime: on the theory and practice of criminal justice, New York.
- Robert , M.Bohm, (1988) , The influence of economic factors on police crime, recording behavior in the United States between 1960-1980. Jacksonville State University , USA.

- Rodger, Bowles, (2003) "Casual police corruption and the economics of crime," International Review of Law and Economics, Elsevier, vol. 17(1), pages 75-87
- Rodgers , Dennis (2003). Gangs , Violence and Social Change in Urban Nicaragua. Development Research Center (LSE), the new Political of Violence in Latin America.
- Schneider, Anne L. (1990). "Deterrence and Juvenil crime. New York springer – Verlag.
- Schneider, Friederich (2000). Shadow Economies: Size, Causes, Consequences. Journal of Economic Literature.
- Schuller, B. (2006), "Ekonomi och Kriminalitet- en Empirisk Undersökning av Brottsligheten I Sverige", Doktorsavhandling, Nationalekonomiska Institutionen, Göteborgs Uuniversitet.
- Shaw, R, Clifford and McKay. D. Henery(1942) Differentional Systems Of Values, The University of Chicago Press.
- Shelley, Louise I. (2003). The Challenge of Crime and Corruption. Russia's Policy Challenges Ed. Stephen Wegren. New York: M.E, Sharpe. 103-122.
- Spitzer. S , (1975) , Toward Marxian theory of deviance , social problems.
- Sutherland Edwin & cresey Donald, (1978), " Criminology 10th ed. Philadelphia: lippincott co.
- Taft Donald (1956), Criminology. 3rd edition Macmillan, New York.
- Tappan. Paul W. (1960), Crime justice. And correction. McGraw-Hill book.com, New York.
- Weatherburn D. (1995), Crime in Australia The Economic and Social Context of Property Crime in Australia.Australian institute of criminology the first national outlook symposium Canberra.
- William Chambliss & seidman. R (1971). Law, order and power. M.A, Addison Wesley.
- William. Bonger , (1916), Criminality and Economic Conditions. Translated by Henry , P. Horton , Little. Brown , and Co. Boston.
- Witt. R. Clarke. A , Fielding ,N. (1999). Crime and Economic Activity. A Panel Data Approach, British journal of Criminology. Vol 39. Issue 3. PP. 3391-400.
- Yeşim and Gülcan, (2006), "Different Categories of Crime and their Socio-Economic Determinants in Turkey: Evidence from Vector Error Correction Model", Unpublished paper, Dukuz Eylül University, Faculty of Business, Department of Economics.


Inv: 73
Date:4/2/2014



المتغيرات الاقتصادية وأثرها على السلوك الجرمي والانحراف



9789957325374

دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن

هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com

www.daralhamed.net